

الجزء الثاني من شرح

# الإيضاح للخطيب الفزوني

## في

المعاني والبيان والتبعية

تأليف

عبد المتعال الصعیدی

المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

قد وضعنا الإيضاح بأعلى الصفحة والشرح أسفلها

حق الطبع محفوظ المؤلف

١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥

يعتلب من جميع المكاتب بمصر والخارج

المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر بمصر

تليفون رقم : ٥٣٠٦٧

الجزء الثاني من شرح

# الإيضاح للخطيب الفزويني

في

المعاني والبيان والبيع

تأليف

عبد المتعال الصعیدی

المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

قد وضعنا الإيضاح بأعلى الصفحة والشرح بأسفلها

حق الطبع محفوظ المؤلف

١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥

يعتلب من جميع المكاتب بمصر والخارج

المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر بمصر

تليفون رقم : ٥٣٠٦٧

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (القول في أحوال متعلقات الفعل)

(١) حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل فكما أنك اذا أسندت الفعل الى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط كذلك اذا عديته الى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه أما اذا أريد الاخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع في نفسه أو على من وقع فالبارة عنه أن يقال كان ضرب أو وقع ضرب أو وجد أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود

## (أحوال متعلقات الفعل)

ومثل الفعل ما في معناه من اسم الفاعل ونحوه على ما سبق له في تقسيم أبواب هذا العلم وقد ذكر من تلك الأحوال ثلاثة أحوال (حذف المفعول به وتقديمه على الفعل وتقديم بعض معمولات الفعل على بعض) واستغنى عن ذكر ما عداها بما ذكره في التنبيه السابق من أن الأمر يجري فيها كما يجري في المسند إليه والمسند .

(١) (حال الفعل مع المفعول . . .) يريد المفعول به لأنه يقصد بهذا التمهيد للكلام على حذفه وإن كان غير المفعول به من المتعلقات حاله مع الفعل كحال الفاعل والمفعول به .

المجرد ، واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدي اذا أسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين الأول أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الاطلاق أو نفيه عنه كذلك وقولنا على الاطلاق (١) أى من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم فلا يذكر له مفعول (٢) لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ولا يقدر أيضا لأن المقدار في حكم المذكور .

(٣) وهذا الضرب قسمان لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عن الفعل

(١) ( أى من غير اعتبار عمومه وخصوصه . . . ) أى عموم الفعل بأن يراد جميع أفرادهِ وخصوصه بأنه يراد بعضها والأولى أن يقال من غير تقييده بعموم أو خصوص لأن العموم قد يعتبر في ذلك بمعونة المقام كما يأتي على أن الكلام في تعلقه بالمفعول وعدم تعلقه لا في اعتبار عمومهِ وخصوصهِ في نفسه وعدم اعتبارهما فلا معنى لذكر ذلك هنا .

(٢) ( لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ) وهذا مع أن المفروض أن الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل من غير اعتبار تعلقه بمفعول ولكل منهما مقام خاص به فإذا قيل فلان يعطى كان هذا لمن يحفل إعطائه وإذا قيل فلان يعطى الدنانير كان هذا لمن يعلم إعطائه ويحفل أنه يعطى الدنانير وهكذا .

(٣) ( وهذا الضرب قسمان لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقا كناية . . . ) الذى جرى عليه عبد القاهر أن هذا الضرب هو القسم الثاني فقط أما هذا القسم فقد جعله من الضرب الثاني الا أنى لأن له عنده مفعولا مقصودا محذوفا لدلالة الحال ونحوه عليه وإن حاول المتكلم أن ينسبه نفسه لغرض له في ذلك كما يأتي والكناية في هذا من باب إطلاق المألوم

مفتغلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون أى من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث ، قال السكاكى <sup>(١)</sup> ثم اذا كان المقام خطايا لا استدلاليا أفاد العموم فى أفراد الفعل بعلة إيهام أن القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكم ثم جعل قو لهم فى المبالغة فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع <sup>(٢)</sup> محتملا لذلك واتعميم المفعول كما سيأتى وعده الشيخ عبد القاهر بما يفيد أصل المعنى على الإطلاق <sup>(٣)</sup> من غير إشعار بشئ من ذلك .

وإرادة اللازم على سبيل الادعاء لأن المقيّد لا يكون لازما للمطلق إلا على هذا التقدير ولا يخفى أن القسم الثانى ليس فيه من حسن الكناية ما فى هذا القسم وإن كان يأتى أيضا مطابقا لمقتضى الحال الذى يتناول فيه .  
(١) (ثم إذا كان المقام خطايا . . .) المقام الخطائى الذى يكتفى فيه بالظن كمقام المدح والفخر ونحو ذلك والمقام الاستدلالى الذى يطلب فيه اليقين كما سبق ذلك فى التعريف باللام ودلالة الفعل على العموم فى المقام الخطائى دلالة حقيقية لا كنائية كما زعم بعضهم اذ لا فرق بين دلالة على ذلك ودلالة أل عليه كما سبق فى قوله صلى الله عليه وسلم (المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم) فكل منهما دلالة حقيقية لا كنائية كما هو ظاهر .

(٢) (محتملا لذلك . . .) أى لتعميم أفراد الفعل أما احتماله لتعميم المفعول فكما سيأتى فى الضرب الثانى فى نحو قوله تعالى والله يدعو إلى دار السلام أى كل أحد .

(٣) (من غير إشعار بشئ من ذلك) أى من شمول أفراد الفعل أو للمفعول وهو الحق فيما قيل لأنه المفهوم فيما بين الناس من هذا التركيب وليس ذلك إلا تكلفا لوجه من البلاغة على عادة السكاكى فى تكلفاته فيها .

والأول كقول البحترى يمدح المعتز بالله ويعرض بالمستعين بالله .  
 شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واعى  
 أى أن يكون ذو رؤية وذو سمع يقول بحاسن الممدوح وآثاره لم  
 تخف على من له بصر لكثرتها واشتهارها ويكفى في معرفة أنها سبب  
 لاستحقاقه الامامة دون غيره أن يقع عليها بصر ويعيها سمع لظهور  
 دلالتها على ذلك لكل أحد فحساده وأعداؤه يتمنون أن لا يكون في الدنيا  
 من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها كى يخفى استحقاقه للامامة فيجدوا  
 بذلك سبيلا الى منازعته إياها (١) فجعل كما ترى مطلق الرؤية كناية عن  
 رؤية محاسنه وآثاره ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره  
 وكقول عمرو بن معد يكرب .

(٢) فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرت

(١) ( فجعل كما ترى مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه ) وهذا  
 بادعاء الملازمة بينهما ونكتة ذلك الإشارة إلى شهرة محاسنه مبالغة في  
 مدحه ولا شك أن هذه النكتة تفوت لو صرح بالمفعول ولم يكن بهذا  
 عنه فان جرينا على ما ذهب إليه عبد القاهر في ذلك فليس في هذا كناية  
 لأن الشاعر عليه يكون قصده من أول الأمر أن يرى مبصر محاسنه  
 ولكنه يحذفها ادعاء لشهرتها وأن رؤية البصر لا تقع إلا عليها وهو  
 معنى حسن أيضا .

(٢) ( فلو أن قومي أنطقني رماحهم . البيت ) أجر في الأصل بمعنى  
 شق لسان الفصيل لئلا يرتضع والمراد هنا أنها قطعت لسانه عن مدحهم  
 وقد بين الخطيب وجه الكناية فيه وقال عبد القاهر في بيان معناه على  
 مذهبه إنه يقصد أجرته ولكنه حذف المفعول لتوفر العناية على إثبات

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس لللسن  
عن النطق بمدحهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه  
وهو أنها أجرته .

وكقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب .

(١) جزى الله عنا جعفر حين أزلفت بنا نعلنا في الواطئين فزلت  
أهوا أن يملونا ولو أن أمانا تلاقي الذي لاقوه منا مللت  
هم خلطونا بالنفوس وألجؤا إلى حجرات أدفات وأظلت  
فان الأصل لملتنا وأدفاتنا وأظالتنا إلا أنه حذف المفعول من هذه  
المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية فان قلت لاشك أن قوله  
ألجؤا أصله ألجؤنا فلا معنى حذف المفعول منه قلت الظاهر أن حذفه  
لمجرد الاختصار لأن حكمه حكم ما عطف عليه وهو قوله خلطونا .  
الضرب الثاني أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول فيجب تقديره

الفعل للفاعل ويوهم أن إجرارها كان عاما له ولغيره .

(١) ( جزى الله عنا جعفر حين أزلفت . الأبيات ) يقال زلقت  
فعله وأزلفت زلت ولم تثبت فعنى أزلفت وزلت واحد ويجوز أن يراد  
بقوله أزلفت زلق ماتحتها فيتغايران وكلاهما كناية عن سوء حالهم وقد  
جعل عبد القاهر حذف المفعول هنا لتوفر العناية على إثبات الفعل  
للفاعل كالذي قبله وجعل من ذلك أيضا قول البحترى .

إذا بعدت أبليت وإن قربت شفت فجرأها يبلي ولقيانها يشفي  
فالمعنى أبليتني وشفتني ويبليني ويشفيني وإنما حذف المفعول لتوفر  
العناية على إثبات الفعل للفاعل ويوهم أن بعدها وقربها من طبيعتهما  
ذلك وأنه لا يختص به وحده وهو على مذهب الخطيب كناية كما سبق .

بحسب القرائن (١) ثم حذفه من اللفظ إما للبيان بعد الإبهام (٢) كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة (٣) كقولك لو شئت جئت أو لم أجيء أى لو شئت المجيء أو عدم المجيء فانك متى قلت لو شئت علم السامع أنك علقك المشيئة بشيء فيقع في نفسه أن هنا شيئاً تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون فإذا قلت جئت أو لم أجيء عرف ذلك الشيء ومنه قوله تعالى فلو شاء لهداكم أجمعين وقوله تعالى فان يشأ الله يختم على قلبك وقوله تعالى من يشأ الله يضله (٤) وقول طرفة :

فان شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت مخافة ملوى من القد محصد (٥) وقول البحرى :

لو شئت عدت بلاد نجد عودة فخللت بين عقيقه وزروده

(١) (ثم حذفه من اللفظ إما للبيان بعد الإبهام . . .) يريد أن حذف المفعول لا بد فيه من القرينة الدالة عليه ثم الغرض الداعى إليه على نحو ما سبق في المسند والمسند إليه وقد تقدمت فائدة البيان بعد الإبهام في الكلام. (٢) (كما في فعل المشيئة) ونحوه فعل الإرادة والمحبة وغيرهما نحو لو أحب لا أعطاكم.

(٣) (كقولك لو شئت جئت . . .) قد وقع فعل المشيئة شرطاً فيما ذكره من الأمثلة لحذف مفعوله وإيس ذلك بلازم فيه نحو قوله تعالى (ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء) ونحو قولك بمشيئة الله تهتدون ولكن الظاهر في الآية أن الحذف فيها ليس للبيان بعد الإبهام.

(٤) (وقول طرفة: فان شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت. البيت) لم ترقل لم تسرع، وملوى مفتول وكذا محصد أي سوط مفتول، ومن القد من الجلد المشقوق وهو بكسر القاف.

(٥) (وقول البحرى: لو شئت عدت بلاد نجد عودة. البيت) عقيق



(١) وقوله :

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم كرما ولم تهدم ما أثر خالد  
فإن كان في تعليق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرره في نفس  
السامع وتؤنسه به يقول الرجل يخبر عن عزه لو شئت أن أرد على  
الأمير رددت وإن شئت أن القى الخليفة كل يوم لقيته (٢) وعليه  
قول الشاعر:

ولو شئت أن أبكي دما لبكيت عليه ولكن ساحة الصبر أوسع  
فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهري أحد شعراء الصاحب  
ابن عباد :

فلم يبق منى الشوق غير تفكركي فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا  
(٣) فليس منه لأنه لم يرد أن يقول فلو شئت أن أبكي تفكرا بكيت  
تفكرا ولكنه أراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق منى ~~غير~~ غير خواطر  
نجد وزرودها موضعان بها.

(١) (وقوله : لو شئت لم تفسد سماحة حاتم . البيت) هو للبحراني أيضا  
كالبيت السابق والمراد حاتم الطائي وخالد بن أصبع النبهاني الذي نزل عليه  
امرؤ القيس .

(٢) (وعليه قول الشاعر : ولو شئت أن أبكي دما لبكيت . البيت) هو  
أبو الهندام الخزاعي يرثي ابنه الهندام في قصيدة له مطلعها .

قضى وطرا منك الحبيب المودع وحل الذي لا استطاع فيدفع  
(٣) (فليس منه . . .) أي لما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته وإنما  
ذكر فيما قيل لعدم الدليل عليه لو حذف وقيل إنه من ذلك وإنما  
بمعنى فلو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا على التنازع ولكن المعنى الذي  
ذكره الخطيب هو الذي يلائم ما ذكره قبله من أن الشوق لم يبق منه  
غير تفكركه والأنسب بمقصود الشاعر من المبالغة في فنائه .

تجول حتى لو شئت البكاء فمررت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع  
لم أجده ولخرج منها بدل الدمع التفكير فالمراد بالبكاء في الأول الحقيقي  
وفي الثاني غير الحقيقي فالثاني لا يصلح أن يكون تفسيرا للأول .  
وإما لدفع أن يتوهم السامع في أول الأمر إرادة شيء غير المراد  
(١) كقول البحتري :

وكم ذدت عني من تحامل حادث وسورة أيام حزن إلى العظم  
(٢) إذ لو قال حزن اللحم لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده  
أن الحزكان في بعض اللحم ولم ينته إلى العظم فترك ذكر اللحم ليبرىء  
السامع من هذا الوهم ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحزن مضى في  
اللحم حتى لم يردده إلا العظم .

وإما لأنه أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح  
لفظه (٣) إظهار السكالم العناية بوقوعه عليه كقول البحتري أيضا :  
قد طلبنا فلم نجد لك في السو دد والمجد والمكارم مثلا

(١) ( كقول البحتري : وكم ذدت عني من تحامل حادث . البيت )  
ذدت دفعت وكم خبرية مفعول له ، وسورة الأيام شدتها وصولتها .  
(٢) ( إذ لو قال حزن اللحم لجاز أن يتوهم . . . ) وهذا التوهم يمكن  
أن يدفع أيضا بتأخير المفعول بأن يقال حزن إلى العظم اللحم ولكن  
ذكر المفعول بعد ذلك لا يكون فيه فائدة .

(٣) ( إظهار السكالم العناية بوقوعه عليه ) هذه نكتة الايتان بصريح  
اسم المفعول ثانيا وأما نكتة حذفه في الأول فهي لزوم التكرار مع  
ذكره ثانيا .

نفي قد طلبنا لك مثلاً في السؤدد والمجد والمكارم (١) لحذف المثل إذ كان غرضه أن يوقع نفى الوجود على صريح لفظ المثل ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله :

ولم أمدح لأرضيه بشعري      لئبما أن يكون أصاب مالا  
فانه أعمل الفعل الأول الذي هو أمدح في صريح لفظ اللثيم والثاني الذي هو أرضى في ضميره إذ كان غرضه إيقاع نفى المدح على اللثيم صريحاً دون الارضاء ، (٢) ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت البحتري قصد المبالغة في التأدب مع الممدوح بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مثل فان العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده (٣) وإما للقصد إلى التعميم في المفعول والامتناع عن أن يقصره السامع

(١) ( فحذف المثل إذ كان غرضه ... ) إذا كان المحذوف لفظ المثل فهو من باب الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ويجوز أن يكون المحذوف ضميره على أنه من التنازع بأعمال الثاني وحذف ما أضمر في الأول لأنه فضلة وإنما كان غرضه ما ذكر لأنه أكد في كمال المدح ولو عكس فصرح في الأول وأضمر في الثاني لجاز فيما قيل أن يعود الضمير على مثل آخر فلا يفيد الكلام نفى المثل الأول ولا يخفى أن هذا كلام لا يصح أن يقال وإنما الوجه في ذلك ما ذكره الخطيب بعد فهمهما وجهان يكمل أحدهما الآخر .

(٢) ( ويجوز أن يكون سبب الحذف ... ) ويجوز أيضاً أن يكون البيان بعد الإبهام .

(٣) ( وإما للقصد إلى التعميم في المفعول ... ) قيل في هذا إنه إذا لم يكن هناك قرينة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً وإن كانت فالتعميم من عموم المقدر والقرينة الدالة عليه لا من الحذف فلا يكون في هذا المقام إلا مجرد الاختصار كالمقام الأخير وأجيب بأن الحذف هنا له تأثير في

على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار كما تقول قد كان منك ما يؤلم  
(١) أى ما الشرط فى مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان وعليه قوله تعالى  
والله يدعو الى دار السلام أى يدعو كل أحد .

(٢) وإما للرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى والضحي والليل اذا  
سجى ماودعك ربك وما قلى أى وما قلاك .

وإما لاستهجان ذكره كما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت  
(٣) ما رأيت منه ولا رأى منى تعنى العورة .

وإما لمجرد الاختصار كقولك أصغيت اليه أى أذني وأغضيت عليه  
أى بصرى ومنه قوله تعالى أرني أنظر اليك أى ذاتك وقوله تعالى أهذا  
الذى بعث الله رسولا أى بعثه الله وقوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم  
تعلمون أى أنه لا يماثل أو ما يبدنه ويبدنها من التفاروت أو أنها لا تفعل كفعله  
كقوله تعالى قل هل من شركائكم من يفعل من ذلکم من شئ (٤) ويحتمل  
أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم أى وأنتم من أهل

إفادة التعميم فى الجملة وإن كان التعميم مستفادا من القرينة وتأثيره فيه من  
جهة أن تقدير مفعول خاص فيه دون آخر ترجيح بلا مرجح فيحمل  
على العموم .

(١) (أى ما الشرط فى مثله أن يؤلم كل أحد) وهذا بقرينة أن المقام  
مقام مبالغة فالمثال يفيد العموم مبالغة والآية تفيد العموم تحقيقا .

(٢) (وإما للرعاية على الفاصلة) قد سبق أن مثل هذا لا يصح أن يعد  
فى وجوه البلاغة .

(٣) (ما رأيت منه ولا رأى منى) وصدر الحديث : كنت أغتسل  
أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد فما رأيت منه ولا رأى منى .  
(٤) (ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم) فيكون

العلم والمعرفة ثم ما أنتم عليه في أمر دياتكم من جعل الأصنام لله أندادا غاية الجهل ، وبما عد السكاكي الحذف فيه مجرد الاختصار قوله تعالى ( ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقي لهما ) (١) والأولى أن يجعل لاثبات المعنى في نفسه للشئ على الإطلاق كما مر وهو ظاهر قول الزمخشري فإنه قال ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ألا ترى أنه رحمهما لأنهما كانتا على الزيادة وهم على السقي ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيهم إبل مثلا وكذلك قولهما لا نسقى حتى يصدر الرعاء المقصود منه السقي لا المسقى . واعلم أنه قد يشتبه الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كما في قوله تعالى ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى ) فإنه يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر في الكلام محذوف وليس بمعناه لأنه لو كان بمعناه لزم إما الاشارة أو عطف الشئ على نفسه لأنه إن كان مسمى أحدهما غير مسمى الآخر لزم الأول وإن كان مسماهما واحدا لزم الثاني وكلاهما باطل تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تتعدى إلى مفعولين أي سموه الله أو الرحمن أياما تسموه فله الأسماء الحسنى كما يقال فلان يدعى الأمير أي يسمى الأمير ، (٢) وكما في قراءة من قرأ وقالت اليهود

من الضرب الأول الذي ينزل فيه المتعدى منزلة اللازم .

(١) ( والأولى أن يجعل لاثبات المعنى في نفسه . . . ) وقد جعله عبد القاهر مما قصد فيه إلى مفعول خاص ثم حذف لتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل كما سبق له في غيره .

(٢) ( وكما في قراءة من قرأ وقالت اليهود . . . ) هذا أيضا مما يشتبه

عزير ابن الله بغير تنوين على القول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين علمين كما في قولنا زيد بن عمرو قائم فانه قد يظن أن فعل القول فيه لحكاية الجملة كما هو أصله فقل تقدير الكلام عزير ابن الله معبودنا وهذا باطل لأن التصديق والتكذيب إنما ينصرفان الى الاسناد لا الى وصف ما يقع في الكلام موصوفا بصفة كما اذا حكيت عن إنسان أنه قال زيد بن عمرو سيد ثم كذبه فيه لم يكن تكذيبك أن يكون زيد ابن عمرو ولكن أن يكون زيد سيدا فلو كان التقدير ماذا كان الانكار راجعا الى أنه معبودهم وفيه تقدير أن عزيرا ابن الله تعالى الله عن ذلك فالقول في الآية بمعنى الذكر لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا في الرسوخ في الجهل والشرك الى أنهم كانوا يذكرون عزيرا هذا الذكر كما تقول في قوم تريد أن تصفهم بالغلو في أمر صاحبهم وتعظيمه إني أراهم قد اعتقدوا أمرا عظيما فهم يقولون أبدا زيد الامير تريد أنه كذلك يكون ذكركم له اذا ذكروه .

(١) واعلم أن الحذف التنوين من عزير في الآية وجهين أحدهما أن يكون لمنعه من الصرف لعجمته وتعريفه كعازر والثاني أن يكون لانتقاء الساكنين كقراءة من قرأ قل هو الله أحد الله الصمد بحذف التنوين من أحد وكما حكى عن عمارة بن عقيل أنه قرأ ولا الليل سابق النهار بحذف فيه الحال في أمر الحذف وعدمه بقطع النظر عما نحن فيه من حذف المفعول به .

(١) (واعلم أن الحذف التنوين من عزير في الآية وجهين . . . )  
أى غير الوجه السابق وهو جعله موصوفا لابن الله بعده ، وعازر بفتح الزاى علم أعجمى ومن يصرف عزيرا مع عجمته يصرفه لخفته .

التنوين من سابق ونصب النهار فقبل له وما تريد فقال سابق النهار فالمعنى على هذين الوجهين كالمعنى على إثبات التنوين فمزيداً مبتدأ وابن الله خبره (١) وقال على أصله والله أعلم .

(٢) وأما تقديم مفعوله ونحوه عليه فلرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد وأصاب في الأول دون الثاني وتقول لتأكيده وتقريره زيدا عرفت لا غيره (٣) ولذلك لا يصح أن يقال ما زيدا ضربت ولا أحداً من الناس لتناقض

(١) (وقال على أصله) من الدخول على الجملة ولا حاجة إلى تأويله بمعنى الذكر كما أول به في الوجه السابق الذي جعل فيه ابن الله صفة لا خبراً . هذا وقد يكون حذف المفعول لأغراض أخرى مثل إخفائه خوفاً عليه أو تعينه حقيقة أو ادعاء أو صونه عن اللسان أو صون اللسان عنه على نحو ما سبق وقد قيل في قوله تعالى (ما ودعك ربك وما قلى) إنه يجوز أن يكون حذف المفعول فيه لصونه صلى الله عليه وسلم من التصريح بإيقاعه عليه مبالغة في نفيه عنه بخلاف الفعل الأول فإن معناه ترك ولا يدل على البغض كما يدل عليه قلى ، وقد تقول نحمد ونشكر أى الله فتكتفى في هذا بتعينه وقد تقول لعن الله وأخزى تريد الشيطان فتحذفه لصون لسانك عنه وهكذا .

(٢) (وأما تقديم مفعوله ونحوه عليه ...) نحو المفعول جميع معمولات الفعل التي يجوز تقديمها عليه كالجار والمجرور والظرف والحال وغيرها وتقديم ذلك يفيد التخصيص مطلقاً سواء أكان لرد الخطأ في التعيين كما ذكره أم لرد الخطأ في اعتقاد الشركة كقولك زيدا عرفت وحده كما سبق في تقديم المسند إليه .

(٣) (ولذلك لا يصح أن يقال ما زيدا ضربت ولا أحداً من

دلالتى الأولى والثانى ولا أن تعقب الفعل المنفى بإثبات ضده كقولك ما زيدا ضربت ولكن أكرمته لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ فى الضرب فترده الى الصواب فى الاكرام وإنما هو على أن الخطأ فى المضروب حين اعتقد أنه زيد فرده الى الصواب أن تقول ولكن عمرأ (١) وأما نحو قولك زيدا عرفته فان قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أى عرفت زيدا عرفته فهو من باب التوكيد أعنى تكرير اللفظ وإن قدر بعده أى زيدا عرفت عرفته أفاد التخصيص (٢) وأما نحو قوله تعالى (وأما ثمود فهديناهم) فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد إلا التخصيص لامتناع تقدير أما فهدينا ثمود (٣) وكذلك اذا قلت بزید مررت أفاد أن سامعك (الناس) وهذا على أن تقديم زيد لأفادة التخصيص لا لمجرد الاهتمام به وإلا فان هذا يصح أن يقال .

(١) ( وأما نحو قولك زيدا عرفته . . . ) مما يكون التقديم فيه من باب الاشتغال وقد ذهب الزمخشري الى أن التقديم فيه للتخصيص مطلقا والذي أراه أنه لا يفيد إلا التوكيد لأنه يفيد التخصيص بدون إعمال الفعل فى ضمير المفعول فاعماله فى ضميره لا يكون إلا لغرض آخر غيره ولأن الفعل المذكور مقدم على الضمير فيجب أن يكون الفعل المحذوف قبل الاسم الظاهر ليتفق التفسير والمفسر .

(٢) ( وأما نحو قوله تعالى وأما ثمود . . . ) هذا تخصيص لما ذكره من حكم التقديم فى الاشتغال وإنما امتنع أما فهدينا ثمود لا لتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء ولهذا كان الحق أن التقديم فى هذا لا صلاح اللفظ لا للتخصيص وأيضا فالمعنى فى الآية لا يصح عليه لأن غير ثمود مثلها فيما ذكر فيها .

(٣) (وكذلك اذا قلت بزید مررت) ونحو هذا أيضا قولك يوم



كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزيد دون غيره (١) والتخصيص في غالب الأمر لازم للتقديم ولذلك يقال في قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة لا نستعين غيرك وفي قوله تعالى (إن كنتم إياه تعبدون) معناه إن كنتم تخصونه بالعبادة وفي قوله تعالى (لنكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا) آخرت صلة الشهادة في الأول وقدمت في الثاني لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم وفي قوله تعالى (لا إله إلا الله

الجمعة سررت وتأديبا ضربته وماشيا حججت وهكذا ومن ذلك قوله (إلى ربك يومئذ المساق) وهذه الآيات .

بك اقتدت الأيام في حسناتها وشيئتها لولاك هم وتكريب  
بذا قضت الأيام ما بين أهلها مصائب قوم عند قوم فوائد  
وفي تعب من يحسد الشمس ضوءها ويحسد أن يأتي لها بضرب

(١) (والتخصيص في غالب الأمر لازم للتقديم) التخصيص الذي يفيد التقديم هو القصر الآتي عند الجمهور وذهب السبكي إلى أنه غيره فهو عنده إثبات حكم لشيء بخصوصه من غير تعرض لغيره بإثبات أو نفى وقد يكون التقديم لأغراض أخرى كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع ونحو ذلك كقولك العلم لزمتم ومحمدا صلى الله عليه وسلم زرت ولبى أحبيت ومن ذلك قوله تعالى (ووهبنا له إسحاق ويعقوب كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل) وأما قوله تعالى (قل أرايتكم إن أنا لكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون إن كنتم صادقين . بل إياه تدعون فيكشف ما تدعون إليه إن شاء وتنسون ما تشركون) فالتقديم في الأول ليس للتخصيص وفي الثاني للتخصيص .

تحشرون) معناه اليه لا الى غيره وفي قوله تعالى (وأرسلناك للناس رسولا) معناه لجميع الناس من العرب والعجم على أن التعريف للاستغراق لا لبعضهم المعين على أنه للعهد أى للعرب ولا لمسمى الناس على أنه للجنس لئلا يلزم من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم لانحصار الناس فى الصنفين ومن الثانى اختصاصه بالانس دون الجن لا انحصار من يتصور الارسال اليهم من أهل الأرض فيهما وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شئ من ذلك لأن التقديم لما كان مفيد الثبوت الحكم للمقدم ونفيه عما يقابله كان تقديم للناس على رسولا مفيد النفي كونه رسولا لبعضهم خاصة لأنه هو المقابل لجميع الناس<sup>(١)</sup> لا لبعضهم مطلقا ولا غير جنس الناس وكذلك يذهب فى معنى قوله تعالى (وبالآخرة هم يوقنون) الى أنه تعريض بأن الآخرة التى عليها أهل الكتاب فيما يقولون إنه لا يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى وإنه لا تمسهم النار فيها إلا أياما معدودات وإن أهل الجنة فيها لا يتأذون فى الجنة إلا بالنسيم والارواح العبيقة والسمع اللذيق ليست بالآخرة وإبقائهم بمثلها ليس من الايقان التى هى الآخرة عند الله فى شئ أى بالآخرة يوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب .

ويفيد التقديم فى جميع ذلك وراء التخصيص اهتماما بشأن المقدم ولهذا قدر المحذوف فى قوله بسم الله مؤخرا وأورد قوله تعالى (اقرأ بسم ربك) فان الفعل فيه مقدم وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهم لأنها أول سورة نزلت واجاب السكاكي بأن باسم ربك متعلق بأقرأ الثانى ومعنى الاول افعل القراءة وأوجدها على نحو ما تقدم فى قولهم فلان

(١) ( لا لبعضهم مطلقا ) لأنه لا يتصور ارسالهم لبعض مبهم حتى

ينفي عنهم والمراد ببعضهم خاصة قومه .

يعطى ويمنع (١) يعنى اذا لم يحمل على العموم (٢) وهو بعيد .  
 ، أما تقديم بعض معمولاته على بعض (٣) فهو إما لأن أصله التقديم  
 ولا مقتضى للعدول عنه كتقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب زيد  
 عمرا وتقديم المفعول الأول على الثانى نحو أعطيت زيدا درهما .

وإما لأن ذكره أهم والعناية به أتم فيقدم المفعول على الفاعل اذا  
 كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه بمن وقع منه  
 كما اذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى فقتل  
 وأردت أن تخبر بقتله فتقول قتل الخارجى فلان إذ ليس للناس فائدة في أن  
 يعرفوا قاتله وإنما الذى يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره  
 ويقدم الفاعل على المفعول اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل بمن وقع  
 منه لا وقوعه على من وقع عليه كما اذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدر  
 فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك فتقول قتل فلان رجلا  
 بتقديم القاتل لأن الذى يعنى الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده  
 من الظن ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيداً من حيث كان واقعا على من

(١) (يعنى إذا لم يحمل على العموم) أى العموم فى المفعول فان  
 السكاكى كما سبق جعله محتملا لافادة العموم فى أفراد الفعل ولا فادة  
 العموم فى المفعول فيكون اقرأ الأول على هذا منزلا منزلة الفعل اللازم .  
 (٢) ( وهو بعيد ) لأنه خلاف ظاهر نظم الآية ولأن اقرأ الثانى  
 تأكيد للأول فيلزم الفصل بين التأكيد والمؤكد وقد أجيب عن هذا  
 بأنه يجوز الفصل بينهما بمثل ذلك كقوله تعالى ( ولا يحزن ويرضين بما  
 آتينهن كلهن ) .

(٣) ( فهو إما لأن أصله التقديم . . . ) تقدم أن هذه نكتة نحوية  
 يجىء الكلام بها على مقتضى قانون النحو فلا يصح عدها فى وجوه البلاغة .

وقع عليه بل من حيث كان واقعا من وقع منه وعليه قوله تعالى  
 ( ولا تقتلوا أولادكم من إِملاق نحن نرزقكم وإيهم ) وقوله تعالى  
 ( ولا تقتلوا أولادكم خشية إِملاق نحن نرزقهم وإياكم ) قدم المخاطبين  
 في الأولى دون الثانية لأن الخطاب في الأولى للفقراء بدليل قوله تعالى  
 من إِملاق فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم فقدم الوعد برزقهم  
 على الوعد برزق أولادهم والخطاب في الثانية للأغنياء بدليل قوله خشية  
 إِملاق فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع فكان رزق أولادهم هو المطلوب  
 دون رزقهم لأنه حاصل فكان أهم فقدم الوعد برزق أولادهم على  
 الوعد برزقهم .

وإما لأن في التأخير إخلالا ببيان المعنى <sup>(١)</sup> كقوله تعالى ( وقال رجل  
 مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ) فإنه لو أخر من آل فرعون عن يكتم إيمانه  
 لتوهم أن من متعلقة بيكتم فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون <sup>(٢)</sup> أو بالتناسب  
 كراية الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى .

(١) ( كقوله تعالى وقال رجل مؤمن . . . ) تقديم الجار والمجرور  
 في الآية لدفع ذلك الالباس ولأن الاتصال عند اختلاف النعوت  
 تقديم النعت المفرد ثم الظرف ثم الجملة وقد عرفت أن هذه النكتة  
 نحوية لا بيانية .

(٢) ( أو بالتناسب كراية الفاصلة . . . ) سبق أن هذا يرجع إلى  
 المحسنات البديعية وإنما قدم الجار والمجرور في الآية على المفعول مع أن  
 حقه التقديم عليهما لأن تقديمه يفيد حصر الخيفة في نفسه وهو غير مراد  
 وسيأتى أن إفادة التقديم الحصر في نحو هذا غير متفق عليه فلعل المانع  
 من تقديمه أنه يوهم تعاق الجار والمجرور به لا بالفعل ولا معنى لتعلقهما به .

(١) وإما لا اعتبار آخر مناسب .

وقسم السكاكى التقديم للعناية مطلقا قسمين أحدهما أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه (٢) كالمبتدأ المعروف فإن أصله التقديم على الخبر نحو زيد عارف وكذا الحال المعروف فإن أصله التقديم على الحال نحو جاء زيد راكبا وكالفاعل فإن أصله التقديم على عمرا وكان زيد عارفا وإن زيدا عارف وكالفاعل فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز نحو ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا ناديا له ممثلا من الغضب وامتلاء الاناء ماء كالذى يكون في حكم المبتدأ من مفعولى باب علمت نحو علمت زيدا منطلقا (٣) أو في حكم الفاعل من مفعولى باب أعطيت وكسوت نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة وكالمفعول المتعدى إليه بغير واسطة فإن أصله التقديم على المتعدى إليه بواسطة نحو ضربت الجاني بالسوط (٤) وكالتوابع فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات ، وثانها أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه لكونه في نفسه نصب عنك وأن التفات خاطرك إليه في التزايد كما تجدك قد منيت بهجر حبيبك

(١) ( وإما لا اعتبار آخر مناسب ) ومن ذلك إفادة الاختصاص كما

ذهب إليه ابن الأثير في نحو جاء راكبا زيد وخالفه فيه الجمهور .

(٢) ( كالمبتدأ المعروف ) بخلاف المبتدأ المنكر فإنه قد يتقدم عليه

الخبر لتسوية الابتداء به نحو في الدار رجل وكذا صاحب الحال النكرة

(٣) ( أو في حكم الفاعل من مفعولى باب أعطيت وكسوت . . . )

فزيد أخذ والدرهم مأخوذ في المثال الأول وعمرو مكنتس بالجبة في

المثال الثاني .

(٤) ( وكالتوابع فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات ) بمعنى مباشرة

فلا يقدم عليها غيرها نحو جاء زيد الطويل راكبا وعرفت أنا زيدا وهكذا

وقيل لك ما تتمنى تقول وجه الحبيب أتمنى وعليه قوله تعالى (وجعلوا الله شركاء) أى على القول بأن لله شركاء مفعولاً جعلوا أولعارض يورثه ذلك كما اذا توهمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر اليه ينتظر أن تذكره فيبرز في معرض أمر يتجدد في شأنه التقاضى ساعة فساعة فتجد له مجالاً للذكر صالحاً أوردته نحو قوله تعالى (وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى) قدم فيه المجرور لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية للرسول من إصرارهم على تكذيبهم فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية ويبقى مجيلاً في فكره أكانت كلها كذلك أم كان فيها قطر دان أم قاص منبت خير منتظر الالمام الحديث به <sup>(١)</sup> بخلاف ما في سورة القصص ، أو كما اذا وعدت ما تبعد وقوعه من جهتين إحداهما أدخل في تبعيده من الأخرى فانك حال التفات خاطرك الى وقوعه باعتبارهما تجد تفاوتاً في إنكارك إياه قوة وضعفاً بالنسبة <sup>(٢)</sup> ولامتناع إنكاره بدون القصد اليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتاً في القصد اليه والاعتناء بذكره فالبلاغة توجب أنك اذا أنكرت تقول في الأول - شئ - حاله في البعد عن الوقوع هذه أنى يكون لقد وعدت هذا أنا وأبى وجدى فتقدم المنكر على المرفوع <sup>(٣)</sup> وفى الثانى لقد وعدت أنا وأبى وجدى هذا فتؤخر وعليه قوله تعالى فى سورة النمل

---

(١) ( بخلاف ما فى سورة القصص ) حيث قيل فى قصة موسى فيها ( وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى ) إذ لم يكن فيها ما يقتضى تقديم المجرور كما تقدم هنا .

(٢) ( ولامتناع إنكاره . . . ) الجار والمجرور متعلق بقوله بعد يستتبع

(٣) ( وفى الثانى لقد وعدت أنا وأبى وجدى هذا ) إذ لم يذكر هنا

الحال التى تبعده وتجعل القصد الى إنكاره أهم من غيره .

( لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا ) وقوله تعالى في سورة المؤمنين ( لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا ) فان ما قبل الاولى ( إذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون ) وما قبل الثانية ( إذا امتنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون ) فالجهة المنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وآباؤهم ترابا والجهة المنظور فيها هنا كونهم ترابا وعظاما ولا شبهة أن الاولى أدخل عندهم في تبعيد البعث أولا إذا عرفت في التأخير مانعا كما في قوله تعالى في سورة المؤمنين ( وقال الملائكة من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم ) بتقديم المجرور على الوصف لأنه لو أخر عنه وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول وتمامه ( وأترفناهم في الحياة الدنيا ) لا يحتمل أن يكون من صلة الدنيا واشتبه الأمر في الفائتين أنهم من قومه أم لا بخلاف قوله تعالى في موضع آخر منها ( فقال الملائكة الذين كفروا من قومه ) فإنه جاء على الأصل لعدم المانع وكما في قوله تعالى في سورة طه ( آمنا برب هرون وموسى ) للمحافظة على الفاصلة بخلاف قوله تعالى في سورة الشعراء ( رب موسى وهرون ) وفيما ذكره نظر من وجوه أحدها أنه جعل تقديم لله على شركاء للعناية والاهتمام وليس كذلك فإن الآية مسوقة للانكار التوبيخي فيمتنع أن يكون تعلق جعلوا بالله منكرأ من غير اعتبار تعلقه بشركاء إذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقا به فيتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبار تعلقه بالله (١) فلم يبق

(١) ( فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها ) هذا يناق كمال السبكي ما سبق له في حذف المسند من أن تقديم اسم الله على شركاء لا فائدة استعظام أن يتخذ له شريك ملكا كان أوجنيا أو غيرهما لأن هذه الفائدة لا تحصل إلا بالتقديم فتشأ من ذلك العناية بذكر اسم الله تعالى في الأول

فرق بين التلاوة وعكسها وقد علم بهذا أن كل فعل متعدد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية ، وثانيها أنه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني (١) وليس منته و ثالثها أن تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخره غير معقول المعنى (٢) إلا على وجه بعيد .

وإن تساءل المفعولان في العناية الناشئة من الانكار التوبيخي ويصح بهذا كلام السكاكي والذي أراه أن مفعولي جعلوا أصلهما مبتدأ وخبر والمبتدأ النكرة يؤخر عن خبره فيجوز أن يكون هذا قد جاء على أصله حكاية لقولهم فيه وأما إفادة استعظام أن يكون لله شريك مطلقاً فماخوذ من تأخير لفظ الجن وجعله مفعولاً لفعل محذوف أو بدلاً من لفظ شركاء .

(١) (وليس منته) لأن المراد به تقديم ما حقه التأخير والتقديم لهذين الأمرين ليس كذلك فالجار والمجرور في قوله تعالى ( وقال الملا من قومه الذين كفروا . . . ) حال من الملا والذين كفروا صفة لقومه لا للملا حتى يكون حقه التأخر عنه بناء على أن الحال متأخر الرتبة عن التابع وكذا تقديم هرون على موسى في قوله تعالى ( آمنا برب هرون وموسى ) لأن المتعاطفين بالواو ليس من حق أحدهما التأخير عن الآخر . وقد أجيب عن هذا بأن تقسيم السكاكي التقديم للعناية الى هذين القسمين يرجع الى أن العناية في القسم الأول مجرد أنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وفي القسم الثاني للأمر التي ذكرها ولا يرجع الى أن التقديم في القسم الأول تقديم ما أصله التقديم وفي القسم الثاني تقديم ما حقه التأخير حتى يصح الاعتراض عليه بذلك ، ثم إن الظاهر من كلام السكاكي أن الذين صفة للملا وهو محتمل .

(٢) (إلا على وجه بعيد) لا يخفى أن احتمال ذلك فيه ولو كان بعيداً



## القول في القصر

(١) القصر حقيقي وغير حقيقي وكل واحد منهما ضربان

كاف في إثبات ما ذكره السكاكي في نكتة تقديمه .

### القصر

(١) ( القصر حقيقي وغير حقيقي ) القصر في اللغة الحبس كما قال تعالى ( حور مقصورات في الخيام ) وبطلق أيضاً على عدم مجاوزة شيء إلى شيء من قصره على كذا إذا لم يتجاوز به إلى غيره ، وهو في الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص والشئ الأول هو المقصور والشئ الثاني هو المقصور عليه وقيل بعكس ذلك فيهما والطريق المخصوص هو أدوانه الآتية ، وهذا مثل قوله تعالى ( وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو وللدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون ) فالحياة الدنيا في الآية مقصورة على اللعب واللهو والحياة هي المقصورة واللعب هو المقصور عليه وأداة القصر هي [ ما وإلا ] والمراد بتخصيص الشئ بالشئ إثبات أحدهما الآخر ونفيه عن غيره ولهذا كانت جملة القصر في قوة جملتين كجملة القصر في الآية فهي في قوة هاتين الجملتين [ الحياة الدنيا لعب ولهو - الحياة الدنيا ليست بجد ] وهذا الإيجاز في القصر هو من أهم دواعيه وأظهر مزاياه ولكنه إنما يكون في أغلب أحواله وقد يصرح فيه بالجملتين معاً كما سيأتي في لكن الاستدراكية وبل الابتدائية وكذا ليس فيما مثل به صاحب المفتاح [ زيد شاعر ليس غيراً أو ليس إلا ] أي ليس شاعر غير المذكور أو إلا المذكور ، ومن دواعي القصر أيضاً أنه قد يقصد منه تمكين الكلام وتقريره في الذهن لدفع ما فيه من إنكار أو شك إلى غير هذا مما يأتي في أقسامه الآتية ومن هذا تعلم أن تقوية الحكم قد تقصد مع إفادة التخصيص في التقديم وغيره من طرق القصر وإن سبق خلاف

(١) قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

ذلك عنهم ، وقد قيل إن خير ما يقال في تعريف القصر أنه دلالة جملة واحدة على اختصاص أمر بآخر بأى طريق كان من الوضع أو العقل أو الذوق فيشمل نحو هذين البيتين :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم  
أروني أمة بلغت منهاها بغير العلم أو حد اليماني  
ونحو قوله تعالى ( يختص برحمته من يشاء ) وقولك [ محمود مقصور  
على الكتابة ] إلى غير ذلك من كل أسلوب يفهم منه معنى القصر وإن لم  
يكن بأداة من أدواته المعروفة ، ولا يخفى أن القصر لا يلزم فيه أن يكون  
جملة واحدة وأنه لو كان مثل [ محمود مقصور على الكتابة ] من القصر  
لأنه يدل على معنى أدواته المعروفة لكان قولك زيد مشارك لعمر و في  
الكتابة من العطف وقولك جاء القوم بدون أن يتخلف منهم أحد من  
التأكيد وهكذا على أن القصر يراد هنا لمازياه البيانية وهي لا تكون  
إلا في أدواته الآتية و ليس قولك [ محمود مقصور على الكتابة ] مثل  
قولك [ إنما محمود كاتب ] فالثاني هو أسلوب العرب في القصر والأول  
أسلوب المؤلفين وأشباههم ، والقصر الحقيقي هو الذي يكون فيه النفي  
الذي تضمنه القصر لكل ماعدا المقصور عليه نحو ما خاتم الأنبياء إلا  
محمد صلى الله عليه وسلم ، والقصر غير الحقيقي هو الذي يكون فيه ذلك  
النفي لبعض ما عدا المقصور عليه نحو زيد كاتب لاشاعر فهو يفيد نفي  
الشعر فقط عن زيد لا كل ماعدا الكتابة من قيام وقعود وغيرهما ، ويسمى  
القصر غير الحقيقي القصر الإضافي أيضاً لأن القصر فيه بالاضافة الى  
شيء معين مقابل للمقصور عليه .

(١) (قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف)

ج ٢ : م ٤ - الايضاح

(١) والمراد الصفة المعنوية لا النعت والأول من الحقيقي كقولك ما زيد قصر الموصوف على الصفة هو الذى لا يتجاوز الموصوف فيه تلك الصفة وإن جاز أن تكون لموصوف آخر ، وقصر الصفة على الموصوف هو الذى لا يتجاوز فيه الصفة ذلك الموصوف وإن جاز أن يكون له صفة أخرى .  
(١) ( والمراد الصفة المعنوية لا النعت ) وهى كل أمر قائم بغيره وكذلك المراد بالموصوف كل ما قام به غيره وإن كان هو صفة فى نفسه مثل قولهم إنما الصبر عند الصدمة الأولى فالمعنى إنما الصبر الكائن عند الصدمة الأولى وهو من قصر الموصوف على الصفة أيضا وكذلك قوله تعالى ( ما نعبدكم إلا ليقربونا الى الله زلفى ) قصرت فيه العبادة على التقريب قصر موصوف على صفة أيضا ، وإنما لم يكن المراد بالصفة النعت النحوى لأنه لا يتأتى القصر بأى طريق من طرقه بين النعت والمنعوت إذ لا حكم بينهما حتى يقصر باعتباره أحدهما على الآخر .

والقصر كما سيأتى يكون بين المبتدأ والخبر نحو ما زيد إلا كاتب وما كاتب إلا زيد ويكون بين الفاعل والمفعول ونحوهما نحو إنما يخشى الله من عباده العلماء . إنما يرحم الله الراحمين . ما أعطيت أخى إلا درهما والقصر فى الحقيقة للفعل الصادر من الفاعل على المفعول وهكذا ولا يراد قصر ذات الفاعل على ذات المفعول حتى يخرج عن كونه قصر موصوف أو صفة فالمعنى فى نحو إنما يخشى الله من عباده العلماء على قصر خشية الله على العلماء قصر صفة على موصوف وهكذا ، والمبتدأ والخبر إذا كانا صفتين أو أحدهما صفة فأمرهما ظاهر وإذا كانا ذاتين نحو ما الباب إلا ساج وما هذا إلا زيد أول فى أحدهما حتى يكون صفة كما يؤول فى المثالين على معنى قصر المبتدأ على الاتصاف بكونه ساجا أو زيدا وقد يؤول فيهما على معنى قصر الباية على الساج والاشارة على زيد فيكونان من قصر الموصوف على الصفة أو الصفة على الموصوف .

إلا كاتب إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة (١) وهذا لا يكاد يوجد في الكلام لأنه ما من متصور إلا وتكون له صفات تتعذر الاحاطة بها أو تتعسر والثاني منه كثير (٢) كقولنا ما في الدار إلا زيد والفرق بينهما ظاهر فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة وفي الثاني

(١) (وهذا لا يكاد يوجد في الكلام . . . ) أى من البليغ المتحرى للصدق الذى لم يقصد الادعاء والمبالغة فلا يوجد إلا في هذين الحالين [الكذب والادعاء] والأول ليس من مقاصد البلغاء والثاني من أعظم مقاصدهم وتلك فائدة هذا القصر وتكون مقاماتها فى المدح والفخر وما اليهما وذلك نحو قوله تعالى (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) ونحو هذه الآيات :

هل الجود إلا أن تجود بأنفس على كل ماضى الشفرتين صقيل  
وما البأس إلا حمل نفس على السرى وما العجز إلا نومة وتشمس  
نقل فؤادك حيث شئت من الهوى ما الحب إلا للحبيب الأول  
وقد قيل إن قصر الموصوف على الصفة قد يوجد تحقيقاً صادقاً  
في نحو قولك الله المتصف بجميع صفات الكمال المنزه عن جميع صفات  
النقص وهذا هو المثال الذى أمكنهم أن يذكروه فى ذلك .

(٢) ( كقولنا ما فى الدار إلا زيد ) يعنى من البشر لأنه هو المقصود فى مثل هذا وإلا فإن الدار يوجد فيها متاعها وغيره لكن مثل هذا لا ينظر إليه فى هذا الكلام فلا يجعله من القصر الإضافى ، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ( لله ما فى السموات وما فى الأرض ) ( إنما يتذكر أولوا الألباب ) ونحو قول الشاعر :

ولا ينال العلا إلا قى شرفت      خلا لاله فأطاع الدهر ما أمرا

يتمتع (١) وقد يقصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور فينزل منزلة المعدوم (٢) والأول من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون أخرى أو

(١) (وقد يقصد به المبالغة) أى بقصر الصفة على الموصوف أما قصر الموصوف على الصفة فقد سبق أنه لا يوجد إلا على سبيل المبالغة. وأما القصر الإضافي فسيأتى بيان ذلك فيه ومن قصر الصفة على الموصوف قصرًا حقيقياً ادعائياً قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى  
ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى (إنما يخشى الله من عباده العلماء).  
فلا شك أن غيرهم يخشاه أيضاً ولكن لا اعتداد به .

(٢) (والأول من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون أخرى ...) أى دون صفة أخرى والمراد جنسها فيشمل ما فوق الواحد ولا يمكن بشرط أن يكون على التفصيل ليفترق الإضافي عن الحقيقي وكذا يقال فى التعريف الثانى ولا يخفى أنه لو عبر بلفظ مكان فى الأول ولفظ دون فى الثانى أمكن تصحيح كل منهما فوضعهما فيهما هذا الوضع إنما هو مجرد اصطلاح والباء فى التعريفين داخل على المقصور عليه لا على المقصور والأقسام التى ذكرها للقصر غير الحقيقي ستة بخلاف القصر الحقيقي فان أقسامه أربعة كما سبق ولا يجرى فيه مثل تقسيم غير الحقيقي الى قصر أفراد وقلب وتعين لأن القصر فيه بالنسبة الى كل ماعدا المقصور عليه على الإطلاق ولا يتأتى فى مثل هذا اعتقاد شركة أو خلافها وقد قيل بأن هذا التقسيم يمكن أن يجرى فى القصر الحقيقي وجعل من قصر الأفراد فيه القصر فى [لا إله إلا الله] فانه من قصر الصفة على الموصوف قصرًا حقيقياً للرد على معتقد الشركة فى تلك الصفة بينه جل شأنه وبين غيره والحق أنه قصر إضافي بالنسبة الى المعبودات الباطلة لا إلى كل ماعدا الله تعالى لأن الممول عليه فى قصر الأفراد والقلب والتعين حال المخاطب.

مكان أخرى والثاني منه تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكان آخر.

والمخاطبون بذلك لا يعتقدون إلا شركة أو ثنائهم وأصنامهم .

وأما القصر الادعائي الذي يجرى في القصر الحقيقي على ما سبق فقد قال الفنارى إنه لا مانع عقلا من جريانه في القصر الاضافى ولكنه لم يقع فى كلام البلغاء فاذا كنت ترى جود حاتم ولا ترى شعره وعنده من يراه شاعرا جوادا فقلت له ما حاتم إلا جواد كان هذا قصر موصوف على صفة قصرا إضافيا ادعائيا وإذا قلت ما الشاعر إلا الفرزدق فى تفضيل الفرزدق على جرير عند من يرى تفضيل جرير على الفرزدق كان هذا قصر صفة على موصوف قصرا إضافيا ادعائيا ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر :

هل الجود إلا أن تجود بأنفس على كل ماضى الشفرتين صقيل  
إذا كان يريد قصر الجود مبالغة على الجود بالنفس لا الجود بالمال لمن يعتقد  
خلاف ذلك ولا مانع من حمل كثير من كلام البلغاء على نحو هذا فلا يصح  
ما ادعاه الفنارى من عدم وقوعه فى كلامهم ، ومن ذلك هذه الأبيات :  
ما الدهر عندك إلا روضة أنف يامن شمائله فى دهره زهر  
بك اجتمع الملك المبدد شمله وضمت قواصر منه بعد قواصى  
سيد كرنى قومى إذا جد جدهم وفى الليلة الظلما يفتقد البدر  
والفرق بين كل من القصر التحقيقى والادعائى فى كل من القصر  
الحقيقى والاضافى يعلم من النظر فى هذا المثال [ ما فى الدار إلا زيد ]  
فاذا أردت لا غيره ولم يكن فيها أحد غيره فهو قصر حقيقى تحقيقى وإذا  
كان فيها غيره ونزل منزلة العدم فهو قصر حقيقى ادعائى وإذا أردت  
لا عمرو وكان فيها بكر وخالد فهو قصر إضافى ولكنك قد تجعل عمرا  
الذى أضيف اليه القصر بمنزلة العدم فيكون قصرا إضافيا ادعائيا فاذا لم  
تجعله بمنزلة العدم فهو قصر إضافى تحقيقى .

فكل واحد منها ضربان والمخاطب بالأول من ضربتي كل أعني تخصيص  
 أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر<sup>(١)</sup> من يعتقد الشركة  
 أي اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعا في الأول واتصاف  
 ذلك الأمر وغيره جميعا بتلك الصفة في الثاني فالمخاطب بقولنا ما زيد إلا  
 كاتب من يعتقد أن زيدا كاتب وشاعر وبقولنا ما شاعر إلا زيد من  
 يعتقد أن زيدا شاعر لكن يدعى أن عمرا أيضا شاعر وهذا يسمى قصر  
 إفراد لقطعه الشركة بين الصفتين في الثبوت للموصوف أو بين الموصوف  
 وغيره في الاتصاف بالصفة ، والمخاطب بالثاني من ضربتي كل أعني  
 تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر إما من  
 يعتقد العكس أي اتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة عوضا عنها في  
 الأول واتصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضا عنه في الثاني وهذا  
 يسمى قصر القلب لقلبه حكم السامع وإما من تساوى الأمرين عنده أي  
 اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة واتصافه بغيرها في الأول واتصافه بها  
 واتصاف غيره بها في الثاني وهذا يسمى قصر تعيين فالمخاطب بقولنا  
 ما زيد إلا قائم من يعتقد أن زيدا قاعد لا قائم أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم  
 ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه وبقولنا ما قائم إلا زيد من يعتقد أن  
 عمرا قائم لا زيدا أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل واحد منهما لكن  
 لا يعلم من هو منهما بعينه .

وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافي الصفتين حتى  
 تكون المنفية في قولنا ما زيد إلا شاعر كونه كاتباً أو منجماً أو نحو ذلك

---

(١) ( من يعتقد الشركة ) مثل الاعتقاد هنا وفيما يأتي ظن الشركة  
 أو العكس وتجوزهما مطلقا لأن كل هذا يقابل التساوى في قصر التعيين .

لا كونه مفحماً لا يقول الشعر ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وشرط قصره قلباً تحقق تنافيهما حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد إلا قائم كونه قاعداً أو جالساً أو نحو ذلك لا كونه أسود أو أبيض أو نحو ذلك (١) ليكون إثباتها مشعراً بانتفاء غيرها وقصر التعيين أعم لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين على الإطلاق لا يقتضى جواز اتصافه بهما معاً ولا امتناعه بهما. هذا علم أن كل ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثلاً لقصر التعيين (٢) من غير عكس وقد أهمل السكاكي القصر الحقيقي (٣) وأدخل قصر التعيين في قصر الأفراد (٤) فلم يشترط في قصر الموصوف أفراداً عدم تنافى الصفتين ولا في قصره قلباً تحقق تنافيهما .

(١) ( ليسكون إثباتها مشعراً بانتفاء غيرها ) وفائدة القصر مع هذا التنبيه على رد الخطأ وأن المخاطب اعتقد العكس فإن قولنا ما زيد قائم وإن دل على نفى القعود لا يستلزم منه هذا التنبيه كما يستفاد من قولنا ( إنما زيد قائم ) واستفادته منه بالذوق لا من جوهر اللفظ .

(٢) ( من غير عكس ) أى لغوى على ما سبق نظيره .

(٣) ( وأدخل قصر التعيين في قصر الأفراد ) قد قسم السكاكي القصر الى قسمين : قصر قلب لمن يعتقد العكس وقصر أفراد لمن يعتقد الشراكة ومن لا يعتقد شيئاً فأدرج ما يسميه الخطيب قصر تعيين في قصر الأفراد ولم يسمه قصر تعيين وهى اصطلاحات لا مشاحة فيها . وقد انتصر السعد التفتازانى للسكاكى بأن الذى في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء دون آخر لا مكان آخر وقد عرفت أنه يمكن تصحيح كل من اللفظين في التعريفين فلا معنى لاعتراضه على الخطيب بذلك لأنه كما سبق مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه أيضاً .

(٤) ( فلم يشترط في قصر الموصوف أفراداً ... ) أما أنه لم يشترط



(١) وللقصر طرق منها العطف \*

عدم تنافى الصفتين في قصر الافراد فلدخول قصر التعيين عنده فيه فهو متفرع حقيقة على مذهب فيه اليه وأما أنه لم يشترط في قصر القلب تحقق تنافى الصفتين فلا وجه لتفرعه على ذلك لأنه لا خلاف بين السكاكي والخطيب في حقيقته وإنما لم يشترط السكاكي ذلك فيه لأنه قد يأتي في نحو قولك ما زيد إلا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب لاشاعر مع أنه لا تنافى بين الشعر والكتابة وما ذكره الخطيب في توجيه ذلك من أنه عند تنافى الصفتين يكون إثبات إحدهما مشعراً بانتفاء الأخرى مردود بأن أداة القصر مشعرة بهذا من غير حاجة إلى ذلك التنافى .

ولا يفوتنا بعد انتهاء الكلام في أقسام القصر أن نذكر أن تقسيمه إلى حقيقى وإضافى ينظر فيه الى الواقع من جهة مراعاة ما عدا المقصور عليه على الإطلاق أو التعيين ، وأن تقسيمه إلى قصر موصوف على صفة وصفة على موصوف ينظر فيه الى المقصور ويمكنك أن تقول إنه ينظر فيه الى المقصور والمقصور عليه معا ، وأن تقسيمه الى قصر أفراد وقصر قلب وقصر تعيين ينظر فيه الى حال المخاطب به لأنه يقصد من ذلك الرد عليه .

ومن هذا يمكنك أن تأخذ الداعى الى القصر في الأقسام الثلاثة الأخيرة وهو الرد على المخاطب في قصر الافراد وقصر القلب وتعيين المبهم عند المخاطب في قصر التعيين وسيأتى أن القصر في ذلك قد يكون المقصود منه مجازاة الخصم لا الرد عليه كما في قوله تعالى (قلت لهم رسالهم إن نحن إلا بشر مثلكم) وقد يكون المقصود منه التعريض نحو قوله تعالى (إنما يتذكر أولوا الألباب) .

(١) ( وللقصر طرق منها العطف ) ومنها أيضا ضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند اليه بال الجنسية على ماسبق ، والعطف أقوى هذه الطرق

(١) كقولك في قصر الموصوف على الصفة أفرادا زيد شاعر لا كاتب

للتصريح فيه بالاثبات والنفي ويليه النفي والاستثناء ثم إنما ثم التقديم لأن دلالة على القصر ذوقية لا وضعية كالثلاثة قبله وسيأتي الكلام في هذا . وقد ذكر من أدوات العطف المفيدة للقصر لاوبل ومثلهما لكن نحو ما الشاعر أبو تمام والمتنبي لكن البحترى وقد تكون لكن للاستدراك للعطف مثل قول الشاعر :

إن ابن ورقاء لا تخشى بواذره لكن وقائعه في الحرب تنتظر  
لأنها لا تعطف جملة على جملة وكذلك بل قد تكون للاضراب  
للعطف ولكنهما كما قال ابن يعقوب يحملان في إفادة القصر على بل  
ولكن العاطفتين لإفادتهما معنى العطف أيضا وقد قال بمثل هذا السبكي  
في بل على أن من النحويين من يجوز العطف بهما في الجمل .

(١) ( كقولك في قصر الموصوف على الصفة أفرادا . . . ) لما كان  
كل ما يصلح مثالا لقصر الأفراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثالا لقصر  
التعيين على ما سبق استغنى هنا عن ذكر مثال له وكذا فيما يأتي من طرق  
القصر وقد زعم عبد الحكيم أن قصر التعيين لا يؤدي بطريق العطف  
وذكر عبد القاهر أن لا العاطفة لا تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك  
الأول في الفعل بل تنفي عنه أنه قد كان منه دون الأول كما في جاءني  
زيد لا عمرو فهي عنده لقصر القلب لا لقصر الأفراد ولا وجه له في هذا  
أيضا وقد قيل مثل ذلك في لكن والحق أن الحروف الثلاثة تأتي لأنواع  
القصر الثلاثة وأنها تأتي في القصر الحقيقي أيضا كما تقول محمد خاتم  
الأنبياء لا غيره .

(١) أو ما زيد كاتباً بل شاعر (٢) وقلبا زيد قائم لا قاعد وما زيد قاعداً بل قائم وفي قصر الصفة على الموصوف أفراداً أو قلبا بحسب المقام زيد قائم لا عمرو أو ما عمرو قائماً بل زيد .

(١) (أو ما زيد كاتباً بل شاعر) إنما ذكر بل بعد النفي لأنها بعد الإثبات تجعل ما قبلها في حكم المسكوت عنه فقط فلا تفيد فيه القصر وقد ذهب بعض النحاة إلى أنها كذلك بعد النفي .

(٢) (وقلبا زيد قائم لا قاعد) حرى في هذا على مذهبه من اشتراط التنافي بين الصفتين في قصر القلب فلا يمكن اجتماعه مع قصر الأفراد في مثال واحد لأنه يشترط فيه عدم تنافيهما وقد عرفت أنه لا يشترط ذلك في قصر القلب فيصح اجتماع قصر الموصوف على الصفة أفراداً وقلبا في المثال الأول بحسب المقام كما صح اجتماعهما في المثال الآتي لقصر الصفة على الموصوف لأنه لا يشترط في قصر الأفراد فيه اتفاقاً عدم تنافي الاتصافين فلا يتنافى مع قصر القلب في شيء ويصح اجتماعهما في مثال واحد نعم قد يكون الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين فلا يتأتى فيه قصر الأفراد لتنافي الاتصافين نحو أبو زيد عمرو لا بكر ولكن تنافي الاتصافين في قصر الصفة نادر والكثير عدم تنافيهما .

ولا يخفى أن فائدة الإيجاز في القصر تتضاءل في القصر بالعطف للتصريح فيه بالإثبات والنفي فبلاغة القصر فيه أقل منها في غيره وإن كانت فائدة التأكيده فيه أقوى كما سبق ، وهذه أبيات من الشعر في القصر بالعطف :

ما افترقنا في مديحه بل وصفنا	بعض أخلاقه وذلك يكفي
ليس اليتيم الذي قد مات والده	بل اليتيم يتيم العلم والأدب
وما شاب رأسي من سنين تتابعت	على ولكن شـيبتني الوقائع
إن الجديدين في طول اختلافهما	لا يفسدان ولكن يفسد الناس

(١) ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصر الموصوف على الصفة  
إفرادا مازيد إلا شاعرو قلبا مازيد إلا قائم وتعيينا كقوله تعالى (وما أنزل  
الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون) (٢) أى لستم فى دعواكم للرسالة  
عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعى اذا ادعى بل أنتم  
عندنا كاذبون فيها (٣) وفى قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين ما قائم أو

(١) (ومنها النفي والاستثناء) المراد النفي بأى أداة من أدواته وكذا  
الاستثناء وإنما قدم النفي على الاستثناء لأن الاستثناء من الإثبات ليس  
بقصر نحو قام القوم إلا زيدا وقد ذهب السبكي الى أنه قصر أيضا إذ  
قصر فى هذا المثال عدم القيام على زيد وقيل إنه ليس بقصر وإنما هو  
قيد مصحح للحكم فكأنك قلت جاء القوم المغايرون لزيد كما تقول جاء  
القوم الصالحون بخلاف قولك ما جاني إلا زيد فإن الغرض منه النفي  
ثم الإثبات المحققان للقصر وليس الغرض منه تحصيل الحكم فقط وإلا  
كان يكفى فيه جاني زيد ولهذا يستعمل النفي والاستثناء عند الإنكار  
دون الإثبات ثم الاستثناء وقد يكون ما ذهب اليه السبكي هو الأرجح .  
(٢) ( أى لستم فى دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب ... )  
هذا لا يصح إلا بتزويل المشركين الرسل منزلة المترددين مبالغة فى إنكارهم  
لدعواهم وإعراضهم عن النظر فيها ولكن الظاهر أن القصر فى الآية من  
قصر القلب لا من قصر التعيين .

(٣) ( وفى قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين ... ) كان يمكنه  
أيضا أن يكتفى بمثال واحد لقصرى الافراد والقلب فى قصر الموصوف  
على الصفة حتى على مذهبه فى اشتراط التنافى فى قصر القلب لأن النفي  
هنا غير مصرح به كالعطف فيجوز أن يقال مازيد إلا شاعر أى لا كاتب  
فيكون قصر افراد على مذهبه أولا مفهم فيكون قصر قلب وكذا يقال  
فى إنما وفى التقديم الآتين .

مامن قائم أو لاقائم إلا زيد ، <sup>(١)</sup> وتحقيق وجه القصر في الأول أنه متى قيل ما زيد توجه النفي الى صفة لا ذاته لأن أنفس الذوات يتمتع نفيها وإنما تنفي صفاتها كما بين ذلك في غير هذا العلم وحيث لا نزاع في طوله وقصره وما شاكل ذلك وإنما النزاع في كونه شاعرا أو كاتباً تناولهما النفي <sup>(٢)</sup> فإذا قيل إلا شاعر جاء القصر، وفي الثاني أنه متى قيل ما شاعر فأدخل النفي على الوصف المسلم بثبوته أغنى الشعر لغير من الكلام فيهما كزيد وعمرو مثلا توجه النفي إليهما فإذا قيل إلا زيد جاء القصر .

ومنها إنما كقولك <sup>(٣)</sup> في قصر الموصوف على الصفة إفرادا إنما زيد كاتب وقلبا إنما زيد قائم وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين إنما قائم زيد

(١) ( وتحقيق وجه القصر في الأول ... ) أى قصر الموصوف على الصفة والثاني فيما يأتي هو قصر الصفة على الموصوف .  
(٢) ( فإذا قيل إلا شاعر جاء القصر ) لتحقيق الإثبات والنفي المحققان للقصر وكذا يقال فيما يأتي .

وهذه أبيات من الشعر في القصر بالنفي والاستثناء :

وما الخوف إلا ما تخوفه الفتى      ولا الأمن إلا مارآه الفتى أمنا  
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم      بهن فلول من قراع الكتاب  
خلا الله لا أرجو سواك وإنما      أعد عيالي شعبة من عيالك

(٣) ( كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفرادا إنما زيد كاتب )  
قد ذهب عبد القاهر الى أن إنما مثل لا العاطفة لا يستعملان في الكلام البليغ المعتقد به إلا في قصر القلب وقد عرفت أن الحق خلاف مذهبه وبما جاءت فيه إنما لقصر الافراد قوله تعالى ( إنما الصدقات للفقراء . الآية )  
لأنه ليس هناك من لا يرى الصدقة للذكورين فيها حتى يكون القصر فيها قصر قلب .

والدليل على أنها تفيد القصر (١) كونها متضمنة معنى ما وإلا (٢) لقول المفسرين في قوله تعالى (إنما حرم عليكم الميتة والدم) بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة (٣) وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر في باب المنطلق زيد ولقول النحاة إنما لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه (٤) ولصحة انفصال الضمير معها كقولك إنما يضرب أنا كما تقول ما يضرب إلا أنا .

(١) (كونها متضمنة معنى ما وإلا) ومعناها الإثبات والنفي وقد أشار بلفظ التضمن إلى أن إنما لا ترادف ما وإلا لأن الفرق واضح بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء كما هو معنى الترادف وإنما لم يكونا مترادفين لما سيأتي من الفرق بينهما على أن من شرط الترادف أيضا أن يتحد اللفظان لإفرادا وتركيبا ولفظ. إنما مفرد ولفظ ما وإلا مركب ثم إن هذا الدليل يوجب أن تكون إنما بالفتح للقصر أيضا وقد اجتمعا في قوله تعالى (قل إنما أوحى إلي أنما إلهم إله واحد) فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس والمعنى ما أوحى إلى إلا التوحيد أى لا الشرك وقد قيل إن المفتوحة ليست للقصر .

(٢) (لقول المفسرين) المراد بهم من يحتج بقولهم في اللغة مثل ابن عباس وابن مسعود ومجاهد وغيرهم من أكابر الصحابة والتابعين .

(٣) (وهو المطابق لقراءة الرفع ...) أى مع بناء حرم للفاعل لأن ما تتعين حينئذ أن تكون موصولة على معنى إن الذى حرمه الله عليكم الميتة وهى جملة معرفة الطرفين فتفيد القصر مثل المنطلق زيد وهناك قراءة بالرفع ليست مرادة له وهى التى مع بناء حرم للمفعول لأن إنما فيه يصح أن تكون ما فيها كافة ويصح أن تكون موصولة فلا يتم بها الدليل الذى يريد .

(٤) (ولصحة انفصال الضمير معه) هذا صحيح في إطلاقه وقد ذهب ابن مالك إلى وجوب فصل الضمير مع إنما وخالفه أبو حيان في ذلك لقوله

(١) قال الفرزدق .

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي  
وقال عمرو بن معد يكرب :

تعالى ( إنما أشكو بثى وحزنى الى الله ) والحق أن الضمير إذا كان محصورا  
فيه وجب تأخيرهُ وفصلهُ فإذا لم يكن محصورا فيه أتى به متصلا كما فى الآية  
لأن الجار والمجرور فيها هو المحصور فيه لا الضمير .

(١) ( أنا الذائد الحامي الذمار وإنما البيت ) الذائد من الذود وهو  
الطرد ، والذمار فى اللغة العهد وفى العرف ما يلام الانسان على عدم حمايته  
من حماه وحريمه مأخوذ من الذمر وهو الحث لأن ماتجب حمايته كانوا  
يتذامرون أى يحث بعضهم بعضا على حمايته ، والواو فى ( وإنما ) للعطف  
أو للاستئناف البيانى لأن الجملة الأولى تفيد قصر المدافعة عليه لأنها معرفة  
الطرفين والجملة الثانية تذييل لها يقصد منه بيان العلة فى قصر المدافعة  
والمحامة عليه فى الجملة الأولى ، والأحساب جمع حسب وهو ما بعده المراء  
من مفاخر نفسه وآبائه والمراد أنه لا يدافع عن أحسابهم إلا هو فلهذا  
فصل الضمير لأنه هو المحصور فيه وقد قيل إن فصل الضمير هنا لضرورة  
الشعر كما نقل عن سيبويه أنه لا يجوز فصل الضمير بعد إنما إلا فى الشعر  
فعلى هذا لا يصح الاحتجاج بالبيت فيما احتج به عليه وقد حاول بعضهم  
أن ينفي الضرورة فيه بأنه كان يمكن أن يقال ( وإنما أدافع عن أحسابهم  
أنا أو مثلى ) فيستقيم الوزن أيضا وهى محاولة مبنية على أن الضرورة الشعرية  
هى مالا مندوحة للشاعر عنه والحق أنها ما وقع فى الشعر مطلقا ولو كان  
للشاعر مندوحة عنه على أن المعنى لا يستقيم على هذا وإن استقام عليه  
الوزن لأنه يقصد كما سبق أن يقصر المدافعة عن أحسابهم عليه لا أن  
يقصر مدافعتهم على أحسابهم إذ ليس فى هذا كبير فخر له .

(١) قد علمت سلمى وجاراتها ماقطر الفارس إلا أنا  
قال السكاني ويذكر لذلك وجه لطيف يسند الى علي بن عيسى  
الربيعي وهو أنه لما كانت كلمة إن تأكيداً إثبات المسند للمسند اليه ثم  
اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية كما يظنه من لا وقوف له على علم النحو  
(١) ناسب أن يضمن معنى القصر لأن القصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد  
فان قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء الواقع بينهما يفيد إثباته  
لزيد في الابتداء صريحاً وفي الآخر ضمناً .

(٢) ومنها التقديم كقولك في قصر الموصوف علي الصفة أفراداً

(١) ( قد علمت سلمى وجاراتها . البيت ) قطر مضعف قطر كنصر  
بمعنى صرعه صرعة شديدة .

(٢) ( ناسب أن يضمن معنى القصر ) قد رد هذا السبكي بأنه لو كان  
اجتماع تأكيدين مفيداً للقصر لكان قولك إن زيد القائم يفيد الحصر  
وكذلك التأكيد اللفظي والمعنوي لأن كلا منهما يتكرر ولا قصر .  
وهذه أبيات من الشعر في إفادة إنما القصر :

وإنما المرء حديث بعده فكن حديثاً حسناً لمن وعى  
ليس عار بأن يقال فقير وإنما العار أن يقال بخيل  
وما لا مري طول الخلود وإنما يخلده طول الشاء فيخلد

(٣) ( ومنها التقديم ) هو ثلاثة أقسام أولها تقديم المسند اليه على ما سبق  
في بابه نحو قول الشاعر :

لسنا وإن أحسابنا كرمتم يوماً على الأحساب نتكل  
وثانيها تقديم المسند على ما سبق في بابه كقول الشاعر :

لنا الدنيا ومن أضحي عليها ونبطش حين نبطش قادرينا  
وثالثها تقديم قيد من القيود على ما سبق أيضاً كقول الشاعر :



(١) شاعر هو لمن يعتقده شاعر أو كاتباً وقلبا قائم هو لمن يعتقده قاعداً وفي قصر الصفة على الموصوف أفراداً أنا كفيت مهمك بمعنى وحدي لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتا مهمه وقلبا أنا كفيت مهمك بمعنى لا غيري لمن يعتقد أن غيرك كفي مهمه دونك كما تقدم .

(٢) وهذه الطرق تختلف من وجوه (٣) الأول أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع ، الثاني أن الأصل في الأول أن يدل على المثبت والمنفى الى الله أشكو لا إلى الناس إني أرى الأرض تبقى والأخلاق تذهب . وأما تقديم بعض معمولاته على بعض فقد سبق الخلاف في إفادته القصر بين الجمهور وابن الأثير .

(١) (شاعر هو) هذا من تقديم الخبر على المبتدأ وإنما يفيد تقديمه القصر إذا كان المبتدأ معرفة كما في هذا المثال بخلاف المبتدأ النكرة نحو في الدار رجل .

(٢) (وهذه الطرق تختلف من وجوه) أهم هذه الوجوه الوجه الرابع لأنه أشدها صلة بهذا الفن أما الثلاثة الأولى فإن صلتها بالنحو أشد من صلتها بهذا الفن .

(٣) (الأول أن دلالة الثلاثة الأولى ...) أى على القصر فدلالتها عليه بالوضع أما الرابع فدلالته عليه بالذوق وذلك في سبب التقديم حتى يفهم القرائن الحالية أنه للاختصاص ونفى الحكم عن غير المذكور ولا تنافي بين دلالة الثلاثة الأولى على القصر بالوضع والبحث عنها في هذا العلم لأنه لا يبحث عنها فيه من جهة دلالتها على القصر وإنما يبحث فيه عن أحوال القصر السابقة وعن المقامات التي تتطلبها وهذه الأحوال إنما تستفاد من هذه الأدوات بمعونة المقام وهي المقصودة من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع .

جميعا بالنص فلا يترك ذلك إلا كراهة الاطناب في مقام الاختصار  
كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض والقوافي أو زيد يعلم  
النحو وعمرو وبكر وخالد فنقول فيهما زيد يعلم النحو<sup>(١)</sup> لا غير وفي معناه  
ليس إلا أي لا غير النحو ولا غير زيد<sup>(٢)</sup> وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص  
على المثبت دون المنفي ، الثالث أن النفي لا يجامع الثاني لأن شرط المنفي

(١) (لا غير) بالبناء على التضم وقيل إنها لا تستعمل كذلك إلا بعد  
ليس وهو مردود بقول الشاعر :

جوابا به تنجوا عتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل  
وقد ذكر بعض النحاة أن لا في (لا غير) لنفي الجنس لا للعطف  
فتكون غير في محل نصب اسم لا وخبرها محذوف أي لا غيره معلوم أو  
عالم في المثالين وهي مع هذا للقصر حملا لها على لا العاطفة كما سبق في  
لكن وبلى والقصر هنا مركب من جملتين أيضا .

(٢) (وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دون المنفي) هذا هو  
الأصل فيها أيضا وقد تجيء على خلاف الأصل فيقال في التقديم ما أنا  
قلت هذا بالنص على المنفي دون المثبت ويقال في الاستثناء ما قام القوم  
إلا زيدا بالنص على المثبت والمنفي معا وإنما كان هذا من خلاف الأصل  
لأن الاستثناء المفرغ هو الأصل في القصر .

(٣) (الثالث أن النفي لا يجامع الثاني) يريد النفي بلا كما يؤخذ مما  
ذكره في توجيهه له فلا يقال ما زيد إلا قائم لقاعد وقد جاء ذلك في كلام  
المولدين كقول الحريري .

لعمرك ما لا إنسان إلا ابن يومه على ماتجلى يومه لا ابن أمسه  
أما النفي بغير لا فيجامعه فتقول ما زيد إلا قائم ليس بقاعد وهكذا  
ج ٢ : م - ٦ الايضاح

بلا أن لا يكون منفيا قبلها <sup>(١)</sup> بغيرها ويجامع الأخيرين فيقال إنما زيد كاتب لا شاعر وهو يأتي لا عمرو ولا تن النفي فيهما غير مصرح به كما يقال امتنع زيد عن الحجى لا عمرو ، قال السكاكى <sup>(٢)</sup> شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف كقوله تعالى (إنما يستجيب الذين يسمعون) فان كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا بمن يسمع وكذا قولهم إنما يعجل من يخشى الفوت ، وقال الشيخ عبد القاهر لا تحسن مجامعته له فى المختص كما تحسن فى غير المختص <sup>(٣)</sup> وهذا أقرب ، قبل ومجامعته له إما مع التقديم كقوله تعالى (إما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر) وإما مع التأخير كقولك ما جاءنى زيد وإنما جاءنى عمرو <sup>(٤)</sup> وفى كون نحو هذين مما نحن فيه نظر ، الرابع أن أصل الثانى أن يكون ما استعمل له <sup>(٥)</sup> مما يجمله المخاطب ولا يعقل لهذه التفرقة وجه إلا أن تكون سماعية .

(١) (بغيرها) أى من أدوات النفى والطريق الثانى يصرح فيه بأداة النفى وإن لم يصرح فيه بالمتفى بخلاف الطريقين الأخيرين .  
 (٢) (شرط مجامعته الثالث ألا يكون الوصف . . .) أى فى نفسه وإن كان مختصا بالموصوف بحسب المقام الذى اقتضى قصره عليه وأما قوله تعالى (إنما يستجيب الذين يسمعون) فالمراد بهم المؤمنون ولا شك أن الاستجابة ممكنة من غيرهم فلهذا صح قصرها عليهم .  
 (٣) (وهذا أقرب) إذ لا دليل على امتناع ذلك عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد على أن السكاكى هنا يناقض ما سبق له من منع التخصيص فى نحو قولهم شر أهر ذا ناب .

(٤) (وفى كون نحو هذين مما نحن فيه نظر) لأن النفي فيهما بغير لا .  
 (٥) (مما يجمله المخاطب وينكره) قال عبد القاهر أو يشك فيه فيشمل ذلك قصر القلب وقصر الافراد وقصر التعمين وإنكار المخاطب ظاهر فى قصر القلب وكذلك قصر الافراد لأنه يستعمل لنفى الشركة والمخاطب

وينكره كقولك لصاحبك وقد رأيت شبيحا من بعيد ما هو إلا زيد اذا وجدته يعتقد غير زيد ويصر على الانكار و عليه قوله تعالى (وما من إله إلا الله) وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار مناسب فيستعمل له الثاني إفراد نحو (١) (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل) أى إنه صلى الله عليه وسلم مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الهلاك نزل استعظامهم هلاكة منزلة إنكارهم إياه ونحوه (وما أنت بمسمع من فى القبور إن أنت إلا نذير) فانه صلى الله عليه وسلم كان لشدة حرصه على هداية الناس يكرر دعوة الممتنعين عن الايمان ولا يرجع عنها فكان فى معرض من ظن أنه يملك مع صفة الانذار إيجاد الشيء فيما يمتنع قبوله إياه ، أو قلبا كقوله تعالى حكاية عن بعض الكفار (٢) (إن أنتم إلا بشر مثلنا) أى أنتم يعتقدونها فهو ينكره أيضا .

(١) (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل) وقيل إنه قصر قلب بأن يكون محط القصر الجملة الواقعة بعد المستثنى لأنها صفة له والمعنى أنه رسول يخلو كما خلت من قبله الرسل لا رسول لا يخلو كما هو مقتضى استعظامهم هلاكة والاعتبار المناسب فى الآية هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه عندهم ولا يخفى أن بعضهم أنكر وفاته حقيقة وقال إنه ذهب لمناجاة ربه كموسى عليه السلام ولكن الكلام فى الآية يراد منه العموم لا خصوص من ذهب فى وفاته هذا المذهب .

(٢) (إن أنتم إلا بشر مثلنا) وهذا فى قوله تعالى (قالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأنونا بسلطان مبين قالت لهم رسلهم إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده . . . ) وقيل إنه يمكن أن يكون قول الكفار ليس من قبيل تنزيل المعلوم منزلة المجهول بجعله من قصر الافراد على معنى أن الرسل لم تجتمع لهم البشرية والرسالة كما يدعون فى زعمهم أو من قصر القلب على معنى

بشر لا رسل نزلوا المخاطبين منزلة من ينكر أنه بشر<sup>(١)</sup> لا اعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل (إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده)<sup>(٢)</sup> فمن مجازاة الخصم للتبكيك والالزام والافحام فإن من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه أن يعيد كلامه علي وجهه كما إذا قال لك من يناظر ك أنت من شأنك كيت وكيت فتقول نعم أنا من شأني كيت وكيت ولكن لا يلزمني من أجل ذلك

ما أنتم إلا بشر مثلنا لا بشر أعلى منا بالرسالة .

(١) (لا اعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرا . . . ) هذا هو الاعتبار المناسب في الآية لتزليل المعلوم فيها عندهم منزلة المجهول فصفة الرسالة تنافي عندهم صفة البشرية فيتعين أن يكون القصر في كلامهم على هذا قصر قلب وقد روعى فيه حال المتكلم مع المخاطب على خلاف الأصل في القصر من مراعاة حال المخاطب فقط على ما سبق في تقسيم القصر .

(٢) (فمن مجازاة الخصم . . . ) مجازاة الخصم تكون بوجهين : أحدهما الاعتراف بمقدمة فاسدة على سبيل المجازاة ليرتب عليها ما يخالف مقصود الخصم وثانيهما الاعتراف بمقدمة صحيحة ليبين أنها لا تستلزم مقصوده كالبشرية هنا فمقصود الرسل حكاية كلامهم على صورته من غير أن يريدوا منه ما يريدونه من قصرهم على البشرية دون الرسالة فهو قصر صوري فقط يقصد منه المشاكلة اللفظية لتكون أقوى في المجازاة ولا يريد منه الرسل إلا أصل الاثبات على سبيل التجريد ، وقيل إنهم يريدون حقيقة القصر لأن الكفار يريدون من قصرهم ما أنتم إلا بشر لا ملائكة فجاءهم الرسل بتسليم أنهم كذلك ويكون القصد من القصر هذه المجازاة لا الرد عليهم لأنهم لا ينكرون بشرية الرسل بل هي أمر مسلم عندهم .

ما ظننت أنه يلزم فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا إن ما قلتم من أنا بشر مثلكم هو كما قلتم لا تذكره ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة ، وأصل (١) الثالث أن يكون ما استعمل له مما يعلمه المخاطب ولا ينكره على عكس الثاني كقولك إنما هو أخوك وإنما هو

(١) ( وأصل الثالث أن يكون ما استعمل له مما يعلمه المخاطب ... )  
قال عبد القاهر في هذا : إعلم أن موضوع إنما على أن تجيء الخبر لا يجمله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة ، وهذا هو ما جرى عليه الخطيب فيه وقد ذكر عبد القاهر بعد هذا أنها قد تأتي في كثير من الكلام والقصد بالخبر بعدها أن تعلم السامع أمرا قد غلط فيه بالحقيقة واحتاج إلى معرفته ولكن لا بد مع ذلك من أن يدعى هناك فضل انكشاف وظهور في أن الأمر كالذي ذكر وهذا كما قال هو الشق الثاني مما ذكره فيما سبق فإذا جاءت الخبر لا يجمله المخاطب لا يكون القصد بها إفادته وإنما يقصد بها التعريض بمقتضى الكلام بعدها كما سيأتي وإذا جاءت الخبر يجمله ولكن يدعى فيه فضل انكشاف يكون القصد منها الرد على المخاطب كغيرها من أدوات القصر وقد يقصد بها التعريض أيضا ولا خلاف في هذا كله بين عبد القاهر وغيره كما توهمه بعضهم إذ زعم أنها عنده لا يقصد منها إلا التعريض ولا تكون للرد على المخاطب ، وقد قال السكاكي في ذلك أيضا : وطريق إنما يسالك مع مخاطب في مقام لا يصير على خطئه أو يجب عليه ألا يصير على خطئه - إلى أن قال - والأصل في إنما أن تستعمل في حكم لا يعوزك تحقيقه إما لأنه في نفس الأمر جلي أو لأنك تدعيه جليا ، وهذا قريب مما ذكره عبد القاهر والخطيب ولكن ظاهره يفيد أنه لا بد من جهل المخاطب بما تدخل إنما عليه وإن كان في نفسه جليا أو مدعي أنه جلي .

صاحبك القديم (١) لمن يعلم ذلك ويقربه وتريد أن ترققه عليه وتنبيه لما يجب عليه من حق الاتخ وحرمة الصاحب وعليه قول أبي الطيب .

(٢) إنما أنت والد والاب القا طع أخنى من واصل الأولاد لم يرد أن يعلم كافورا أنه بمنزلة الوالد ولا ذلك مما يحتاج كافور فيه الى الاعلام ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم لينبئ عليه استدعاء ما يوجبه وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره فيستعمل له الثالث نحو ( إنما نحن مصلحون ) ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جلي ولذلك جاء ( ألا إنهم هم المفسدون ) للرد عليهم مؤكدا بما ترى من جعل الجملة اسميه وتعريف الخبر باللام وتوسيط الفصل والتصدير بحرف التنبيه ثم بان ومثله (٣) قول الشاعر :

إنما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلما .

ادعي أن كون مصعب كما ذكر جلي معلوم لكل أحد على عادة الشعراء .  
إذا مدحوا أن يدعوا في كل ما يصفون به بمدوحهم الجلاء وأنهم قد شروا

(١) ( لمن يعلم ذلك ويقربه ) وحينئذ يكون المقصود منه التعريض بترقيق المخاطب عليه وتكون فائدة القصر المبالغة في الترقيق لما فيه من زيادة التأكيد .

(٢) ( إنما أنت والد . . . البيت ) يشفع بهذا أبو الطيب لدى كافور في شأن بعض غلمانه ويريد أن الأب القاطع لأولاده أخنى عليهم من الأولاد الواصلين لأبيهم لأن حنو الوالد على ولده أشد من حنو الولد على والده .

(٣) ( قول الشاعر : إنما مصعب . . . ) هو لعبد الله بن قيس الرقيات في مصعب بن الزبير بن العوام ، وتجلت تكشفت .

به حتى إنه لا يدفعه أحد (١) كما قال الآخر :

وتعذلى أفناء سعد عليهم وما قلت إلا بالتى علمت سعد  
وكما قال البحتري :

لا أدعى لأبى العلاء فضيلة حتى يسلمها إليه عداه  
(٢) واعلم أن لطريق إنما مزية على طريق العطف وهى أنه يعقل منها  
إثبات الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة بخلاف العطف (٣) وإذا  
استقرت وجدتها أحسن ما تكون موقعا إذا كان الغرض بها التعريض  
بأمر هو مقتضى معنى الكلام بعدها كما فى قوله تعالى ( إنما يتذكر أولو  
الآلئاب ) فاته تعريض بزم الكفار وأنهم من فرط العناد وغلبة الهوى  
عليهم فى حكم من ليس بذى عقل فأتى فى طمعكم منهم أن ينظروا  
ويتذكروا كمن طمع فى ذلك من غير أولى الآلئاب وكذا قوله تعالى  
( إنما أنت منذر من يخشاها ) وقوله تعالى ( إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب )  
المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكأنه ليس له أذن تسمع وقلب

(١) ( كما قال الآخر . وتعذلى أفناء سعد عليهم . البيت ) سعد قبيلة ،

والفن بفتح فسكون الجماعة والافناء جمعه .

(٢) ( واعلم أن لطريق إنما مزية ... ) هذا يمكن أن يعد وجها خامسا  
من أوجه الاختلاف بين طرق القصر وهذه المزية موجودة أيضا فى  
التقديم وفى النفى والاستثناء .

(٣) ( وإذا استقرت وجدتها ... ) لأن الحكم الذى من شأنها أن  
تستعمل فيه يكون معلوما للمخاطب أو يكون من شأنه العلم به فلا يهمه  
العلم به بخلاف المعنى الآخر الملوخ إليه بالتعريض لأن المخاطب جاهل  
به مصر على إنكاره .



يعقل فالانذار معه كلا إنذار ، قال الشيخ عبيد القاهر ومثال ذلك من الشعر قوله (١) :

أنا لم أرزق محبتهم — إنما للعبد مارزقا  
فانه تعريض بأنه قد علم أنه لا مطمع له في وصلها فيئس من أن  
يكون منها إسعاف به ، وقوله (٢) .

وإنما يعذر العشاق من عشقا  
يقول ينبغي للعاشق أن لا ينكر لوم من يلومه فانه لا يعلم كنه بلوى  
العاشق ولو كان قد ابتلى بالعشق مثله لعرف ما هو فيه فعذره ، وقوله (٣)  
ما أنت بالسبب الضعيف وإنما — نجح الأمور بقوة الأسباب  
قالوم حاجتنا اليك وإنما — يدعى الطبيب لساعة الأوصاب  
يقول في البيت الأول إنه ينبغي أن أنجح في أمرى حين جعلتك  
السبب اليه وفي الثاني إنا قد طلبنا الأمر من جهته حين استعنا بك فيما  
عرض لنا من الحاجة وعولنا على فضلك كما أن من عول على الطبيب فيما  
يعرض من السقم كان قد أصاب في فعله .

(١) (قوله أنا لم أرزق محبتها . البيت) قد وجدناه منسوبا الى العباس  
ابن الاخنف هكذا :

أنا لم أرزق مودتكم — إنما للعبد مارزقا  
(٢) (قوله : وإنما يعذر العشاق من عشقا ) هو من قصر الصفة على  
الموصوف وقد بحثت عن قائله فلم أجده .  
(٣) (وقوله ما أنت بالسبب الضعيف وإنما . البيتين) ذكر ابن خلكان  
أن ابن أبي دواد كان ينشدهما ولا يذكر أنهما له أو لغيره ، والسبب كل  
ما يتوصل به الي غيره ، والأوصاب جمع وصب وهو المرض .

١- (١) ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا يقع بين الفعل والفاعل (٢) وغيرهما في طريق النفي والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء كقولك في قصر الفاعل على المفعول أفراداً أو قلباً بحسب المقام (٣) ما ضرب زيد إلا عمراً وعلي الثاني لا الأول قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم) لأنه ليس المعنى أني لم أزد علي ما أمرتني به شيئاً إذ ليس الكلام في أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه ولكن المعنى أني لم أترك ما أمرتني به أن أقوله لهم إلى خلافه لأنه قاله في مقام اشتمل على معنى أنك يا عيسى تركت ما أمرتك أن تقوله إلى ما لم آمرك أن تقوله فاني أمرتك أن تدعو الناس إلى أن يعبدوني ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيري بدليل قوله تعالى (أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله) وفي قصر المفعول على الفاعل ما ضرب عمراً إلا زيد وفي قصر المفعول الأول على الثاني في نحو كسوت وظننت ما كسوت

(١) (ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا ... ) أي في أقسام القصر وطرقه لأن أمثله السابقة لا تكاد تتجاوزهما وهذا يمكن أن يعد تقسيماً نحوياً للقصر وقد ذكره هنا ليمهده للشرح في وجه آخر مما يختلف فيه طرق القصر من جهة موقع كل من المقصور والمقصور عليه مع أداة القصر (٢) (وغيرهما) مما سبذكره وما لم يذكره كالتمييز والظرف وسائر متعلقات الفعل ما عدا المصدر المؤكد والمفعول معه فلا يقال ما ضربت إلا ضرباً ولا ما سرت إلا والنيل ونحوهما .

(٣) (ما ضرب زيد إلا عمراً) يصح في هذا ونحوه أن يكون الفعل المسند إلى الفاعل مقصوراً على المفعول فيكون من تصر الصفة على الموصوف وهو الظاهر ويصح أن يكون الفاعل مقصوراً على الفعل المتعلق بالمفعول

زيدا إلا جبة وما ظننت زيدا إلا منطلقا وفي قصر الثاني على الأول  
ما كسوت جبة إلا زيدا وما ظننت منطلقا إلا زيدا <sup>(١)</sup> وفي قصر ذى  
الحال على الحال ما جاء زيد إلا راكبا وفي قصر الحال على ذى الحال  
ما جاء راكبا إلا زيد <sup>(٢)</sup> والوجه في جميع ذلك أن النفي في الكلام الناقص  
أعني الاستثناء المفرغ يتوجه الى مقدر <sup>(٣)</sup> هو مستثنى منه عام مناسب  
للمستثنى في جنسه وصفته أما توجهه الى مقدر هو مستثنى منه فليكون  
إلا لاخراج واستدعاء لاخراج مخرجا منه وأما عمومه فليتحقق الإخراج  
فيكون من قصر الموصوف على الصفة وكذا يقال في قصر المفعول على  
الفاعل ونحوهما .

(١) ( وفي قصر ذى الحال على الحال ... ) هو قصر موصوف على صفة  
ففي المثال المذكور قصر زيد على المجي. حال الركوب وقيل إن المجي. فيه هو الذى  
قصر على الركوب أما قصر الحال على ذى الحال فهو قصر صفة على موصوف  
وهذه أمثلة من الشعر لهذه الأقسام النحوية للقصر بالنفي والاستثناء .

وما المرء إلا كالهلال وضوئه	يوافى تمام الشهر ثم يغيب
ما بعثكم مهجتي إلا بوصلكم	ولا أسلبها إلا يدا بيد
لا يحسن الحلم إلا فى موطنه	ولا يليق الوفا إلا لمن شكرا
فى ليلة لا نرى بها أحدا	يحكى علينا إلا كواكبها
أترك ليلي ليس بيني وبينها	سوى ليلة إني إذن لصبور

(٢) ( والوجه في جميع ذلك ... ) لا يخفى أنه قد سبق له بيان وجه  
إفادة النفي والاستثناء القصر بنحو ما ذكره هنا فهو تكرار له ، وهذا الى  
أن الكلام هنا لبيان موقع المقصور والمقصور عليه فلا معنى لذكر  
هذا فيه .

(٣) ( هو مستثنى منه عام ) ولا فرق في هذا بين القصر الحقيقي

منه ولذلك قيل تأنيث المضمَر في كانت على قراءة أبي جعفر المدني ( إن كانت إلامصیحة) بالرفع وفي ترى مبنيًا للفعول في قراءة الحسن ( فأصبحوا لا ترى إلامساكنهم) برفع مساكنهم وفي بقيت<sup>(١)</sup> في بيت ذي الرمة فما بقيت إلا الضلوع الجراشع

للنظر إلى ظاهر اللفظ والأصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء وأما مناسبتة في جنسه وصفته فظاهرة لأن المراد بجنسه أن يكون في نحو ما ضرب زيد إلامعمرأحدا وفي نحو قولنا ما كسوت زيدا إلامجبة لباسا وفي نحو ما جاء زيد إلا راكبا كائنا على حال من الأحوال وفي نحو ما اخترت رفيقا إلا منكم من جماعة من الجماعات ومنه قول السيد الحميري :

لو خبر المنبر فرسانه ما اختار إلامنكم فارسا  
لما سيأتى إن شاء الله تعالى أن أصله ما اختار فارسا إلامنكم والمراد بصفته كونه فاعلا أو مفعولا أو ذا حال أو حالا وعلى هذا القياس وإذا كان النفي متوجها إلى ما وصفناه فاذا أوجب منه شيء جاء القصر<sup>(٢)</sup> ويجوز والإضافي إلا بأن الإضافي يقدر فيه عام يراد به الخاص الذي يكون القصر بالاضافة إليه .

(١) ( في بيت ذي الرمة : فما بقيت إلا الضلوع الجراشع ) هو غيلان ابن عتبة :

طوى النحر والاجرأزما في غروضها فما بقيت إلا الضلوع الجراشع  
طوى بمعنى أضمر ، والنحر الدفع والنخس ، والاجرأز جمع جرز وهي الأرض اليابسة التي لا نبات فيها ، وغروضها أحزماتها جمع غرض بفتح فسكون ، والجراشع المنتفخة الغليظة جمع جرشع بضم الجيم والشين .  
(٢) ( ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء ) ومن هذا بيت

تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور كقولك  
 ما ضرب إلا عمرا زيد وما ضرب إلا زيد عمرا وما كسوت إلا جبة  
 زيدا وما ظننت إلا زيدا منطلقا وما جاء إلا راكبا زيد وما جاء إلا  
 زيد راكبا وقولنا بحالهما احتراز من إزالة حرف الاستثناء عن مكانه  
 بتأخيره عن المقصور عليه كقولك في الأول ما ضرب عمرا إلا زيد  
 فانه يختل المعنى فالضابط أن الاختصاص انما يقع في الذي يلي إلا ولكن  
 استعمال هذا النوع أعني تقديمهما قليل<sup>(١)</sup> لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها  
 كالضرب الصادر من زيد في ما ضرب زيد إلا عمرا والضرب الواقع  
 على عمرو في ما ضرب عمرا إلا زيد وقيل اذا آخر المقصور عليه والمقصود  
 عن إلا وقدم المرفوع كقولنا ما ضرب إلا عمرو زيدا فهو على كلامين  
 وزيدا منصوب بفعل مضممر فكأنه قيل ما ضرب الا عمرو أى ما وقع  
 ضرب إلا منه ثم قيل من ضرب فليل زيد أى ضرب زيدا<sup>(٢)</sup> وفيه نظر

السيد الحميرى السابق وقول الآخر:

الناس إلب علينا فيك ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا ورد  
 (١) (لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) قد سبق أنه يحتمل أيضا  
 أن يكون قصر موصوف على صفة فعلى هذا يكون في تأخيرهما تقديم  
 المقصور على بعض الصفة وهذا في قوة تقديمه عليها كلها ويكون في  
 تقديمهما تأخيرهما عنها كلها وإنما جاز التقديم مع ذينك الأمرين لأنه منوى  
 به التأخير فكأنه مؤخر فعلا .

(٢) ( وفيه نظر لاقتضائه ... ) إنما يلزم هذا من يجوز أن يستثنى  
 بأداة واحدة دون عطف شيئين أو أكثر ولعل صاحب هذا القول لا يجوز  
 ذلك فلا يقتضى ما ذهب إليه الحصر في الفاعل والمفعول جميعا ولو كان  
 ممن يجوز ذلك لم يحتج الى تقدير الفعل ثانيا بدليل أن من لا يجوز ذلك

لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعاً .

(١) وأما في إنما فيؤخر المقصور عليه تقول إنما زيد قائم وإنما ضرب زيد وإنما ضرب زيد عمراً وإنما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة وإنما ضرب زيد عمراً في السوق أي مازيد إلا قائم وما ضرب إلا زيد وما ضرب زيد إلا عمراً وما ضرب زيد عمراً إلا يوم الجمعة وما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة إلا في السوق (٢) فالواقع أخيراً هو المقصور عليه يقول في قوله تعالى ( وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ) إنه لم يستثن بالالموصول والظرف معاً وإنما الظرف منصوب بمضمر تقديره اتبعوك بادي الرأي .

(١) ( وأما في إنما فيؤخر المقصور عليه ) يعني وجوباً فلا يجوز تقديمه لئلا يلتبس المقصور بالمقصور عليه وإنما يجب هذا إذا لم يعرض موجب لتقديم المقصور عليه فإذا عرض موجب لتقديمه قدم نحو قولك إنما قمت فهو قصر للمتكلم على القيام وقد قدم الفعل هنا مع أنه هو المقصور عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه فإذا أريد في هذا قصر القيام على المتكلم قيل ما قام إلا أنا فيؤخر المقصور عليه ، وكل هذا إذا لم يجتمع مع إنما أداة قصر أخرى وسيأتى قريباً بيان هذا فيها .

(٢) ( فالواقع أخيراً هو المقصور عليه أبداً ) المراد بالواقع أخيراً ما يكون جزءاً مستقلاً في آخر الكلام ولو كان فضلة من الفضلات فالمقصور عليه في قولك إنما جاء من أكرمه يوم الجمعة أمام الأمير هو الموصول بصلته والمقصور عليه في قولك إنما جاءني رجل عالم هو الموصوف بصفته وهكذا ، وقد اعترض السبكي ذلك بأمر لا يظهر فيها أن المقصور عليه في إنما هو الأخير منها قوله صلى الله عليه وسلم « إنما يأكل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه إلا المأكل » أي لا يقع إلا أكلهم منه وليس المعنى لا يأكلون إلا منه ، ومنها قوله تعالى ( إنما يريد الشيطان أن يوقع

أبدا ولذلك تقول إنما هذا لك وإنما لك هذا أى ما هذا إلا لك ومالك  
 إلا هذا حتى اذا أردت الجمع بين إنما والعطف فقل إنما هذا لك لا لغيرك  
 وإنما لك هذا لاذاك وإنما أخذ زيد لا عمرو وإنما زيد يأخذ لا يعطى  
 ومن هذا تعثر على الفرق بين قوله تعالى (إنما يخشى الله من عباده العلماء)  
 وقولنا إنما يخشى العلماء من عباد الله الله فان الأول يقتضى قصر خشية  
 بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ) (أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من  
 من قبل) (يا قوم إنما فتنتم به ) ( فاذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون )  
 (قل إنما يأنىكم به الله إن شاء ) فالمقصود عليه فى هذا كله ليس هو الواقع أخيرا  
 فيه وقد يمكن فى بعضه لكن المعنى المراد لا يتفق معه فلعل تقديم المقصور  
 عليه فيه لا من اللبس الذى أوجب تأخيرهُ .

هذا وقد تجتمع إنما مع أداة قصر أخرى مثل قولك إنما على تاجر  
 لا صانع وإنما تفاحا أكلت وقد ذهب السعد التفتازانى والسيد الجرجانى  
 فى المثال الأول الى أن القصر فيه مستفاد من إنما والعطف بلا تأكيد  
 ولا ينسب له القصر لتبعيته وعلى هذا يكون المقصور عليه هو الواقع  
 أخيرا كما هو الواجب فى إنما وقد ذهب بعض من كتب فى القصر من علماء  
 عصرنا الى أن القصر فى ذلك يجب أن ينسب للعطف لأنه الطريق الأقوى  
 فأجاز أن يقال إنما محمود شاعر لا على بتقديم المقصور عليه وما أظن أنه  
 يجوز مثل هذا فى أسلوب العرب ولا أرى إلا أن الأمر كما قال السعد  
 والسيد وحجتهم فيه ظاهرة معقولة ، وأما فى المثال الثانى فقد ذهب  
 السعد الى أن القصر فيه يسند الى التقديم لأنه أقوى وأسنده السيد الى  
 إنما لأنها أقوى وهذا خلاف لفظى لا معنى لترجيح مذهب السعد على  
 مذهب السيد فيه والمقصود عليه فى ذلك هو المقدم باتفاقهما وان أوهم كلام  
 بعضهم فى القصر أن فيه خلافا بينهما ، ومن ذلك قول الشاعر :  
 ألا فليمت من شاء بعدك إنما عليك من الأقدار كان حذاريا

الله على العلماء والثاني يقتضى قصر خشية العلماء على الله (١) واعلم أن حكم غير حكم إلا فى إفادة القصرين أى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وفى امتناع مجامعة لا العاطفة تقول فى قصر الموصوف أفرادا ما زيد غير شاعر وقلبا ما زيد غير قائم وفى قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام لا شاعر غير زيد ولا تقول ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا لا شاعر غير زيد لا عمرو .

### القول فى الانشاء

الانشاء ضربان (٢) طلب وغير طلب والطلب يستدعى مطلوبا غير

وقول الآخر :

أساميا لم تزده معرفة وإنما لذة ذكرناها

وقد ترك الخطيب بيان موقع المقصور عليه فى العطف والتقديم وهو فى العطف بيل ولكن ما بعدهما وفى العطف بلا المعطوف عليه قبلها وفى التقديم مطلقا المقدم ، وإذا اجتمع العطف مع التقديم كقولك هو يأتينى لا عمرو فقد ذهب السعد والسيد فيه مذهبهما فى اجتماع إنما والعطف وخالفهما هنا من خالفهما هناك وأجاز أن يقال فى الدار سعيد لا محمود ليجعل القصر للعطف لا للتقديم ويجعل المقصور هو المعطوف عليه لا المقدم وما أظن أن مثل هذا يجوز فى أسلوب العرب أيضاً على أن يكون التقديم فيه للقصر لا للاهتمام ونحوه .

(١) (واعلم أن حكم غير . . . ) وكذلك سوى ونحوها من أدوات الاستثناء كما سبق بيانه فى الكلام على ذلك الطريق فى طرق القصر .

### الانشاء

(٢) ( طالب وغير طالب ) قد اقتصر فى كلامه على الانشاء الطلبى وأما الانشاء غير الطلبى فمنه الترجي وهو ترقب حصول شئ محبوب أو



حاصل وقت الطلب (١) لامتناع تحصيل الحاصل (٢) وهو المقصود بالنظر  
هنا وأنواعه كثيرة (٣) منها التمني واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط

مكروه نحو لعل الحبيب قادم ولعل الصديق مريض ويدل عليه بلعل  
وعسى وحرى واخلولق وقد جرى كثير على عد الترجي من الانشاء  
الطلبى وبعضهم يجعله قسما من التمني الآتي والحق أنه لا طلب فيه بدليل  
أنه يأتي في المكروه ولا طلب فيه ، ومنه أفعال المدح والذم والتعجب  
وهي نعم وبئس وما أفعله وأفعل به فهي لانشاء المدح والذم والتعجب  
وقيل إنها أخبار تحمل الصدق والكذب ولهذا بشر أعرابي ببنت فقيل  
له نعمت المولودة فقال والله ما هي بنعمت المولودة وقد وقعت نعم خبر  
إن في قوله تعالى ( إن الله نعماً يعظمكم به ) ومنه القسم ويدل عليه بالواو  
والباء والتاء ، ومنه صيغ العقود نحو بعت واشتريت ، ومنه رب وكم  
الخبرية لدلالتهما على إنشاء التكثير أو التقليل وقيل إن الكلام معهما  
خبر لا إنشاء .

(١) (لامتناع تحصيل الحاصل) فاذا استعملت صيغ الطلب لمطلوب  
حاصل أجريت على غير معانيها الحقيقية لمقامات تناسبها مثل قوله تعالى  
يأيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله) . الآية  
وقوله تعالى ( يأيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين إن الله كان  
علماً حكماً ) فالمعنى فيهما على طلب دوام الايمان والتقوى للترقي في مراتب  
الكمال فيهما .

(٢) (وهو المقصود بالنظر هنا) أما الانشاء غير الطلبى فان استعماله لا ته  
تكاد تكون نحوية صرفة يبحث عنها في النحو لا في هذا العلم .

(١) (منها التمني) وهو طلب المحبوب الذي لامطمع فيه بأن كان غير  
ممكن مثل التمني في هذه الآيات :

ليت الكواكب تدنولى فأنظمها عقود مدح فما أرضى لكم كلنى

فى التمنى الامكان تقول ليت زيدا يجرى. وليت الشباب يعود<sup>(١)</sup> قال الشاعر.

ياليت أيام الصبار واجعا

(٢) وقد يتمنى بهل كقول القائل هل لى من شفيح<sup>(٣)</sup> فى مكان يعلم  
أنه لاشفيح له فيه<sup>(٤)</sup> لابرار المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن وعليه

فيا ليتنى من بعد موتى ومبعى أكون رفاتا لا عالى ولا ليا  
ليت الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب  
أو كان ممكننا لكنه بعيد مثل التمنى فى هذه الأبيات :

فيا ليت ما بينى وبين أحبى من البعد ما بينى وبين المصائب  
فليت لى بهم قوما إذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا  
فليتك إذ لم ترع حق أبوتى فعات كما الجار المجاور يفعل

ولا يخفى أن استعمال التمنى فى هذا استعمال نحوى وقيل إن الأصل  
فى التمنى أن يستعمل فيما يمكن فيكون استعماله فى غيره لمقامات تقتضيه  
مثل إظهار الوله والتدله ونحو ذلك ولكن هذا لا يقال فى غير ليت لأنها  
هى الموضوعه له بخلاف أدواته الآتية فلهذا مزايها البلاغية التى سنبينها

(١) ( قال الشاعر : ياليت أيام الصبار واجعا ) هو العجاج وليت  
عند الكوفيين تعمل عمل ظن فى لغة تميم والبصريون على أن خبرها  
محذوف تقديره أقبلن رواجعا أو تكون رواجعا

(٢) ( وقد يتمنى بهل ) واستعمال هل فى التمنى مجاز بالاستعارة التبعية  
على ما يأتى فى فن البيان

(٣) ( فى مكان يعلم أنه لاشفيح له فيه ) فتحمل حينئذ على التمنى لأن  
الاستفهام لا يكون مع الجزم بانتفاء الشيء بل مع الجهل به

(٤) ( لابرار المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن ) هذه هي

قوله تعالى حكاية عن الكفار ( فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا )<sup>(١)</sup> وقد  
 يتمنى بلو كقولك لو تأتيني فتحدثني بالنصب<sup>(٢)</sup> قال السكاكي وكان  
 حروف التنديم والتحضيض هلا وألا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما  
 مأخوذة منهما مركبتين مع لا وما الميزيتين لتضمينهما معنى التمني  
 ليتولد منه في الماضي التنديم نحو هلا أكرمت زيدا وفي المضارع التحضيض  
 نحو هلا تقوم ، وقد يتمنى<sup>(٣)</sup> بلعل فتعطي حكم ليت نحو لعل أحج  
 . نكتة استعمال هل في التمني فلا تستعمل فيه إلا في صورة الممكن الذي  
 يطمع في وقوعه للبالغة في تمنيه ومن ذلك ما قيل :

هل من سبيل إلى خمر فأشربها      أو من سبيل إلى نصر بن حجاج  
 (١) ( وقد يتمنى بلو ) واستعمال لو فيه مجاز مثل هل ونكتة هذا  
 الاشعار بعزة التمني بابراره في صورة مالم يوجد لأن لو في أصلها  
 حرف امتناع لامتناع ومن ذلك قول مهمل :

فلو نشر المقابر عن كليب      فيخبر بالذئاب أي زير  
 (٢) ( قال السكاكي وكان حروف التنديم ... ) مذهب النحويين  
 أن هذه الحروف موضوعة للتحضيض والتنديم من أول الأمر وليست  
 مأخوذة من الحرفين لأن التصرف في الحروف بعيد ويريد السكاكي من  
 تضمينهما معنى التمني جمعاً كما قبل دالين عليه دلالة مطابقة لادلالة تضمن  
 فإذا كان في الماضي سمي تنديماً وإذا كان في المضارع سمي تحضيضاً ويكون  
 على هذا في هذه الحروف شبه تواطؤ لأن التواطؤ الحقيقي إنما يكون  
 في غير الحروف أما على مذهب النحويين فهي موضوعة لهذين المعنيين  
 بالاشتراك لا بالتواطؤ ولا يخفى ما في مذهب السكاكي من التعقيد والتكلف  
 فالحق أن استعمال هذه الحروف في هذين المعنيين استعمال نحوي لا معنى  
 لذكره في هذا الفن

(٣) ( فتعطي حكم ليت ) وهو نصب المضارع بالفاء بعدها وهذا

فأزورك بالنصب <sup>(١)</sup> لبعده المرجو عن الحصول وعليه قراءة عاصم في رواية حفص : ( لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع الى إله موسى ) بالنصب .

<sup>(٢)</sup> ومنها الاستفهام والالفاظ الموضوعه له الهمزة وهل وما ومن وأى وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان <sup>(٣)</sup> فالهمزة لطلب التصديق

مبنى على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع بعد الترجي واستعمال لعل فى التمنى مجاز أيضا

(١) ( لبعده المرجو عن الحصول ) هذه نكتة استعمال لعل فى التمنى ولكن لا يخفى أن لعل لا تدل على بعد المرجو بل تدل على قربهِ وتوقعه فالأحسن أن تجعل نكتة ذلك إظهار المتمنى فى صورة الممكن المتوقع الحصول للرغبة الشديدة فيه على نحو ما مضى فى هل وهذه النكتة هى التى تظهر فى قوله تعالى حكاية عن فرعون ( لعل أبلغ الأسباب ) لأن الذى يليق بعنوة فرعون وجهله أن يظن قرب هذا فيستعمل لعل فيه ولو كان يظنه بعيدا ما أمره ببناء الصرح له ، ومن استعمال لعل فى التمنى قول الشاعر :

أسرب القطا هل من يعير جناحه لعل إلى من قد هويت أطيرو

(٢) ( ومنها الاستفهام . . . ) وهو طلب حصول صورة الشئ فى الذهن بأدوات مخصوصة ودلالة هذه الأدوات عليه دلالة وضعية لا يصح أن تعد فى وجوه البلاغة وإنما الذى يصح أن يعد فيها دلالتها على التقرير وغيره مما يأتى وكذا ما يتعلق به الاستفهام من المسند إليه أو المسند أو غيرهما على ما يأتى أيضا

(٣) ( فالهمزة لطلب التصديق . . . ) وفى هذه الحالة لا يذكّر معها معادل فان جاءت أم بعدها قدرت منقطعة بمعنى بل مثل قول الشاعر :

كقولك أقام زيد وأزيد قائم<sup>(١)</sup> أو التصور كقولك أدبس في الاناء أم عسل وأفي النخاية دبسك أم في الزق<sup>(٢)</sup> ولهذا لم يقبح أزيد قائم وأعمرا عرفت<sup>(٣)</sup> والمسئول عنه بها هو ما يليها فتقول أضربت زيدا إذا كان

ولست أبالي بعد فقدى مالكا أموتي ناء أم هو الآن واقع  
(١) (أو التصور ...) أتى له بمثالين أحدهما لطاب تصور المسند إليه والثاني لطلب تصور المسند وقد يكون المطلوب تصور المفعول أو نحوه من متعلقات الفعل كما يأتي في أمثله والمطلوب في الحقيقة هو التصور مع التصديق فان حقيقة العسل أو الدبس مثلا معلومة للسائل والمطلوب له بيان الحاصل منهما في الاناء ولكن التصديق في ذلك حاصل غير مقصود والتصور هو المقصود ولهذا يكون الجواب هنا بتعيين المسئول عنه ويكون في حالة طلب التصديق بنعم أولا

(٢) (ولهذا لم يقبح أزيد قام ...) لأننا إذا جعلنا التقديم للتخصيص استدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون المسئول عنه زيد بخصوصه وعمرو بخصوصه في المثالين وهذا تصور لا تصديق والهمز صالحة للسؤال عنه وإذا جعلنا التقديم لتقوية الحكم كان المسئول عنه التصديق به والهمز صالحة له أيضا وسيأتى بيان حكم هل في ذلك عند الكلام فيها

(٣) (والمسئول عنه بها هو ما يليها) فإذا وليتها جملة اسمية خبرها غير فعل نحو أزيد قائم فالمطلوب بها التصديق وإذا وليها غير هذا فالمطلوب بها هو ما يليها من الفعل والفاعل والمفعول وما إلى هذا من متعلقات الفعل والظاهر في حالة إيلاء الفعل لها أنها لطاب التصديق كما ذكر الخطيب فإذا قامت قرينة على خلاف هذا صرف إليها كذا المعادل في نحو أجاز زيد أم عمرو ويكون المسئول عنه هنا غير ما وليها وكذلك الجملة الاسمية إذ يجوز أن يقال أزيد قائم أم قاعد ولما كان التصور الذي يطالب بها لا يخلو

الشك في الفعل نفسه وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده وتقول أنت ضربت زيدا إذا كان الشك في الفاعل من هو وتقول أزيذا ضربت إذا كان الشك في المفعول من هو .

من تصديق كما سبق صح تعاقب الشك به وقد ذكر السبكي أن غير الهمزة من أدوات الاستفهام مثل الهمزة فيما يليها ولا يخفى أن غيرها من الأدوات للتصديق وحده أو للتصور وحده فيكون المطلوب بها إما التصديق وإما ما يطلب تصوره بها وهو مدلولاتها الآتية من جنس أو عدد أو غيرهما ولا يتأتى فيها هذا التفصيل المذكور فيما يلي الهمزة ثم إن ظاهر كلام عبد القاهر والسكاكي والخطيب أنه لا يصح في هذا كله خلاف ما ذكروه والذي نقله أبو حيان عن سيبويه أن إيلاء الهمزة ما يسأل عنه بها أحسن من عدم إيلائه لها إذ قال في تمثيله أزيد عندك أم عمرو وأزيد القيت أم بشراف تقديم الاسم أحسن ولو قلت ألقيت زيدا أم عمرا وأعندك زيد أم عمر ولكان جائزا حسنا ويمكن الجمع بينهما بأن محل جواز هذا عند ذكر المعادل وقد سبق أنه يجوز فيه أن يلي الهمزة غير المسئول عنه بها على أن سيبويه إنما يذكر ذلك في حكم النحو وعبد القاهر إنما يذكر حكم ذلك في البلاغة ولا يلزم أن يتحد فيهما حكمه، ويمكنك بعد ما ذكرنا من هذا أن تعرف أن مراعاة مثل هذه المقامات من صميم البلاغة وأن وجوب إيلاء الهمزة ما يسأل عنه بها أمر يرجع فيه إلى الذوق ولا يرجع فيه إلى نحو أو وضع، ومثال هذا من الشعر :

إذن ألقى الذي لاقاه أمثالي	ألا اصطبار لسلى أم لها جلد
بسبع رمين الجمر أم بثمان	فوالله ما أدري وإن كنت داريا
ويحرم ما دون الرضا شاعر مثلي	أفي الحق أن يعطى ثلاثون شاعرا
أطنين أجنحة الذباب يضير	فدع الوعيد فما وعيدك ضائري

(١) وهل اطلب التصديق فحسب كقولك هل قام زيد وهل عمرو  
 قاعد (٢) ولهذا امتنع هل زيد قام أم عمرو (٣) وقبح هل زيدا ضربته  
 لما سبق أن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والشك فيما قدم  
 عليه ولم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المحذوف المفسر مقدما كما مر  
 جعله كأنه ظن أن طنين أجنحة الذباب بمثابة ما يضير حتى ظن أن  
 وعيده يضير فكان المقام لا يلاء الاسم الهمزة لا الفعل

(١) ( وهل اطلب التصديق ) هذا معنى نحوى لها ولا يدخل في.  
 هذا العلم بما ذكره من مباحثها إلا ما تأتى له من الأغراض في دخولها على  
 الجملة الفعلية أو الاسمية على ما سيأتي في بيانها

(٢) ( ولهذا امتنع هل زيد قام أم عمرو ) لأن وقوع المفرد فيه  
 بعد أم دليل على أن أم متصلة وهى لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم  
 بثبوت أصل الحكم فلا يصح اجتماعها مع هل بخلاف أم المنقطعة لأنها  
 بمعنى بل كقوله :

ألا ليت شعري هل تغيرت الرحا رحي الحرب أم أضحت بفالج كماها  
 فالمعنى في هذا على كلامين في ثانيها استفهام مع إضراب وقد يقع  
 المفرد بعد أم المنقطعة إذا كان خبرا لأنه جزء جملة نحو قولهم إنها لا بل.  
 أم شا.

(٣) ( وقبح هل زيدا ضربته ... ) الحق أن هذا ممتنع لا قبيح  
 فقط كما ذكره الخطيب وأن نحو هل زيدا ضربته ممتنع أيضا لا جائز كما  
 ذهب إليه لأن أدوات الاستفهام غير الهمزة إذا وقع بعدها فعل واسم  
 وجب تقديم الفعل على الاسم ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا  
 في ضرورة الشعر ولا حاجة إلى بناء ذلك على أنه مع تقديم الاسم يكون  
 المطلوب التصور لا التصديق لأن التقديم قد يكون للاهتمام بالحكم لا

وجعل السكاكي قبح نحو هل رجل عرف لذلك أى لما قبح له هل زيدا ضربت ويلزمه أن لا يقبح نحو هل زبد عرف لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق وعلل غيره القبح فيهما بأن أصل هل أن تكون بمعنى قد إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام (١) وهل تخصص المضارع بالاستقبال (٢) فلا يصح أن يقال هل تضرب زيدا وهو أخوك كما تقول أتضرب زيدا وهو أخوك (٣) ولهذين أعني

لتخصيصه ولأن هذا لا يختص بهل من أدوات الاستفهام بل يشاركها فيه ما يطلب به التصور وكذلك لا حاجة الي بنائه على أن هل في الأصل بمعنى قد لبعده وتكلفه ولأنه لا يأتي في غيرها مما يشاركها في هذا الحكم فكل ما ذكره الخطيب والسكاكي هنا منقوض من أصله فلا حاجة الى تطويل الكلام فيه

(١) ( وهل تخصص المضارع بالاستقبال ) هذا بحكم الوضع أيضا وهو مختص بالمضارع أما الماضي والجملة الاسمية فببقيان معها على حالهما (٢) ( فلا يصح أن يقال هل تضرب زيدا وهو أخوك ) أى على أن يكون الضرب واقعا في الحال كما يفهم عرفا من تقييده بالأخوة لأنها حالة لا مستقبلية

(٣) ( ولهذين أعني اختصاصها بالتصديق . . . ) لاشك أن كون هل لها مزيد اختصاص بالفعل يرجع فيه الى النقل أما ما ذكره من ذلك فلا تأثير له فيه لأن تخصيصها المضارع بالاستقبال لا يلزم منه أن يكون لها مزيد اختصاص به ولا بالفعل مطلقا فهي في هذا مثل قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه أن يكون دخولها على الماضي أكثر من دخولها على المضارع وكذلك الوجه الثاني ضعيف أيضا لأن النفي والاثبات في الجملة الاسمية يتوجهان أيضا الى الصفات لا الى الذوات لأنهما لا يتسلطان



اختصاصها بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر كالفعل أما الثاني فظاهر وأما الأول فلا أن الفعل لا يكون إلا صفة والتصديق حكم بالثبوت أوالاتفاءوالنفي والاثبات إنما يتوجهان الى الصفات لا الذوات ولهذا كان قوله تعالى (فهل أنتم شاكرون) أدل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون<sup>(١)</sup> وقولنا فهل أنتم تشكرون<sup>(٢)</sup> لأن إبرازها ما سيجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية في الجملة إلا على النسبة ولا فرق في هذابين جملة فعلية وجملة اسمية وما كان أغنانا عن التطويل في هذا لو لم يعن الخطيب به ، والكاف الداخلة في كلامه على الفعل في قوله كالفعل استقصائية لأنه هو المقصود وحده .

(١) (وقولنا فهل أنتم تشكرون) أى مع أنه مؤكد بالتكرير وقد ذكر السبكي أن هذا التركيب لا يصح لما سبق من وجوب تقديم الفعل فيه ولا يخفى أنه إذا جعل الضمير المنفصل فاعلا لفعل محذوف كان مثل قوله تعالى (قل لو أنتم تملكون) ولا شك أن لو أشد طلبا للفعل من هل فإذا جاز مثل هذا في لو جاز في هل من باب أولى .

(٢) (لأن إبراز ما سيجدد . . .) يمكننا أن نأخذ من هذا أن هل لا يعدل بها عن الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية إلا لهذه النكتة وأن لها مع الجملة الفعلية مقاما ومع الجملة الاسمية مقام آخر وأن للهمزة معهما مقاما يخالف مقام هل معهما وفي هذا تظهر وجوه البلاغة فيها بخلاف ما سبق وما سيأتى من مباحثها وقد قيل أيضا إن الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجمس في النفس إثبات ما يستفهم عنه بخلاف هل فإنه لا يترجح فيها إثبات ولا نفي ويمكنك أن تدرك هذا في مواقع هل من هذه الآيات :

هل بالطلول لسائل رد أم هل لها بتكلم عهد  
فمن مبالغ الأحلاف عني رسالة وذيان هل أقسمت كل مقسم  
ليت شعري هل ثم هل آتينهم أويحولن دون ذاك حمام

بحصوله من إبقائه على أصله وكذا من قولنا أفأنتم شاكرون وإن كانت صيغته للثبوت لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها أدل على كمال العناية بحصوله ولهذا لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ<sup>(١)</sup> وهي قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا هل الحركة دائمة . والألفاظ الباقية<sup>(٢)</sup> لطلب التصور فقط أما ما فقيل يطلب به<sup>(٣)</sup> إما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء وإما ماهية المسمى كقولنا ما الحركة<sup>(٤)</sup> والقسم الأول يتقدم على قسمي هل جميعا والثاني يتقدم على هل المركبة دون

(١) (وهي قسمان بسيطة . . .) هذا كما قال السبكي لا يختص بهل لأن الهمزة مثل هل فيه ثم إنه أيضا لما لا يليق البحث عنه في هذا العلم (٢) (لطلب التصور فقط) هي في هذا مثل الهمزة في طلب التصور فهو لا يخلو فيها من تصديق أيضا ولهذا صح الجواب في بعضها بالتصديق مثل قوله تعالى ( قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصاري إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله) .

(٣) (إما شرح الاسم . . .) أي بيان مدلوله الاجمالي الذي لا يعرف منه حقيقته ولا يخفى أن هذه معاني محوية لما وإنما يرجع إلى البلاغة ما يكون بينها وبين جوابها مما يرجع إلى أسلوب الحكيم كما سيأتي بين فرعون وموسى عليه السلام .

(٤) (والقسم الأول يتقدم على قسمي هل جميعا . . .) فيطلب في الأول شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم حقيقته ثم ما يعرض لها ويسأل عنه بهل المركبة وهو ترتيب مستحسن لا واجب لأنه لا مانع من طاب الوجود مثلا قبل الوقوف على المفهوم وهكذا .

البسيطة فالبسيطة في الترتيب واقعة بين قسمي ما ، وقال السكاكي <sup>(١)</sup> يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك <sup>(٢)</sup> أي أي أجناس الأشياء عندك وجوابه إنسان أو فرس أو كتاب أو نحو ذلك وكذلك تقول ما الكلمة وما الكلام وفي التنزيل فما خطبكم أي أي أجناس الخطوب خطبكم وفيه ما تعبدون من بعدى أي أي من في الوجود تؤثرونه للعبادة <sup>(٣)</sup> أو عن الوصف تقول ما زيد وما عمرو وجوابه الكريم أو الفاضل ونحوهما وسؤال فرعون وما رب العالمين إما عن الجنس لا اعتقاده لجهله بالله تعالى أن لا موجود مستقلا بنفسه سوى الأجسام كأنه قال أي أجناس الأجسام هو وعلى هذا جواب موسى عليه السلام بالوصف للتنبيه على النظر المأدب إلى

(١) ( يسأل بما عن الجنس ) المراد بالجنس الحقيقة الكلية فيشمل جميع أقسام ما يقال في جواب ما هو من النوع والجنس والحقيقة الاجمالية والتفصيلية وعلى هذا يكون الفرق في ذلك بين القوانين كما قيل أن ما على الأول يطلب بها شرح الاسم كليا كان أو جزئيا وعلى قول السكاكي لا يطلب بها إلا الكلي ولا يخفى أن السؤال بها عن الجزئي داخل في السؤال بها عن الوصف كما سيأتي فالحق أنه لا فرق في السؤال بما بين القولين (٢) ( أي أي أجناس الأشياء عندك ) في هذه العبارة تساهل من وجهين أولهما أن ما يسأل بها عن جنس واحد لا عن جمع فالمراد أي جنس من أجناس الأشياء عندك ، وثانيهما أن السؤال بما غير السؤال بأي ففى تفسيرها بها تساهل أيضا .

(٣) ( أو عن الوصف . . . ) قد ذكر السبكي أن هذا يناهض ما ذكره علماء المنطق من أن الذي يسأل به عن الصفات المميزة أي لا ما ثم أجاب عن السكاكي بأنه يريد أنها قد تخرج عن حقيقة ما فيستفهم بها عن الصفات والأولي أن يقال في جواب ذلك كريم ونحوه بالتنكير لا التعريف

معرفته لكن لما يطابق السؤال عند فرعون عجب الجهلة الذين حوله من قول موسى بقوله لهم ألا تستمعون ثم لما وجده مصرًا على الجواب بالوصف إذ قال في المرة الثانية (ربكم ورب آبائكم الأولين) استهزأ به وجنته بقوله (إن رسولاكم الذى أرسل اليكم لمجنون) وحين رآهم موسى عليه السلام لم يفظنوا لذلك في المرتين غلظ عليهم في الثالثة بقوله إن كنتم تعقلون ، وإما عن الوصف طمعا في أن يسلك موسى عليه السلام في الجواب معه مسلك الحاضرين لو كانوا هم المسئولين مكانه لشهرته بينهم برب العالمين الى درجة دعت السحرة إذ عرفوا الحق أن أعقبوا قولهم آمنا برب العالمين بقولهم رب موسى وهرون نفيا لاتهامهم أن يعنوه و لجهله بحال موسى إذ لم يكن جمعهما قبل ذلك مجلس بدليل قال أولو جنتك بشىء مبین قال فانت به إن كنت من الصادقين فحين سمع الجواب تعداه عجب واستهزأ وجنن وتفيق بما تفهق من قوله لئن اتخذت إلها غيرى لأجعلنك من المسجونين .

وأما من فقال السكاني هو للسؤال عن (١) الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل بمعنى أبشر هو أم ملك أم جنى وكذا من إبليس ومن فلان ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى أى أملك هو أم بشر أم جنى منكر الآن يكون لهما رب سواه لادعائه الربوبية لنفسه ذاهبا في سؤاله هذا الى معنى الكبارب سواى فأجاب موسى عليه السلام بقوله (ربنا الذى أعطى كل شىء خلقه ثم هدى) كأنه قال نعم لنا رب سواك هو الصانع الذى إذا سلكك الطريق الذى بين بايجاده لما أوجدو تقديره إياه على ما قدروا تبعت فيه الخريت الماهر وهو العقل الهادى عن الضلال

---

(١) عن الجنس من ذوى العلم المراد الجنس اللغوى فيشمل

لزمك الاعتراف بكونه ربا وأن لارب سواه وأن العبادة له منى ومنك ومن الخلق أجمع حق لمدفع له ، وقيل هو للسؤال <sup>(١)</sup> عن العارض المشخص لدى العلم وهذا أظهر لأنه إذا قيل من فلان يجاب بزيد ونحوه مما يفيد التشخيص <sup>(٢)</sup> ولا نسلم صحة الجواب بنحو بشر أو جنى كما زعم السكاكي .

<sup>(٣)</sup> وأما أى فللسؤال عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما يقول القائل عندى ثياب فتقول أى الثياب هى فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها فى الثوبية وفى التنزيل أى الفريقين خير مقاما <sup>(٤)</sup> أى نحن

(١) ( عن العارض المشخص . . . ) يعنى بالعارض المشخص لدى العلم الأمر المتعلق به فيشمل علمه والوصف الخاص به فاذا قيل من فلان يصح أن يجاب بزيد كما ذكره ويصح أن يجاب بوصف خاص به .

(٢) ( ولا نسلم صحة الجواب بنحو بشر . . . ) وأما قول الشاعر :

أتوا نارى فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا صباحا

فيحتمل أنه من أسلوب الحكيم وأنه سأل عن مشخصهم لظنه أنهم من البشر فأجابوه بذلك لتخطئته فيه لا لأنه سأل بها عن الجنس فأجابوه على وفق سؤاله .

(٣) ( وأما أى فللسؤال عما يميز . . . ) أى عن الوصف الذى يميز ذلك والأمر الذى يعمهما هو مضمون ما تضاف إليه كالثوبية والفريقية والخطاب فى الأمثلة الثلاثة الآتية ولا يخفى أن هذا معنى نحوى لأى فلا معنى لذكره فى هذا العلم .

(٤) ( أى نحن أم أصحاب محمد ) لا يخفى أن الموافق لسياق الآية ( وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين كفروا للذين آمنوا أى الفريقين خير مقاما وأحسن نديا ) أن يكون السؤال هكذا للذين آمنوا بها أم الذين

أم أصحاب محمد عليه السلام وفيه أيكم يأتيني بعرشها أي الانسى أم الجنى  
(١) وأما كم فللسؤال عن العدد إذا قلت كم درهما لك وكم رجلا رأيت  
فكأنك قلت أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا (٢) وتقول كم درهمك  
وكم مالك أي كم دانقا أو كم ديناراً وكم ثوبك أي كم شبرا أو كم ذراعاً وكم زيد  
ما كثر أي كم يوماً أو كم شهراً وكم رأيتك أي كم مرة وكم سرت أي كم  
فرسخاً أو كم يوماً قال الله تعالى قال قائل منهم كم لبثتم أي كم يوماً أو كم  
ساعة وقال كم لبثتم في الأرض عدد سنين وقال سل بني إسرائيل كم  
آتيناهم من آية بينة ومنه قول الفرزدق :

(٣) كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا قد حلبت على عشاري

فيمن روى بالنصب وعلى رواية الرفع تحتمل الاستفهامية والخبرية  
وأما كيف فللسؤال عن الحال إذا قيل كيف زيد فجوابه صحيح أو سقيم  
أو مشغول أو فارغ ونحو ذلك . وأما أين فللسؤال عن المكان إذا قيل

لم يؤمنوا فيكون السؤال بأي عن الوصف المميز لأحسن الفريقين لا عن  
ذاتهما لأن هذا لا يسأل عنه بأي وكذا يقال فيما ذكره في قوله تعالى (أيكم  
يأتيني بعرشها) .

(١) (وأما كم فللسؤال عن العدد) لا يخفى أن هذا معنى نحوى لكم  
أيضا وما كان أحسن لو أجمل ذكر هذه الأدوات كما أجمل ذكر أدوات  
الشرط فيما سبق .

(٢) (وتقول كم درهمك . . . ) يشير بهذا إلى أن الشيء قد يكون  
واحداً والتمييز لأجزائه وإلى أن المميز قد يحذف للعلم به .

(٣) (كم عمة لك يا جرير وخالة : البت) الفدع بفتح الدال عوج  
في المفاصل كأنها قد زالت عن مواضعها ، والعشار جمع عشاء كنفساء  
وزنا ومعنى أوهى الناقة التي مضى لحملها عشرة أشهر .

أين زيد فجوابه في الدار أو في المسجد أو في السوق ونحو ذلك . وأما أنى فتستعمل تارة <sup>(١)</sup> بمعنى كيف قال الله تعالى فأتوا حرثكم أنى شئتم أى كيف شئتم وأخرى <sup>(٢)</sup> بمعنى من أين قال الله تعالى أنى لك هذا أى من أين لك . وأما متى وأيان فللسؤال عن الزمان اذا قيل متى جئت أو أيان جئت قيل يوم الجمعة أو يوم الخميس أو شهر كذا أو سنة كذا . وعن على بن عيسى الربعى أن أيان تستعمل <sup>(٣)</sup> في مواضع التفتيح كقوله تعالى (يسأل أيان يوم القيامة) (يسألون أيان يوم الدين) .

ثم هذه الألفاظ كثير أ ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام <sup>(٤)</sup> منها الاستبطاء نحوكم دعوتك وعليه قوله تعالى (حتى يقول الرسول

(١) (بمعنى كيف) لكن يجب أن يكون بعدها فعل بخلاف كيف  
(٢) (بمعنى من أين) والفرق بين أين ومن أين أن أين للسؤال عن المكان الذى حل فيه الشئ، ومن أين للسؤال عن المكان الذى برز منه الشئ.  
(٣) (في مواضع التفتيح) أى ونحوه كالاستبعاد وهو الأظهر في الآيتين لأن السؤال فيهما ممن لا يعتقد يوم القيامة ولا يوم الدين فالظاهر في سؤاله الاستبعاد لا التفتيح .

(٤) (في معان غير الاستفهام) ودلالاتها على هذه المعاني مجاز أو كناية أو من مستبغات الكلام على ما سنبينه ولا يخفى أن الأولى بأن يذكر هذا فيه علم البيان لا علم المعاني وإن كانت هذه المعاني ربما تأتي لأغراض سنبينه على بعضها فيما يأتي .

(٥) (منها الاستبطاء . . .) إذا حمل على المجاز فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب لأن الاستفهام عن عدد الدعا مثلاً مسبب عن تكرير الدعوة وتكريرها مسبب عن الاستبطاء في إجابتها .

والذين آمنوا معه متى نصر الله) <sup>(١)</sup> ومنها التعجب نحو قوله (مالى لا أرى الهدهد) <sup>(٢)</sup> ومنها التنبيه على الضلال نحو (فأين تذهبون) <sup>(٣)</sup> ومنها الوعيد كقولك لمن يسىء الأدب ألم أؤدب فلانا اذا كان عالما بذلك وعليه قوله تعالى (ألم نهلك الأولين) <sup>(٤)</sup> ومنها الأمر نحو قوله تعالى (فهل أنتم مسلمون) ونحو

(١) (ومنها التعجب . . .) إذا حمل على المجاز فهو من باب استعمال اسم الملزوم في اللازم لأن سؤال العاقل عن حال نفسه مثلا يستلزم جهله به والجهل به يستلزم التعجب منه وقد كان الهدهد لا يغيب عن سليمان إلا باذنه فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبصاره لياها لظنه حضوره وأن المانع لرؤيته له من نفسه . ويجوز أن يكون الاستفهام حقيقيا عن السبب في عدم رؤيته ليخبره به الحاضرون من جنوده وأصحابه .

(٢) (ومنها التنبيه على الضلال . . .) إذا حمل على المجاز فهو من استعمال اسم الملزوم في اللازم لأن الاستفهام عن الطريق مثلا يستلزم تنبيه المخاطب إليه فاذا سلك طريقا واضح الضلالة كان هذا غفلة منه عن الالتفات لذلك الطريق فاذا نبه إليه كان هذا تنبيها له على ضلاله وقيل إنه يجوز أن يجعل اللفظ مستعملا في الاستفهام ليتوصل به إلى ذلك على طريق الكناية وأن يجعل من مستقبعات الكلام فلا يكون مجازا ولا كناية ولا يخفى أن ذلك يجوز في غيره أيضا على ما سبق .

(٣) (ومنها الوعيد . . .) إذا حمل على المجاز فهو من استعمال اسم الملزوم في اللازم لأن الاستفهام في المثال المذكور ينبه المخاطب إلى جزاء إساءة الأدب وهذا يستلزم وعيده لانصافه بها .

(٤) (ومنها الأمر . . .) إذا حمل على المجاز فهو من باب الاطلاق والتقييد على نحو ما يأتي في التقرير .



(فهل من مدكر) (١) ومنها التقرير ويشترط في الهمزة أن يليها المقرب به كقولك أفعلت إذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه وكقولك أنت فعلت إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل وذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما إلى أن قوله (أنت فعلت هذا بآلتنا يا إبراهيم) من هذا الضرب قال الشيخ لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ولكن أن يقر بأنه منه كان وكيف وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم أنت فعلت هذا وقال عليه السلام بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل في قولهم أنت فعلت لكان الجواب فعلت أو لم أفعل (٢) وفيه نظر لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسر الأصنام وكقولك أزيداً ضربت إذا أردت أن تقرره بأن مضروبه زيد (٣) ومنها الإنكار إما للتوبيخ

(١) (ومنها التقرير) إذا حمل على المجاز فهو أيضاً من باب الإطلاق والتقيد لأن الاستفهام طلب الإقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم فاستعمل في مطلق طلب الإقرار ثم في طلب الإقرار من غير سبق جهل (٢) (وفيه نظر لجواز . . .) قدرده السبكي بوجوه منها أن قوله قبل ذلك (لا كيدن أصنامكم) وقولهم سمعنا فتى يذكرهم فيهما دلالة ظاهرة على أنهم كانوا يعلمون بأنه هو الذي كسرها والخطب في ذلك سهل .

(٣) (ومنها الإنكار) إذا حمل على المجاز فالعلاقة بينه وبين الاستفهام أن المستفهم عنه مجهول والمجهول منكر والأحسن حمله على الكناية أو جعله من مستبغات الكلام لأن الاستفهام في هذا إذا كان يفسر بالإنكار فهو لا يخلو من قصد أيضاً ليتنبه به السامع فيخجل ويرتدع ويعيا بالجواب لادعائه القدرة على ما لا يقدر عليه أو نحوه .

بمعنى ما كان ينبغي أن يكون نحو أعصيت ربك (١) أو بمعنى لا ينبغي أن يكون كقولك للرجل يضيع الحق أتسى قديم إحسان فلان . وكقولك للرجل يركب الخطر أخرج في هذا الوقت أتذهب في غير الطريق والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع الى نفسه فيخجل أو يرتدع عن فعل ما هم به وإما للتكذيب بمعنى لم يكن كقوله تعالى ( أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا ) وقوله ( أصطفى البنات على البنين ) أو بمعنى لا يكون نحو أنلزمكموها وأنتم لها كارهون وعليه قول امرئ القيس :

(٢) أيقتلني والمشرقي مضاجعي ومسنونة زرق كآنياب أغوال  
 فيمن روى أيقتلني بالاستفهام (٣) وقول الآخر :

أأترك أن قلت دراهم خالد زيارته إني إذا للثيم

والانكار كالتقرير يشترط أن يلي المنكر الهمزة كقوله تعالى أغير الله تدعون أغير الله أتخذ وليا أبشرا منا واحدا نتبعه وكقوله تعالى ( وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم أ هم بقسمون رحمة ربك )  
 (١) ( أو بمعنى لا ينبغي أن يكون ) وهذا إذا كان الموبخ عليه واقعا في الحال أو بصدد الوقوع في المستقبل .

(٢) ( أيقتلني والمشرقي مضاجعي . البيت ) المشرقي السيف المنسوب الى مشارف الشام ، والمسنونة السهام المحدودة النصال وقد جعلها زرقا لخضرتها وصفائها ، ولعل من روى بغير الاستفهام يقول ( ليقتلني ) على نحو البيت الذي قبله وسيأتى قريبا .

(٣) ( وقول الآخر : أأترك أن قلت دراهم خالد . البيت ) هو عمارة ابن عقيل وأن بفتح الهمزة أو كسرهما وتقديره على الأول لأن قلت وهو الأظهر ، وخالد ابن يزيد بن يزيد الشيباني .

أى ليسوا هم المتخيرين للنبوة من يصلح لها المتولين لقسم رحمة الله التي لا يتولاها إلا هو بياهر قدرته وبالغ حكمته وعد الزمخشري قوله أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وقوله أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى من هذا الضرب على أن المعنى أفأنت تقدر على إكراههم على الإيمان أو فأنت تقدر على هدايتهم على سبيل القسر والالجاء أى إنما يقدر على ذلك الله لا أنت وحمل السكاكى تقديم الاسم <sup>(١)</sup> فى هذه الآيات الثلاث على البناء على الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير كما مر فى نحو أنا ضربت فلا يفيد إلا تقوى الانكار، ومن مجيء الهمزة للانكار نحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وقول جرير :

أستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح  
أى الله كاف عبده وأنتم خير من ركب المطايا لأن نفى النفي إثبات  
وهذا مراد من قال إن الهمزة فيه للتقرير <sup>(٢)</sup> أى للتقرير بما دخله النفي  
لالتقرير بالانتفاء <sup>(٣)</sup> وإنكار الفعل مختص بصورة أخرى وهى نحو  
قولك أزيدا ضربت أم عمرا لمن يدعى أنه ضرب إماما زيدا وإماما عمرا  
دون غيرهما لأنه إذا لم يتعلق الفعل بأحدهما والتقدير أنه لم يتعلق بغيرهما

(١) (فى هذه الآيات الثلاث) آية أهم يقسمون والآيتان بعدها .  
(٢) (أى للتقرير بما دخله النفي) لأن التقرير لا يجب أن يكون  
بالحكم الذى دخلت عليه الهمزة بل يكون بما يعرف المخاطب فيه إثباتا  
أو نفيا ومن هذا قوله تعالى (أأنت قلت للناس اتخذوني وأسمى إلهين من  
دون الله) فان التقرير فيه بما يعرف عيسى عليه السلام من هذا الحكم  
لا بأنه قد قال ذلك .

(٣) (وإنكار الفعل مختص بصورة أخرى) أى لا يكون الفعل فيها  
يواليا للهمزة كالصورة السابقة .

فقد انتفى من أصله لا محالة وعليه قوله تعالى ( قل آلذكرين حرم أم الائنين  
أما اشتملت عليه أرحام الائنين ) أخرج اللفظ مخرجه إذا كان قد ثبت  
تحريم في أحد الائنياء ثم أريد معرفة عين المحرم مع أن المراد إنكار  
التحريم من أصله وكذا قوله آله أذن لكم إذ معلوم أن المعنى على إنكار  
أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الاذن  
قد كان من غير الله فأضافوه الى الله إلا أن اللفظ أخرج مخرجه اذا كان  
الائم كذلك ليكون أشد لنفى ذلك وإبطاله فانه اذا نفى الفعل عما جعل  
فاعلا له في الكلام ولا فاعل له غيره لزم نفيه من أصله ، قال السكاكي  
رحمه الله وإياك أن يزول عن خاطرك التفصيل الذى سبق فى نحو أنا  
ضربت وأنت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال  
التقديم وتفاوت المعنى فى الوجهين فلا تحمل نحو قوله تعالى آله أذن لكم  
على التقديم فليس المراد أن الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله  
على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وفيه نظر لانه إن أراد أن  
نحو هذا التركيب أعنى ما يكون الاسم الذى يلى الهمزة فيه مظهرا لا يفيد  
توجه الانكار الى كونه فاعلا للفعل الذى بعده فهو ممنوع وإن أراد أنه  
يفيد ذلك إن قدر تقديم وتأخير وإلا فلا على ما ذهب اليه فيما سبق فهذه  
الصورة مما منع هو ذلك فيه على ما تقدم ، لا يقال قد يلى الهمزة غير المنكر  
فى غير ما ذكرتم كما فى قوله :

• أيقتلنى والمشرفى مضاجعى •

فان معناه أنه ليس بالذى يحىء منه أن يقتل مثلى بدليل قوله :

(١) يغط غطيظ البكر شدخناقه ليقتلنى والمرء ليس يقتال

(١) ( يغط غطيظ البكر شدخناقه . البيت ) غط البعير هدر فى

لأننا نقول ليس ذلك معناه لا<sup>١</sup> نه قال والمشرقي مضاجعي فذكر ما يكون منعا من الفعل والمنع إنما يحتاج إليه مع من يتصور صدور الفعل منه دون من يكون في نفسه عاجزاً عنه<sup>(١)</sup> ومنها التهم نحو (أصلاتك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء)<sup>(٢)</sup> ومنها التحقير كقولك من هذا وما هذا<sup>(٣)</sup> ومنها التهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما (ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين من فرعون) بلفظ الاستفهام لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدة وفظاعة شأنه أراد أن يصور كنهه فقال من فرعون أي أتعرفون من هو في فرط عتوه وتجبره ما ظنكم بعذاب يكون هو المعذب به ثم عرف حاله بقوله إنه كان عالياً من المسرفين<sup>(٤)</sup> ومنها الاستبعاد نحو أني لهم الذكرى وقد جاءهم

الشقشقة ، والبكر الفتى من الابل ، والخناق ما يخنق به كالجلبل ونحوه (١) (ومنها التهم) إذا حمل على المجاز فعلاقته اللزوم لأن الاستفهام عن الشيء يقتضي الجهل به وبفائدته والجهل بذلك يقتضي الاستخفاف به (٢) (ومنها التحقير) إذا حمل على المجاز فعلاقته اللزوم لأن الاستفهام عن الشيء يقتضي الجهل به وهذا يقتضي عدم الاعتناء به وتحقيره وقد قيل في الفرق بين التحقير والتهم أن التهم قد يكون مع كون المتهم به عظيماً في نفسه

(٣) (ومنها التهويل) إذا حمل على المجاز فهو من إطلاق اسم المسبب على السبب لأن الاستفهام عن الشيء ينشأ عن الجهل به والجهل به ينشأ عن كونه هائلاً لا يدرك كنهه وإنما يحمل الاستفهام على التهويل لغرض يناسب حمله عليه وهو في الآية المذكورة تأكيد شدة العذاب الذي نجي الله منه بني إسرائيل

(٤) (ومنها الاستبعاد) هو قريب من الاستبطاء الذي سبق والفرق

رسول مبين ثم تولوا عنه وقالوا معلم مجنون ، ومنها التوبيخ والتعجيب جميعا كقوله تعالى ( كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون ) أى كيف تكفرون والحال أنكم عالمون بهذه القصة أما التوبيخ فلأن الكفر مع هذه الحال ينبيء عن الانهماك فى الغفلة أو الجهل وأما التعجيب فلأن هذه الحال تأتي أن لا يكون للعاقل علم بالصانع وعلمه به يأتى أن يكفر وصدور الفعل مع الصارف القوى مظنة تعجب ونظيره ( أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب ) ومن أنواع الانشاء الأمر والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو أكرم عمراً ورويد بكراً موضوعاً لطلب الفعل استعلاء لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك وتوقف ما سواه على القرينة قال السكاكى ولا طباق أئمة اللغة على إضافتها إلى الأمر بقولهم صيغة

بينهما أن الاستبطاء يتوقع ما يتعلق به بخلاف الاستبعاد .

هذا وقد يأتى الاستفهام لمعان غير هذه المعانى مثل التمنى والعرض والتحضيض والمبالغة فى المدح كقول الشاعر :

بدا فراع فؤادى حسن صورته فقلت هل ملك ذا الشخص أم ملك  
أو فى الذم كقول زهير :

وما أدرى وسوف إخال أدرى أقوم آل حصن أم نساء  
أو التدله فى الحب كقوله :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن أم ليلي من البشر  
وقد ذكر السبكي أن هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقته يسمى الاعنات وسماه ابن المعتز تجاهل العارف ثم اختار بقاء معنى الاستفهام فيه مع هذه المعانى وبهذا يكون ذلك من علم البديع لا من علم البيان ، وهذه أمثلة من الشعر لاستعمال الاستفهام فى هذه المعانى :

الأمر ومثال الأمر ولام الأمر<sup>(١)</sup> وفيه نظر لا يخفي على المتأمل ، ثم إنها أعني صيغة الأمر<sup>(٢)</sup> قد تستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام<sup>(٣)</sup> كالإباحة كقولك في مقام الإذن جالس الحسن أو ابن سيرين ومن أحسن ما جاء فيه<sup>(٤)</sup> قول كثير :

أسئني بنا أو أحسنى لاملومة      لدينا ولا مقلية إن تقلت

إذا محاسنى اللاتي أتيه بها      عدت ذنوبي فقل لي كيف أعترد  
ألم تر أن الله أعطاك سورة      ترى كل ملك دونها يتذبذب  
ما أنت يا ديناً أرؤيا نائم      أم ليل عرس أم بساط سلاف  
أعندى وقد مارست كل خفية      يصدق واش أو يخيب سائل  
ومن مثل كافور إذا الخيل أحجمت      وكان قليلاً من يقول لها اقدمي  
إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى      ظمئت وأى الناس تصفو مشاربه  
(١) ( وفيه نظر لا يخفى على المتأمل ) لأن أئمة اللغة لا يريدون بالأمر في هذا طالب الفعل على جهة الاستعلاء وإنما يريدون الأمر في مثل قم وليقم ولو لم يكن ذلك للاستعلاء بدليل أنهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع .

(٢) ( قد تستعمل في غير الطلب ) أى لعلاقة بينه وبين الأمر فإذا قامت قرينة على منع إرادة معنى الأمر فهو مجاز وإلا فهو كناية وبهذا لا تكون مباحث الأمر أيضاً من هذا العلم إلا بمقدار ماسيين في ذلك من المقامات الداعية إلى استعمال صيغته في غير ما وضعت له من المعاني الآتية والأجدر بها أن تذكر في علم البيان أيضاً .

(٣) ( كالإباحة ) وذلك إذا استعملت صيغة الأمر في مقام توهيم السامع فيه حظر شيء عليه والعلاقة بين الطالب والإباحة اشتراكهما في مطلق الإذن فهو من استعمال اسم الأخص في الأعم .

(٤) ( قول كثير : أسئني بنا أو أحسنى لاملومة . البيت ) ملومة بالرفع

أى لآنت ملومة ولا مقلية ووجه حسنه إظهار الرضا بوقوع الداخل  
تحت لفظ الأمر حتى كأنه مطلوب أى مهما اخترت فى حقى من  
الاساءة والاحسان فأنا راض به غاية الرضا فعاملينى بهما وانظرى هل  
تتفاوت حالى معك فى الحالىن ، <sup>(١)</sup> والتهديد كقولك لعبد شتم مولاه  
وقد أدبته اشتم مولاك وعليه (اعملوا ماشئتم) <sup>(٢)</sup> والتعجيز كقولك لمن  
لمن يدعى أمرا تعتقد أنه ليس فى وسعه افعله وعليه (فأتوا بسورة من مثله)  
<sup>(٣)</sup> والتسخير نحو (كونوا قردة خاسئين) <sup>(٤)</sup> والاهانة نحو (كونوا  
حجارة أو حديدًا) وقوله تعالى (ذق إنك أنت العزيز الكريم)  
<sup>(٥)</sup> والتسوية كقوله (أنفقوا طوعا أو كرها لن يتقبل منكم) وقوله (اصبروا

خبر مبتدأ محذوف تقديره لا أنت ملومة ، ولا مقلية من القلى وهو  
البغض ، وتقلت أبغضت وهو التفات من الخطاب الى الغيبة .

- (١) (والتهديد) وذلك إذا استعملت صيغة الأمر فى مقام عدم الرضا  
بالمأمور به والعلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من شبه التضاد .
- (٢) ( والتعجيز) وذلك فى مقام إظهار عجز من يدعى أن فى وسعه  
أن يفعل ما يعجز عن فعله والعلاقة هنا شبه التضاد أيضا .
- (٣) (والتسخير) وذلك فى مقام يكون المأمور فيه منقادا للأمر  
بدون قدرة له فيه والعلاقة هنا المشابهة فى مطلق الالتزام .
- (٤) (والاهانة) وذلك فى مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور والعلاقة  
هنا الزوم لأن طلب الشيء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع  
كونه من الأحوال الخسيسة يستلزم إهانة المأمور ، والفرق بين الاهانة  
والتسخير أن الاهانة لا يحصل فيها الفعل المأمور به بخلاف التسخير .
- (٥) (والتسوية) وذلك فى مقام توهم رجحان أحد أمرين على الآخر  
والعلاقة هنا التضاد وقد قيل أن صيغة التسوية إخبار لا إنشاء .



أولا تصبروا (١) والتمنى كقول امرئ القيس

هـ (٢) ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي هـ

(٣) والدعاء اذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع نحو (رب اغفر لي ولوالدي) ، والالتماس اذا استعملت فيه على سبيل التاطف كقولك لمن يساويك في الرتبة افعل بدون الاستعلاء ، (٤) والاحتقار نحو (ألقوا ما أنتم ملقون) (٥) ثم الأمر قال السكاكي حقه الفور لا أنه الظاهر من الطلب ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى (١) (والتمنى) وذلك في مقام طلب شيء محبوب لا قدرة للطالب عليه والعلاقة هنا التضاد أيضا .

(٢) (ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي) هو من معلقته (قفانبك)

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الاصبح منك بأمثل (٣) (والدعاء) قد اختار السبكي أن استعمال الطلب فيه حقيقة لا مجاز وكذلك الالتماس .

(٤) (والاحتقار) هو قريب من الالهانة أو هما شيء واحد فاقيل هناك في مقام التجوز وعلاقته يقال هنا .

(٥) (ثم الأمر قال السكاكي ...) لا يخفى أن هذا بحث أصولي لا معنى لذكره في هذا العلم ، وهذه أمثلة من الشعر لاستعمال الأمر في معانيه السابقة :

سر إن اسطعت في الهوام رويدا	لا اختيالا على رفات العباد
يا بكر أنشروا لي كليسا	يا بكر أين أين الفرار
فعلش واحداً أوصل أخاك فانه	مقارف ذنب مرة ومجانبه
أرى العنقاء تكبر أن تصادا	فعاند من تطيق له عنادا
ترفق أيها المولى عليهم	فان الرفق بالجاني عتاب
فكن رجلا رجلاه في الثرى	وهامة همته في الثريا

تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخي والحق خلافه لما تبين في أصول الفقه .

ومنها النهي وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وهو كالأمر في الاستعلاء (١) وقد يستعمل في غير طلب الكف أو الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمثل أمرك لا يمثل أمرى .

(٢) واعلم أن هذه الأربعة أغنى التمني والاستفهام والأمر والنهي (٣) تشترك في كونها قرينة دالة على تقدير الشرط بعدها كقولك ليتلى ما لا

(١) ( وقد يستعمل في غير طلب الكف أو الترك ) وهذا على الخلاف بين الجماعة والمعتزلة في الأمرين وهو خلاف أصولي يشبهه أن يكون لفظيا ولا معنى لذكره في هذا العلم واستعمال النهي في ذلك مجاز أيضا فالأجدر به أن يذكر في علم البيان كالأمر والعلاقة بين النهي والتهديد السببية لأن النهي عن الشيء يترتب عليه التخويف على مخالفته وقد يستعمل النهي في الدعاء كقوله تعالى ( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) وفي الالتماس كقول الشاعر :

لا تطويا السر عني يوم نائبة      فان ذلك ذنب غير مغتفر  
وفي التمني كقول الشاعر :

يا ليل طل يا نوم زل      يا صبح قف لا تطلع  
وفي الارشاد كقول بشار :

ولا تحسب الشوري عليك غضاضة      فان الخوافى قوة للقوادم

(٢) ( واعلم أن هذه الأربعة ... ) لا يخفى أن هذا حكم نحوي فلا يصح أن يذكر هنا إلا من حيث بيان المقام الذي يدعو إليه من مقامات الحذف السابقة فالأولى به أن يذكر هناك ولا معنى لذكره هنا .

(٣) ( تشترك في كونها قرينة ... ) وجه ذلك أن الحامل على الطلب

أنفقه أى إن أرزقه وقولك أين يترك أزرى إن تعرفنيه وقولك أكرمى أكرمك أى إن تكرمى قال الله تعالى (فهب لى من لدنك وليا يرثنى) بالجزم فأما قراءة الرفع فقد حملها الزمخشري على الوصف (١) وقال السكاكى الأولي حملها على الاستئناف دون الوصف لهلاك يحيى قبل زكريا عليهما السلام وأراد بالاستئناف أن يكون جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكأنه لما قال فهب لى وليا قيل ماتصنع به فقال يرثنى فلم يكن داخلا فى المطلوب بالدعاء وقولك لا تشتم يكن خيرا لك أى إن لا تشتم (٢) وأما العرض كقولك لمن تراه لا ينزل ألا تنزل تصب خيرا أى إن تنزل فهو لد من الاستفهام وليس به لأن التقدير أنه لا ينزل فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل وهو محال ، وتقدير الشرط فى غير هذه المواضع لقريئة جائز أيضا كقوله تعالى (٣) (فالله هو الولي) أى إن أرادوا أوليا. بالحق

إما كون المطلوب مقصودا لذاته أو لغيره لتوقفه عليه فاذا كان مقصودا لغيره وذكر بعده يكون المتبادر إلى الذهن أن الطلب شرط فيه ويكون الطالب متضمنا لشرطه ومعنيا عن ذكره .

(١) ( وقال السكاكى الأولي حملها على الاستئناف ) فلا تدخل فى دعاء زكريا ولا يقدر تخلفها فيه وقد أجابوا بأن المراد إرث العلم والنبوة وقد حصل هذا وإن مات يحيى قبله .

(٢) ( وأما العرض . . . ) يريد أن العرض داخل فى الاستفهام فهو مثله فى كونه قريئة دالة على الشرط وكذلك الترجى مثل التمنى فيه والدعاء ونحوه مثل الأمر والنهى .

(٣) ( فالله هو الولي ) وهذا من قوله تعالى (أم اتخذوا من دونه من أولياء فالله هو الولي) وقد قيل إن هذا من الأربعة السابقة لأنه استفهام وأجيب عنه بأن المعدود من الأربعة فى ذلك الحكم الاستفهام الحقيقى

فالله هو الولي بالحق لاولى سواه وقوله ( ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذن لذهب ) أى لو كان معه إله إذن لذهب .

(١) ومنها النداء (٢) وقد تستعمل صيغته فى غير معناه (٣) كالأغراء فى

والاستفهام فى الآية توبيخى لاحقيقى .

(١) ( ومنها النداء ) هو طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو ودلالة النداء على الطلب بطريق اللزوم لأنه بمقتضى تعريفه فى معنى أدعو وهى فعل مضارع لا أمر ولكن النداء يتضمن طلب الاقبال فلهذا جعل من أقسام الطلب وقيل إن النداء مجرد تنبيه لا طلب فيه وقيل إنه بمعنى أقبل فيدل على الطلب بالمطابقة لا بالالتزام .

(٢) ( وقد تستعمل صيغته فى غير معناه ) واستعماله فى هذا من المجاز فلا تكون مباحث النداء أيضا من هذا العلم إلا بمقدار ما سيدين فى ذلك من المقامات الداعية إلى استعمال صيغته فى غير ما وضعت له ومن ذلك أيضا استعمال حروف نداء البعيد لنداء القريب لتنزيله منزلة البعيد واستعمال حروف نداء القريب لنداء البعيد لتنزيله منزلة القريب ومن الأول قول الشاعر :

يأبها السادر المazor من صلف مهلا فانك بالأيام منخدع

ومن الثانى قول الشاعر :

أسكان نعمان الأراك تيقنوا بأنكم فى ربع قلبى سكان

والأولى كما قلنا ذكر كل هذا فى علم البيان .

(٣) ( كالأغراء فى قولك لمن أقبل يتظلم . . . ) فلا تكون يا فيه للنداء لأن الاقبال حاصل ولا معنى لطلب الحاصل وإنما المراد إغراؤه على طلب الأمر الذى يتاديه له واستعمال النداء فى هذا من المجاز المرسل وعلاقته الاطلاق والتقييد .

قولك لمن أقبل يتظلم بامظلوم<sup>(١)</sup> والاختصاص في قولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واغفر اللهم لنا أيها العصابة أي متخصصا من بين الرجال ومتخصصين من بين الأقوام والعصائب .

(٢) ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء إما للتفاؤل أو لظاهر الحرص في

(١) ( والاختصاص في قولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل ) والمتكلم يعني بالرجل في هذا نفسه وهذه في الحقيقة صورة نداء وليست بنداء . ولكن أداة الاختصاص لما كثر استعمالها مع أدوات النداء نزلت منزلة أدواته وذهب الاختفش إلى أنها أداة نداء ولا يمتنع أن ينادى الانسان نفسه كما قال عمر كل الناس أقره منك يا عمر والغرض من الاختصاص الافتخار ونحوه والعلاقة بينه وبين النداء الاطلاق والتقييد فان أيها الرجل أصله أن يستعمل دالا على تخصيص المعين لطلب الاقبال منه ثم نقل إلى مطلق التخصيص والتزم فيه حكم المنقول عنه من البناء على الضم كالتكررة المقصودة .

وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة من استعمال ما للأعم في الإخص ، وفي التعجب لما بينه وبين النداء من المشابهة في أنه ينبغي الاقبال على كل من المنادى والمتعجب منه ، وفي التحسر والتوجع كما في نداء الاطلال ونحوها ، ومن أمثلة ذلك كله :

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي	وهل يعمن من كان في العصر الخالي
أيا منازل سلمى أين سداك	من أجل هذا بكيناها بكيناك
يا ناع جدى فقد أفنت أنا ناك بي	صبرى وعمرى وأنساعى وأحلاسى
يا لك من قبرة بمعمر	خلالك الجو فيضى واصفرى
فواعجبا كم يدعى الفضل ناقص	وأسفا كم يظهر النقص فاضل
يا قومى ويا لأمثال قومى	لأناس عتوهم في ازدياد

(٢) ( ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء ) واستعمال الخبر في ذلك مجاز

وقوعه كما مر والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين أو للاحتراز عن صورة الأمر كقول العبد للمولى إذا حول عنه وجهه ينظر المولى الى ساعة (١) أو لجل المخاطب على المطلوب بأن يكون المخاطب ممن لا يجب أن يكذب الطالب (٢) أو لنحو ذلك (تنبيه) ما ذكرناه في الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مختصاً بالخبر (٣) بل كثير منه حكم الانشاء فيه حكم الخبر

---

مرسل في استعمال الماضي في الطلب والعلاقة الضدية أو مجاز بالاستعارة لتشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفاضل أو للحرص على حصوله ، أما استعمال المستقبل في الطلب فيجوز أن يجعل مجازاً ويجوز أن يجعل كناية بأن يقال إن حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الحال فذكر اللزوم وأريد الملزوم وقد منع السبكي أن يكون كناية لأنه فيها يكون خبراً لفظاً ومعنى مع أنه إنشاء بصيغة الخبر .

(١) ( أو لجل المخاطب على المطلوب ... ) كأن تقول لصاحبك تأتيني غدا بدل ائتني لتحمله بالطف وجهه على الاتيان لأنه إذا لم يأتك صرت كاذباً وهو لا يجب تكذيبك .

(٢) ( أو لنحو ذلك ) كالتنبيه على سرعة الامتثال في نحو قوله تعالى ( وإذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ) في مقام لا تسفكوا .

وقد يقع الانشاء موقع الخبر لأغراض منها الاهتمام بالشئ . كقوله تعالى ( قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد ) عدل فيه عن الخبر اهتماماً بأمر الصلاة ، ومنها الرضا بالواقع حتى كأنه مطلوب كقوله صلى الله عليه وسلم ( من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ) ومنها الاحتراز عن مساواة اللاحق بالسابق كقوله تعالى ( قال إني أشهد الله واشهدوا أني بريء مما تشركون من دونه ) عدل فيه عن وأشهدكم فرارا من مساواة شهادتهم بشهادته .

(٣) ( بل كثير منه حكم الانشاء فيه حكم الخبر ) وإني أرى أن هذا

يظهر ذلك بأدنى تأمل فليعتبره الناظر .

### القول في الوصل والفصل

(١) الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه وتمييز موضع الكثير هو الذى يعد فى الانشاء من علم المعانى أما الكلام على أنواعه هنا فقد عرفت أنه ليس من هذا العلم فيجب أن يحذف هذا الباب من أبوابه ويلحق بما يليق به من العلمين الآتين على ما بينا وإنما كان الكثير من ذلك هو الذى يكون حكم الانشاء فيه حكم الخبر لأن بعضه لا يتفق فيه حكم الانشاء والخبر كالتأكيدي فى الانشاء فانه لا يكون للشك أو الإنكار من المخاطب على ما سبق .

### الوصل والفصل

(١) ( الوصل عطف بعض الجمل على بعض ... ) هذا ما ذهب إليه عبد القاهر فى الفصل والوصل بل إن تنويهه بشأن الفصل والوصل ودقة مسلكهما ظاهر فى أن اعتبار الفصل والوصل خاص بالجملة التى لا محل لها من الأعراب وبالواو وحدها من بين حروف العطف وقد صرح بهذا العلوى فى تعريف الفصل فقال إنه ترك الواو العاطفة بين الجملتين فيكون الوصل بحكم المقابلة ذكرها بينهما وكذلك ذكر ابن قيم الجوزى فى كتابه ( الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ) نحو هذا فقال بعد تعريف الفصل والوصل والتنويه بشأنهما ( واعلم أن فائدة العطف التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه ثم من الحروف العاطفة ما لا يفيد إلا هذا القدر وهو الواو وهو المراد بالذكر هنا ) وقد ذكر عبد القاهر فى بيان عدم دقة الأمر فى عطف المفرد على المفرد أنه يأتى للاشراك فى الحكم فأمره سهل وكذلك شأن الجملة التى لها محل من الأعراب لوقوعها موقع المفرد ومثلها شأن العطف بغير الواو لأنها تأتى لمعانيتها النحوية المعروفة وأمرها سهل أيضا

أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فن منها عظيم الخطر صعب المسلك دقيق المأخذ لا يعرفه على وجهه ولا يحيط علما بكنهه إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعاً سليماً ورزق في إدراك أسرارها ذوقاً صحيحاً ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل وما قصرها عليه لأن الأمر كذلك وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه وأن أحداً لا يكمل فيه إلا كمل في سائر فنونها فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ

وهذا كله بخلاف العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الأعراب لأنك إذا قلت زيد قائم وعمرو قاعد لم يكن معك حكم تزعم أن الواو أشركت بين الجملتين فيه فيشكل في ذلك أمرها ويحتاج إلى اعتبارات أخرى يوتي به من أجلها كما سيأتي في بيانها وقد ذهب الزمخشري إلى أن الواو في هذا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول كما تفيد في عطف المفردين ونحوهما الإشراك في الحكم ولا يخفى أنك إذا قلت زيد قائم وعمرو قاعد بدون واو أفاد ذلك حصول الجملتين أيضاً فليس للواو تأثير في هذا كما زعم الزمخشري .

وقد جرى المتقدمون على ذلك إلى أن أتى السكاكي فقال في مفتاحه إن شرط كون العطف بالواو مقبولا هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة مثل ما ترى في نحو الشمس والقمر والسماء والأرض والجن والانس كل ذلك محدث بخلاف الشمس ومرارة الأثرين ودين المجوس كلها محدثة فبنى على هذا من أتى بعده من المتأخرين أن اعتبارات الفصل والوصل تأتي في المفردات وفي الجمل التي لها محل من الأعراب كما تأتي في الجمل التي لا محل لها من الأعراب وأنه لا فرق في ذلك بين الواو وغيرها والمعول عليه عندهم في ذلك كله هو الجهة الجامعة فتى وجدت وجب الوصل وإلا وجب الفصل .



والحق ماذهب إليه عبد القاهر من عدم اشتراط الجهة الجامعة في العطف بغير الواو مطلقا وبالواو في المفردات والجل التي لها محل من الاعراب لأن لها في ذلك معانيها النحوية المعروفة من إفادة التشريك في الحكم مطلقا أو مع الترتيب والتعقيب أو مع الترتيب والتراخي وهذه المعاني تكفي في تجويز العطف بها ولو لم يكن معها جهة جامعة ولهذا يقبل أن تقول خرجت من المنزل فأمطرت السماء ولا يقبل أن تقول خرجت من المنزل وأمطرت السماء لأن الواو ههنا ليست للتشريك في الحكم حتى يكفي في تجويز العطف بها والاستغناء به عن اعتبار الجهة الجامعة الآتية فيها ولا شك أن الاشتراك في الحكم قد يكون بين أمور متناسبة وقد يكون بين أمور غير متناسبة ولا يوجد منصف يمنع من الاخبار به إلا إذا كان بين أمور متناسبة لأنه يترتب على هذا أن يتعطل الكلام وألا يجرى بين الناس كما يقع بل كما تقتضيه تلك المناسبات اللفظية والمعنوية حتى إذا نظر إنسان إلى عالم وجاهل صح له أن يقول نظرت إلى عالم وجاهل لما بينهما من مناسبة التقابل وإذا نظر إلى ضب ونون لا يصح له أن يقول نظرت إلى ضب ونون لما يقولون من أن الجمع بين غير المتناسبين كالجمع بين الضب والنون ولا يصح أن يقول بهذا أحد وقد جمع بعض الشعراء بين الضب والنون في وصف واد جمع بينهما فقال: زر وادى القصر نعم القصر والوادي في منزل حاضر إن شئت أو بادي ترقى به السفن والظلمان حاضرة والضب والنون والملاح والحادي ولكننا لا نتكر مع هذا أن مراعاة ذلك تحسن في الخيال الشعري ونحوه وقد اجتمع نصيب والكميت وذو الرمة فأنشد الكميت .

أم هل ظمائن بالعلياء رافعة وإن تكامل فيها الدل وأنشذب  
فعمد نصيب واحدة فقال له الكميت إذا تحصي ؟ فقال خطأك  
فإنك تباعدت في القول أين الدل من الشذب ألا قلت كما قال ذو الرمة :

هـ لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها برد  
فالدل يذكر مع الغنج وما أشبهه والشنب يذكر مع اللعس وما أشبهه .  
وكذلك عيب علي أبي نواس في قوله :

وقد حلفت يميناً مبرورة لا تكذب  
برب زمزم والحوض والصفاء والمحصب

فإن ذكر الحوض مع زمزم والصفاء والمحصب غير مناسب وإنما يذكر  
الحوض مع الصراط والميزان وما جرى مجراهما .

وإنما يحسن من ذلك مثل قوله تعالى ( يعلم ما يابح في الأرض  
وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها ) لما بين ذلك من تقابل  
التضاد ، وكذلك قول البحترى في رثاء المتوكل :

ولم أنس وحش القصر إذ ريع سربه وإذ ذعرت أطلاؤه وجاآزره  
تحمل عنه ساكنوه فجاءة فعادت سواء دوره ومقابره  
ولكن ذلك كله كما ترى يرجع إلى محسنات بدعية ولا يرجع إلى وجه  
من وجوه البلاغة التي يرجع إليها في علم المعاني . فإذا كانت المفردات  
المتعاطفة صفات متتابعة من أخبار ونعوت ونحوها فالأصل فيها إذا لم  
تتقابل ترك العطف نظراً إلى أنها تجرى على موصوف واحد كما قال تعالى  
( عسى ربه إن طلقكن أن يبدله خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات  
عابدات سائحات ثيبات وأبكارا ) ويجوز عطف بعضها على بعض باعتبار  
المعاني الدالة عليها لتغايرها خصوصاً إذا كانت متقابلة ولهذا عطفت الصفة  
الآخيرة في الآية على التي قبلها لما بينهما من المقابلة وإنما طلب العطف  
في هذه الحالة ليزول استبعاد اجتماعهما في ذات واحدة وقد يترك  
العطف في ذلك إذا قصد الوصف بمجموع الصفتين كقولهم الرمان  
ج ٢ : م - ١٢ الايضاح

وجه في البيان فنقول والله المستعان : اذا أنت جملة بعد جملة <sup>(١)</sup> فالأولى منهما إما أن يكون لها محل من الاعراب أولاً وعلى الأول إن قصد التشريك بينها وبين الثانية في حكم الاعراب عطفت عليها وهذا كعطف المفرد على المفرد لأن الجملة لا يكون لها محل من الاعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد <sup>(٢)</sup> فكما يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولا حلو حامض وكل هذه كما ترى اعتبارات نحوية لبيانية .

(١) ( فالأولى إما أن يكون لها محل من الاعراب ... ) إنما ذكر السكاكي تقسيم الجمل إلى ذلك لبيان ما كان منها قريب الجامع أو بعيدة لأنه يرى كما سبق أن لا فرق في الفصل والوصل بين الجمل التي لا محل لها من الاعراب وغيرها والخطيب كما سيأتي يرى في هذا رأيه ولكن أسلوبه يوهم أن لذلك شأنًا في الفصل والوصل كما هو مذهب عبد القاهر لا في قرب الجامع أو بعده كما هو مذهب السكاكي ولو أنه جعل الجامع محل التقسيم لأصاب مذهبه .

(٢) ( فكما يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولا في المفرد... ) هذا صريح في أن الفصل والوصل يجريان عنده في المفردات أيضا وإن لم يراع ذلك في تعريفه لهما وقد أراد بنحو الواو ما يأتي بمعناها من حروف العطف كقول توبة بن الحمير :

وقد زعمت ليلى بآنى فاجر      لنفسى تقادما أو عليها فجورها  
أما غيرها فسيأتي أنه يوافق فيه من يرى له معنى مقصودا غير التشريك  
يحسن العطف به فيه عند وجوده وإن لم توجد جهة جامعة معه والمراد  
بالجهة الجامعة الجامع الآتي بيانه لا مطلق جهة جامعة لأن هذا شرط  
في الكلام مطلقا على ما يأتي وتلك الجهة شرط في العطف البياني  
لا النحوي كما لا يخفى .

في المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة <sup>(١)</sup> كما في قوله تعالى ( يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها ) يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولا في الجملة ذلك كقولك زيد يكتب ويشعر أو يعطى ويمنع وعليه قوله تعالى ( والله يقبض ويبسط واليه ترجعون ) ولهذا عيب على أبي تمام قوله :

(٢) لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم  
إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى ولا تعلق لأحدهما  
بالآخر، <sup>(٣)</sup> وإن لم يقصد ذلك ترك عطفها عليها كقوله تعالى ( وإذا خلوا إلى

(١) ( كما في قوله تعالى يعلم ما يلج ... ) الجهة الجامعة هنا التقابل وقد تكون شبه التماثل كما في قول الشاعر :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر

(٢) ( لا والذي هو عالم أن النوى . البيت ) هو من قصيدة له في مدح أبي الحسين محمد بن المهيم وقبله هذا البيت :

زعمت هوأك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم

والصبر بكسر الباء عصارة شجر مر والعطف في البيت إما عطف مفرد على مفرد لتأويل أن واسمها وخبرها بالمصدر وإما عطف جملة على جملة لوقوع كل منهما موقع مفعولي عالم وهما في الاصل مبتدأ وخبر وقد أجيب عن أبي تمام بأن الجامع بينهما شبه التضاد لأن مرارة النوى كالضد للحلاوة الكرم وعندى أن الذى يأخذ عليه هذا ينسى أنه يتخلص به من النسيب إلى المدح لأننا إذا راعينا هذا وجدناه من أحسن ما يتخلص به في ذلك ويجمع به بين مقامي النسيب والمدح .

(٣) ( وإن لم يقصد ذلك ترك عطفها ) ترك العطف في هذا لا يرجع إلى وجه من وجوه البلاغة وإنما يرجع إلى اعتبار نحوى هو عدم قصد

شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم ) لم يعطف  
الله يستهزئ بهم على إنا معكم لأنه لو عطف عليه لكان من مقول المنافقين  
وليس منه وكذا قوله تعالى ( وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا  
إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ) وكذا قوله ( وإذا قيل لهم آمنوا  
كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن  
لا يعلمون ) وعلى الثاني إن قصد بيان ارتباط الثانية بالاولى على معنى  
بعض حروف العطف <sup>(١)</sup> سوى الواو عطف عليها بذلك الحرف فتقول  
دخل زيد فخرج عمرو إذا أردت أن تخبر أن خروج عمرو كان بعد دخول  
زيد من غير مهلة وتقول خرجت ثم خرج زيد إذا أردت أن تخبر أن خروج  
زيد كان بعد خروجك بمهلة وتقول يعطيك زيد دينارا أو يكسوك جبة إذا

التشريك في الحكم فإن العطف معه غير ممكن وقد سبق أن البلاغة  
لا تكون في الوجه المتعين .

(١) (سوى الواو) قد وافق الخطيب في هذا عبد القاهر لما سبق من  
أنه يجوز لك أن تقول خرجت من المنزل فأمطرت السماء مع أنه لا يجوز  
فيه العطف بالواو لعدم الجامع الآتي بين الجملتين وقد رد عليه السبكي  
بأنه لو لم يكن غير الواو في ذلك كما واو لصح أن تقول جالينوس طبيب  
ثم سورة الاخلاص من القرآن ثم إن القرد يشبهه الآدمي وهذه غفلة  
ظاهرة من السبكي لأن اعتبارات الفصل والوصل إنما تقصد بعد تحقق  
ما يجب من اتساق الكلام في ذاته والتتام أجزائه فإذا لم يتحقق فيه ذلك  
لم يفد فيه اعتبار وصل ولا فصل بدليل أنك لو قلت بدون عطف  
جالينوس طبيب . سورة الاخلاص من القرآن . القرد يشبهه الآدمي  
لكان كلاما غير مستقيم أيضا فعدم اعتبار الجامع الآتي في غير الواو  
لا يؤدي بنا أن نحكم بصحة العطف به في ذلك ونحوه .

أردت أن تخبر أنه يفعل واحد منهما لا يعينه وعليه قوله تعالى (سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين) وإن لم يقصد ذلك فإن كان للآولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية (١) تعين الفصل كقوله تعالى (وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم) لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا (٢) يشاركه فى الاختصاص بالظرف المقدم وهو قوله (وإذا خلوا الى شياطينهم) فإن استهزاء الله تعالى بهم وهو أن خذلهم فخلاهم وماسوا لهم أنفسهم مستدرجا إياهم من حيث لا يشعرون متصل لا ينقطع بكل حال خلوا الى شياطينهم أم لم يخلوا اليهم وكذلك فى الآيتين الأخيرتين فاهم مفسدون فى جميع الأحيان قيل لهم لا تفسدوا أولا وسفهاء فى جميع الأوقات قيل لهم آمنوا أولا ، وإن لم يكن للآولى حكم كما سبق (٣) فإن

(١) (تعين الفصل) أى بلاغة لانحوا لأن العطف إنما يقتضى التشريك فى حكم الاعراب لافى القيود وقد ذكر ابن الحاجب أنه فى نحو ضربت زيدا يوم الجمعة وعمرأ لا يلزم أن يكون ضرب عمرو أيضا يوم الجمعة ولكن هذا هو الظاهر من العطف فلهذا تعين الفصل فى تلك الصورة بلاغة وإن لم يتعين نحو .

(٢) ( لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف المقدم ) لأن تقديم المفعول ونحوه يفيد الاختصاص على ما سبق وقد قيل إن مثل هذا لا يقال فى إذا ونحوها من أدوات الشرط لأن تقديمها لما تستحق من الصدارة لا للتخصيص وإنما يجيء هنا التقييد بالظرف لا لكونه ظرفا بل لكونه شرطا فإن الشرط قيد فى الجواب كما لا يخفى .

(٣) (فإن كان بين الجملتين كمال الانقطاع ٠٠٠) هذه أربع حالات للفصل تضاف الى الحالة السابقة فتكون خمس حالات ( كمال الانقطاع بلا إيهام وكمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال والتوسط

كان بين الجملتين كمال الانقطاع وليس في الفصل إيهام خلاف المقصود كما سيأتى أو كمال الاتصال أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى أو بمنزلة المتصلة بها فكذلك يتعين الفصل أما في الصورة الأولى فلائن الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضى مناسبة بينهما كما مر وأما في الثانية فلائن العطف فيها بمنزلة عطف الشيء على نفسه<sup>(١)</sup> مع أن العطف يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه وأما في الثالثة والرابعة فظاهرهما مر. وأما كمال الانقطاع فيكون لأمر يرجع الى الاسناد أو الى طرفيه (٢) الأول أن تختلف الجملتان خبرا وإنشاء لفظا ومعنى كقولهم لاتدن من

بين الكالين وهو الحالة السابقة التى تكون فيها الجملتان متناسبتان ولكن يوجد فى أولاهما حكم لا يقصد إعطاؤه للثانية ( وأما الرصل فله حالتان ( كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكالين مع فقد المانع من العطف) وكل من الفصل والوصل متعين في صورته ولكن تعينه فيها من جهة البلاغة لا النحو وسنبين ذلك فيما يأتى كما بيناه فيما سبق .

(١) (مع أن العطف يقتضى المغايرة ) وأما العطف التفسيري بالواو فليس من أسلوب البلاغ وإنما يأتى فى أسلوب المؤلفين وقيل إن الواو فيه حرف تفسير لا عطف وقد يكون من ذلك الواو الواردة فى فى هذين البيتين :

ألا حبذا هند وأرض بها هند      وهند آتى من دونها النأى والبعد  
وقد دت الأديم لراشهيه      وألفى قولها كذبا ومينا  
ومن يرى أن هذه الواو للعطف يجعل ذلك من قبيل الحشو وسيأتى فى بابه .

(٢) (الأول أن تختلف الجملتان خبرا وإنشاء...) إذا اختلفت الجملتان فى ذلك يكون وجوب الفصل بلاغة لانحوا لما ذكره سيديويه من جواز عطف

الأسد يا كلك وهل تصلح لي ككذا أدفع اليك الأجرة بالرفع فيهما  
(١) وقول الشاعر :

وقال راندهم أرسوا نزاولها فكل حتف امرى. يجرى بمقدار  
أو معنى لا لفظا كقولك مات فلان رحمه الله (٢) وأما قول اليزيدى :

ملكته حبلى ولكنه ألفاه من زهد على غاربي  
وقال إني في الهوى كاذب إلتقم الله من الكاذب  
فعده السكاكي رحمه الله من هذا الضرب (٣) وحمله الشيخ عبد القاهر

الجلتين المختلفتين بالاستفهام والخبر مثل هذا زيد ومن عمرو ؟ وإن خالفه  
الجمهور في ذلك .

(١) ( وقول الشاعر : وقال راندهم أرسوا نزاولها . البيت ) نسبه  
سيبويه الى الأخطل ولكنه لا يوجد في ديوانه ، والرائد الذي يتقدم  
القوم لطلب الماء والكلا والمراد به هنا عريفهم وقائدهم ، وأرسوا بفتح  
الهمزة أو ضمها بمعنى أقيموا ، ونزاولها بالرفع نحاولها والضمير للحرب  
والحتف الهلاك والمقدار مصدر بمعنى القدر وفي العبارة قلب والأصل  
فحتف كل امرى . وقيل إنه لا قلب فيه لأن الحتف يتنوع بتنوع أسبابه  
كما هو معلوم ، ويجوز أن يكون الفصل هنا لكون الجملة الثانية (نزاولها)  
مبنية على سؤال مقدر كما سيأتى والاستشهاد بالجلتين في ذلك بالنظر الى  
المحكى في ذاته لأنهما فيه لا محل لهما من الاعراب لا بالنظر الى الحكاية  
لأنهما بالنظر اليها في محل نصب .

(٢) ( وأما قول اليزيدى : ملكته حبلى ولكنه . البيت ) الحبل في  
اللغة الرباط أو الرسن أو الوصال أو العهد والذمة ، والغارب الكاهل  
أو ما بين السنام والعنق .

(٣) ( وحمله الشيخ ... ) قال السبكي وهو واضح فانه لا يصح أن يكون



رحمه الله على الاستئناف بتقدير قلت (١) الثاني أن لا يكون بين الجملتين جامع كما سيأتى .

بما نحن فيه إلا اذا كان ( انتقم الله ) من كلام المحكى عنه وفيه بعد .  
 (١) ( الثاني ألا يكون بين الجملتين جامع ... ) وانتفاء الجامع بينهما إما أن يكون بسبب انتفائه عن المسند اليه فيهما مثل قولك زيد طويل عمرو قصير وزيد وعمرو لا جامع بينهما من صداقة ونحوها وإما أن يكون بسبب انتفائه عن المسند فيهما كقولك فى حال صداقتهما مثلاً زيد طويل عمرو نائم ، وهذا ما يريده القوم بكال الانقطاع بين الجملتين فلا يعنون به إلا انتفاء ذلك الجامع الخاص ولا يعنون تفكك الكلام بحيث لا يكون هناك جهة ما تجمع بين أجزائه لأنه لا يقول به أحد ولا يصح تأليف كلام بهذا الشكل وصلت فيه أو فصلت كما سبق ذلك وإذا كان ذلك مرادهم بكال الانقطاع لم يكن هناك معنى لاعتراض بعض الكاتبين فى الفصل والوصل عليهم فى تلك التسمية التى زعمها توهم جواز تفكيك الكلام وقد بنى على هذا أنه يجب فيما يسمونه كمال الانقطاع وشبهه كمال الانقطاع وما الى ذلك مما سبق أن يكون كله وجوه ارتباط واتصال بين الجمل ولا يضير بعدهما أن يكون هذا الاتصال بالواو أو بترك الواو ولست أدري كيف يكون الاتصال بترك الواو مع أن الواو هى أداة الاتصال ولا كيف يكون البحث عن وجوه ارتباط الكلام وهى ترجع الى اشتراك أجزائه فى غرض من الأغراض التى لا تنحصر وإذا كان لا يريد بها إلا مواضع الوصل والفصل كما فعل فأى جديد أتى ؟ وأى قديم ترك ؟ إلا أن يكون القصد الى الخلاف اللفظى الذى لا قيمة له . وهذه أبيات من الشعر تريك كيف يكون كمال الانقطاع بين الجملتين مع اتساقهما وتلاقيهما فى غرض من الأغراض :

سلمت وما الديار بسالمات على عنت البلى يادار هند  
 ولا زالت مفوقة الغواصي نصيب رباك من خطأ وعمد

وأما كمال الاتصال فيكون لأمر ثلاثة (الأول) <sup>(١)</sup> أن تكون الثانية

على أنى متى مطرتك عيني ففضل ما سقاك الغيث بعدى  
أرى بصري عن كل يوم وليلة بكل وخطوى عن مدى الخطوى يقصر  
ومن يصحب الأيام تسعين حجة يغيرنه والدهر لا يتغير  
لعمري لئن أمسيت أمشى مقيدا لما كنت أمشى مطلق القيد أكثر  
وقد يبلغ من تلاقى الجملتين يكون بينهما كمال الانقطاع الى حد أن  
تكون الثانية منهما مفرعة على الأولى ويصح لك عطفها عليها بالفاء أو  
بلاكتفاء باللاتيان بها بعدها كما في قول الشاعر :

الشيب كره وكره أن يفارقني إعجب لشيء على البغضاء مودود  
وقد روى أيضا هكذا (فإعجب لشيء على البغضاء مودود).

ومن الفصل لفقد ذلك الجامع مع اتصال سياق الكلام قوله تعالى  
(إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) الآية . قطع فيه إن  
الذين كفروا عما قبله مع اتصال سياق السورة لأن ما قبله كان حديثا  
عن القرآن أما هو فحديث عن الكفار فكان الفصل فيه إيذانا بالاتصال  
الى موضوع آخر في هذا السياق وتنبيها للسامع الى مواقع الكلام .

(١) ( أن تكون الثانية مؤكدة للأولى ) وكما يمتنع بالتأكيـد العطف  
بين المؤكد وتأكيده يمتنع العطف بين التأكيدين قياسا على امتناع ذلك  
فى المفرد نحو قوله تعالى ( فسجد الملائكة كلهم أجمعون ) ومن ذلك فى  
الجلل قوله تعالى ( ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ) على ما يأتى  
وقد يعطف التأكيـد فى الجلل على المؤكد بـثم أو الفاء مثل قوله تعالى ( كلا  
سيعلمون ثم كلا سيعلمون ) (أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى) وهذا مما  
يؤيد ما سبق من تخصيص اعتبارات الفصل والوصل بالواو دون غيرها  
من حروف العطف وقد قيل إن هذا عطف صورى لا حقيقى وهى دعوى  
لا قيمة لها ولعل ما ذهب اليه الزمخشري من أن ذلك تأسيس لا تأكيـد

مؤكد للآولى والمقتضى للتأكيد دفع توهم التجوز والغلط وهو قسمان  
 (١) أحدهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوى من متبوعه فى  
 إفادة التقرير مع الاختلاف فى المعنى (٢) كقوله تعالى ( الم ذلك الكتاب  
 لا ريب فيه ) فان وزان لا ريب فيه فى الآية وزان نفسه فى قوالك جاءنى  
 الخليفة نفسه فانه لما بولغ فى وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى  
 من الكمال بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام كان عند السطمع قبل  
 أن يتأمله مظنة (٣) أنه مما يرمى به جزافاً من غير تحقق فأتبعه لا ريب فيه  
 (٤) نفياً لذلك إتباع الخليفة نفسه إزالة لما عسى أن يتوهم السامع أنك فى

أولى بالقبول منها لانه جعل الجملة الثانية أبلغ فى الانذار من الأولى  
 ويمكن أن يحمل عليه نحو قوله تعالى ( يا مريم إن الله اصطفاك وطمرك  
 واصطفاك على نساء العالمين ) .

(١) ( أحدهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوى )  
 بأن يختلف مفهوماً ولكن يلزم من ثبوت معنى أحدهما ثبوت  
 معنى الأخرى .

(٢) كقوله تعالى ( الم ذلك الكتاب لا ريب فيه ) وهذا اذا جعلت  
 الم طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب  
 فيه جملة ثالثة فاذا جعلت خبراً عن ذلك الكتاب كانا جملة واحدة لاجملتين  
 ثانيتهما مؤكدة للآولى .

(٣) ( أنه مما يرمى به جزافاً ) أى بقطع النظر عن كونه كلام الله تعالى  
 لأن القرآن يجرى فى هذا ونحوه على قاعدة البلاغة العرفية المعتبرة فى  
 كلام البلغاء من الناس .

(٤) ( نفياً لذلك ) كأنه قيل لا ريب فيه ولا مجازفة أو لا ريب فى  
 بلوغه فى الكمال تلك الغاية وهذا المعنى يخالف معنى ذلك الكتاب

قولك جاءني الخليفة متجوز أو ساه (١) وكذا قوله ( كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا ) الثاني مقرر لما أفاده الأول (٢) وكذا قوله ( إنا معكم إنما نحن مستهزون ) لأن قوله إنا معكم معناه الثبات على اليهودية وقوله إنما نحن مستهزون رد للاسلام ودفع له منهم لأن المستهزيء بالشئ المستخف به منكر له ودافع له لكونه غير معتد به ودفع نقيض الشئ تأكيداً لثباته ويحتمل الاستئناف أى فما بالكم إن صح أنكم معنا توافقون أصحاب محمد (٣) وثانيهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في

لكنهما متلازمان فبلوغه الدرجة القصوى في الكمال يلزمه أنه لا ريب فيه ونفى الريب عنه يلزمه بلوغ هذه الدرجة .

(١) ( وكذا قوله كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا ) وجه كونه من التأكيد المعنوي أن المعنى مختلف في الجملتين وإن كانا متلازمين فمعنى الأولى أنهم لم يسمعها اتفاقاً أو قصداً إلى عدم سماعها ومعنى الثانية أنه لم يسمعها لفساد سمعه ولكن المقصود من التشبيه واحد وهو عدم التأثير بسمع الآيات وهذا هو ما يتلازمان فيه فالتشبيهان في ذلك مختلفان في معنهما متحدان في الغرض المقصود منهما ، قال السبكي وجعله كأن لم يسمعها من قسم مالا محل له من الاعراب فيه نظر ولعله يقصد بهذا أنه في محل نصب حال من مستكبرا ويمكن مع هذا أن يكون ما بعده حال منه لا تأكيداً له .

(٢) ( وكذا قوله إنا معكم إنما نحن مستهزون ) ذكر السبكي أن هذين الجملتين في محل نصب يقالوا قبلهما فالاستشهاد به منظور فيه إلى المحكي لا إلى الحكاية على ما سبق .

(٣) ( وثانيهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي ) بالألا يكون بين معنيهما تخالف وإن اختلف لفظاهما كما في الأمثلة التي

اتحاد المعنى كقوله تعالى ( ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين )  
 (١) فان هدى للمتقين معناه أنه في الهداية (٢) بالغ درجة لا يدرك كنهها  
 حتى كأنه هداية محضة وهذا معنى قوله ذلك الكتاب لأن معناه كما مر  
 الكتاب الكامل (٣) والمراد بكماله كماله في الهداية لأن الكتب السماوية  
 بحسبها تتفاوت في درجات الكمال (٤) وكذا قوله تعالى ( سواء عليهم  
 ذكرها الخطيب ومن التأكيد اللفظي فيما اتحد لفظه قوله تعالى ( فهل  
 الكافرين أمهاتهم رويذا ) وقد استحسن بعضهم قصر التأكيد اللفظي في  
 الجمل على هذا فيكون كل ما اختلف لفظه من التأكيد المعنوي ولا يخفى  
 ضعفه لأن اختلاف اللفظ في الجمل قد يكون مع ترادف ألفاظ الجملتين  
 وهذا من التأكيد اللفظي قطعاً .

(١) ( فان هدى للمتقين ) أى على تقدير كونه جملة مستقلة محذوفة  
 المبتدأ إذا جعل خبر ذلك الكتاب أو حالاً لم يكن جملة يصح الاستشهاد  
 بها فيما نحن بصدده .

(١) ( بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة ) أخذ هذا  
 من تنكير هدى وأنه قال هدى ولم يقل هاد .

(٤) ( والمراد بكماله كماله في الهداية ) ويجوز أن يراد بكماله الأعم في  
 الهداية وحسن العبارة وغير ذلك فيكون من التأكيد المعنوي لاختلاف  
 معنى الجملتين أو يكون بدل بعض من كل .

(١) ( وكذا قوله تعالى سواء عليهم . . . ) ذكر السبكي أن هذا لا يصح  
 أن يكون من قسم ما لا محل له من الأعراب لأن سواء عليهم خبر إن  
 وهي غفلة ظاهرة لأن الخطيب يريد أن لا يؤمنون جملة تأكيد للجملة إن  
 واسمها وخبرها خصوصاً إذا جعل سواء خبرها والمصدر المؤول بعده  
 فاعلاً له ، وقد قيل أيضاً إن ذلك من التأكيد المعنوي للفرق الظاهر بين  
 معنى الجملتين وقد يقال إنه لا فرق بينهما لأن معنى الجملة الأولى أنهم

أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ) فان معنى قوله لا يؤمنون معنى ما قبله  
 (١) وكذا ما بعده تأكيد ثان لأن عدم التفاوت بين الانذار وعدمه  
 لا يصح إلا في حق من ليس له قلب يخص اليه حق وسمع تدرك به حجة  
 وبصر تثبت به عبرة ويجوز أن يكون لا يؤمنون خبرا لان فالجمله قبلها  
 اعتراض ( الثاني ) أن تكون الثانية بدلا من الأولى والمقتضى للابdal  
 كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية والمقام يقتضى اعتناء  
 بشأنه لنسكتة ككونه مطلوباً في نفسه أو فظيماً أو عجبياً أو لطيفاً (٢) وهو  
 ضربان أحدهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه  
 (٣) كقوله تعالى ( أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون )  
 فانه مسوق للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين وقوله أمدكم بأنعام  
 وبنين وجنات وعيون أوفى بتأديته مما قبله لدلالته عليها بالتفصيل

لا يؤمنون أنذرتهم أولم تنذرهم فكانه قيل لا يؤمنون أنذرتهم أولم تنذرهم  
 لا يؤمنون أنذرتهم أولم تنذرهم وحذف هذا من الثاني اكتفاء بالاول .  
 (١) ( وكذا ما بعده تأكيد ثان ... ) قد يفهم من هذا أن الخطيب  
 يريد أنه تأكيد لفظي ولكن كلامه ليس صريحا في ذلك وما ذكره في  
 في تعاليله ظاهر في أنه تأكيد معنوي لا لفظي .

(٢) ( وهو ضربان ... ) أسقط من ذلك بدل الكل لما سيأتى وبدل  
 الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام على ما سبق .

(٣) ( كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون ... ) هذا مما يكون البدل فيه  
 لكونه مطلوباً في نفسه وكونه مطلوباً في نفسه لا يمنع أن يكون مطلوباً  
 أيضا لغيره كالامر بالتقوى في الآية وجملة أمدكم صلة الموصول في قوله  
 ( واتقوا الذي أمدكم ) فلا محل لها من الاعراب وإن كان موصولها في  
 محل نصب .

من غير إحالة على علمهم مع كونهم معاندين والامداد بما ذكر من الانعام وغيرها (١) بعض الامداد بما يعلمون (٢) ويحتمل الاستئناف ، وثانيهما أن تنزل الثانية من الاولى منزلة بدل الاشتغال من متبوعه كقوله تعالى (اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون) فان المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل وقوله تعالى ( اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون ) أوفى بتأدية ذلك لأن معناه لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا وخير الآخرة (٣) وقول الشاعر أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما فان المراد به كمال إظهار الكراهة لا قامته بسبب خلاف سره العلن

(١) (بعض الامداد بما يعلمون) يريد أنه بعضه في ظاهر الأمر وإن كان المراد من الثاني هو المراد من الأول كما في قولك أكلت الرغيف ثلثه وبهذا لا يكون ما في الآية من ذكر الخاص بعد العام لأن العام فيها يراد منه ما يراد بالخاص بعده وذكر الخاص بعد العام يبقى العام فيه على عمومته وقد قيل إنه لا فرق في الجمل بين بدل البعض من الكل وذكر الخاص بعد العام وقيل إن ذلك عطف بيان لا بدل بعض من كل .

(٢) (ويحتمل الاستئناف) بأن يكون جوابا عن سؤال مقدر قال السبكي وفيه نظر لأنه كان يلزم أن يكون التأكيد مستحسنا كما سيجيء . وكما سبق في أضرب الخبر مع أنه قد أعيدت الجملة الثانية في الآية بدون تأكيد والحق أن احتمال هذا في الآية بعيد كما هو ظاهر .

(٣) ( وقول الشاعر : أقول له ارحل لا تقيم عندنا . البيت ) ذكر شارح الشواهد أنه لا يعلم قائله ، وهو يريد من صاحبه أن يكون معه على ما يكون عليه المسلم من استواء ظاهره وباطنه ويجوز أن يكون المراد مسالما والاستشهاد بالبيت في ذلك باعتبار المحكى لا باعتبار الحكاية كما سبق نظير ذلك .

وقوله لا تقيمن عندنا أوفى بتأديته (١) لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيـد بخلاف ارحل ووزان الثانية من كل واحد من الآية والبيت وزان حسنهما في قولك أعجبتني الدار حسنهما (٢) لأن معناها مغاير لمعنى ما قبلها وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملازمة ( الثالث ) (٣) أن تكون الثانية

(١) ( لدلالته عليه بالمطابقة ... ) يعنى فى العرف تقول لا آخر لا تقم عندى فلا تقصد كفه عن الإقامة بل إظهار الكراهة لإقامته وكذلك دلالة ارحل عليه بالالتزام دلالة عرفية لأن طلب الشيء عرفاً يقتضى غالباً محبته ومحبة الشيء تقتضى كراهة ضده وهو الإقامة فهى دلالة التزامية عرفية وإنما كان هذا فى الغالب لأن طلب الرحيل قد يكون لمصلحة من المصالح وإن كان لا يحتمل هذا فى البيت لتصريحه فيه بما ينافى حمله عليه (٢) (لأن معناها مغاير لمعنى ما قبلها ...) ومغايرة عدم الإقامة للارتحال فى البيت بحسب المفهوم وإن تلازما فى الوجود وهو يريد بهذا تحقيق كون ذلك بدل اشتمال لائاً كيدا ولا بدل بعض من كل ولكنه لا يمنع إلا أن يكون تأكيـدا لفظيا لأن التأكيـد المعنوى فيه مغايرة فى المعنى على ما سبق ولهذا قيل إنه يصح أن يكون ما فى البيت تأكيـدا أيضا وقد فرق ابن يعقوب بين التأكيـد المعنوى وبدل الاشتمال بان التأكيـد يذكر لدفع توهم التجوز لا لإفادة المعنى بوجه أو فى كما فى بدل الاشتمال .

ومما يكون البدل فيه لكونه عجيبا قوله تعالى ( بل قالوا مثل ما قال الأولون قالوا أنذا متنا وكنا نرابا وعظاما أننا لمبعوثون ) ومما يكون البدل فيه لكونه فظيحا قولك لمن تزني وتتصدق أنجمعين بين الأمرين تزنين وتتصدقين ، ومما يكون البدل فيه لكونه لطيفا قولك زيد جمع بين أمرين جمع بين اللطف والاستقامة .

(٣) ( أن تكون الثانية بيانا للأولى ) قد فرقوا بين البيان والبدل مع وجود الخفاء فى كل من المبدل منه والمبين وإزالته بالبدل وعطف البيان



بيانا للأولي وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة  
الايضاح والمقتضى للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاء مع اقتضاء  
المقام لإزالته كقوله (١) تعالى (فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك  
على شجرة الخلد وملك لا يبلى) فصل جملة قال عما قبلها لكونها تفسيراً  
له وتبييناً ووزانه وزان عمر في قوله (٢)

أقسم بالله أبو حفص عمر

وأما قوله تعالى ( ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم) فيحتمل

بأن المقصود في البديل هو الثاني لا الأول والمقصود في البيان هو الأول  
والثاني توضيح له .

(١) ( كقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان . . . ) لا يخفى أن وسوس  
معطوفة على قلنا في قوله قبله (واذ قلنا لللائكة اسجدوا . الآية) فتكون  
في محل جر مثلها وقد سبق أن الاستشهاد بمثل هذا منظور فيه الى المحكي  
لا الى الحكاية .

(٢) ( في قوله : اقسم بالله أبو حفص عمر) هو أعرابي أي عمر رضي  
الله عنه فقال إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء ثم استحمله فظنه  
عمر كاذبا وقال والله مانقبت وأبي أن يحمله فانطلق الأعرابي فحل بعيره  
ثم استقبل البطحاء وأنشد :

أقسم بالله أبو حفص عمر مامسها من نقب ولا دبر

فاغفر له اللهم إن كان فجر

فقال له عمر ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على  
بعير وزوده وكساه ، والنقب ضعف أسفل الخف في الابل وضعف أسفل  
الحافر في غيرها من خشونة الأرض ، والدبر جراحة الظهر ، وفجر حنث  
في يمينه .

التبيين والتأكيد أما التبيين فلا نه يمتنع أن يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر فاثبات الملكية له تبيين لذلك الجنس وتعيين وأما التأكيد فلا نه اذا كان ملكا لم يكن بشرا ولانه اذا قيل في العرف لانسان ماهذا بشرا حال تعظيم له وتعجب مما يشاهد منه من حسن خلق أو خلق كان الغرض أنه ملك بطريق الكناية ، فان قيل هلا نزلتم الثانية منزلة بدل الكل من متبوعه في بعض الصور ومنزلة النعت من متبوعه في بعض (١) قلنا لأن بدل الكل لا ينفصل عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه وأنه مقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف التأكيد والنعت.

(١) ( قلنا لأن بدل الكل . . . ) يريد بهذا أن يثبت أنهم استغنوا بالتأكيد في الجمل عن بدل الكل وبعطف البيان عن النعت وذكر السبكي أن عطف البيان يغني عن بدل الكل أيضا لأنه قريب منه والذي يظهر من كلام عبد القاهر أنه يجعل كل ما يكون من كمال الاتصال من باب التأكيد وإن كان قد يشتمل أحيانا على نوع من البيان ولعل هذا أسهل من تكلف تلك الفروق السابقة في إجراء كل تلك التوابع فيه ولعل إلحاق هذا النوع من الفصل بعلم النحو أولى من ذكره في علم المعاني لأنه لا فرق بين ترك العطف في تأكيد المفردات وتركه في تأكيد الجمل فهو يرجع الى ما يقتضيه العطف بأصل وضعه من المغايرة التي لا تتحقق فيهما معا ، هذا وقد يظن في مواضع أنها من هذا الباب ومع هذا يعطف فيها بالواو مثل قوله تعالى (وما أهلكننا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) فقد ذكر الزمخشري أن جملة ولها كتاب معلوم صفة لقرية وأن الواو توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف والحق أنها واو الحال وأن الجملة حالية وليست صفة لأن إلا لا تفصل بين الصفة والموصوف .

لا ينفصل عن عطف البيان إلا بأنه يدل على بعض أحوال متبوعه لا عليه وعطف البيان بالعكس وهذه كلها اعتبارات لا يتحقق شيء منها فيما نحن بصدده .

وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى فليكون عطفها عليها (١) موهما لعطفها على غيرها ويسمى الفصل لذلك قطعاً مثاله (٢) قول الشاعر

وقد تعطف الجملة على ما قبلها وهي تصلح بياناً لها تنبيهاً على صحة اعتبار استقلالها عنها ومغايرتها لها ولهذا جاء قوله تعالى ( وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبجون أبناءكم ويستحيون نساءكم ) ثم جاء هكذا ( وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبجون أبناءكم ويستحيون نساءكم ) فاعتبر في هذا سوء العذاب مرة أنه تذييع الأبناء واستحياء النساء ومرة أنه جنس يشمل هذا وغيره ثم عطف عليه مع أنه نوع منه تنبيهاً على أنه كان أفظع أنواع العذاب وأنه بلغ في ذلك ما يصح أن يعد به كأنه جنس مستقل بذاته مغاير لما قبله .

ومن الفصل لكمال الاتصال هذه الآيات :

إن هذا المكان شيء عجيب تضحك الأرض من بكاء السماء

إنا الدنيا فناء ليس للدنيا ثبوت

وما الدهر إلا من روعة قصائدى اذا قلت شعراً أصبح الدهر منشداً

(١) (موهما لعطفها على غيرها) هذه هي النكته البلاغية للفصل هنا وبها وجب ترك العطف من جهة البلاغة وإن لم يكن في ذلك مانع نحوي كما هو ظاهر .

(٢) ( قول الشاعر : وتظن سلمي أنتى أبغى بها . البيت ) لم يعرف قائله ، وأراها أظنها على صيغة المبنى للمفعول وهو للفاعل ، وتهيم من هام على وجهه مشى من غير قصد .

وتظن سلى أنتى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهم  
لم يعطف أراها على تظن لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على أبغى  
لقربه منه مع أنه ليس بمراد ويحتمل الاستئناف ، وقسم السكاكى القطع  
الى قسمين أحدهما القطع للاحتياط وهو ما لم يكن لما نفع من العطف كما فى هذا  
البيت والثانى القطع للوجوب وهو ما كان لما نفع ومثله بقوله تعالى ( الله  
يستخزى بهم ) قال لأنه لو عطف لعطف إما على جملة قالوا وإما على جملة  
إنا معكم وكلاهما لا يصح لما مر وكذا قوله ألا أنهم هم المفسدون وقوله  
ألا إنهم هم السفهاء وفيه نظر لجواز أن يكون المقطوع فى المواضع الثلاثة  
معطوفا (١) على الجملة المصدرة بالظرف وهذا القسم لم يبين امتناعه

(١) (على الجملة المصدرة بالظرف) يعنى جملة الشرط وجوابه معا  
واذا جاز العطف على هذا ولا مانع منه كان القطع فيه للاحتياط أيضاً  
ومن هذه الجهة تؤخذ النكتة البلاغية لترك العطف فى هذه الآيات أما  
الجهتان السابقتان فقد ذكر السببى أن ترك العطف فيهما واجب من  
جهة اللغة لا من جهة البلاغة لأن العطف فيهما يقتضى التشريك وقصد  
التشريك فيهما فاسد فى هذه الآيات كلها ولكنك قد عرفت أن العطف  
على قالوا صحيح لغة أيضاً وأنه إنما امتنع بلاغة مثل امتناع العطف على  
جملة الشرط وجوابه هنا وإن كان اعتبار البلاغة هنا أقوى من اعتبارها هناك  
ومن الفصل لشبه كمال الانقطاع قول الشاعر :

يقولون إني أحمل الضيم عندهم أعوذ بربي أن يضام نظيرى  
فجملة أعوذ بربي يصح عطفها على يقولون ولكن يمنع منه توهم  
عطفها على جملة أحمل فتكون من مقولهم وإن كان المعنى على ذلك فاسداً  
لأن الإيهام يعتمد على ظاهر اللفظ بقطع النظر عن المعنى وقد قيل إنه  
لا إيهام فى هذا لعدم صحة العطف على أحمل فلا يكون الفصل فيه لشبه

وأما كونها بمنزلة المتصلة بها فلكونها جوابا عن سؤال اقتضته الأولى  
فتنزل منزلته فتفصل الثانية عنها <sup>(١)</sup> كما يفصل الجواب عن السؤال وقال  
السكاكي فينزل ذلك منزلة الواقع ثم قال وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة  
الواقع لا يصر اليه إلا لجهات لطيفة إما لتنبيه السامع على موقعه أو  
لاغناؤه أن يسأل أو لئلا يسمع منه شيء. أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه  
أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف  
أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا السلك ويسمى الفصل لذلك استئنافا  
وكذا الجملة الثانية أيضا تسمى استئنافا والاستئناف ثلاثة أضرب لأن  
السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى إما عن سبب الحكم فيها مطلقا كقوله  
<sup>(٢)</sup> قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل

كالم الانقطاع وإنما يكون للاستئناف ولا يخفى ضعف ذلك .

ومما قيل إنه من شبه كمال الانقطاع قول جرير :

قالت بليت فما نراك كعهدا ليت العهود تجددت بعد البلى  
ولا يخفى أن الجملتين مختلفتان خبرا وإنشاء فبينهما كمال الانقطاع  
لأشبه كمال الانقطاع لأنه إنما يكون حيث لا يكون هناك مانع من العطف  
سوى ذلك الإيهام .

(١) ( كما يفصل الجواب عن السؤال ) وفصل الجواب عن السؤال  
قيل إنه من باب كمال الاتصال وقيل إنه من باب كمال الانقطاع لكون  
السؤال إنشاء والجواب خبرا كقوله تعالى ( وما أدراك ما ليلة القدر . ليلة  
القدر خير من ألف شهر ) وقوله ( وأما من خفت موازينه فأما هاهنا .  
وما أدراك ماهيه . نار حامية ) ووجوب الفصل في الاستئناف من جهة البلاغة  
أيضا وسيأتي أنه قد يدخل على الجملة المستأنفة لام التعليل أو فاؤه .

(٢) ( قال لي كيف أنت قلت عليل . البيت ) فسهر فيه خبر مبتدل

أى ما بالك عيلا أو ما سبب علتك وكقوله

(١) وقد غرضت من الدنيا فهل زمنى معط حياتى لغر بعد ما غرضا  
جربت دهرى وأهليه فما تركت لى التجارب فى ود امرى. غرضا  
أى لم تقول هذا ويحك وما الذى اقتضاك أن تطوى عن الحياة الى  
هذا الحد كشحك ، (٢) وإما عن سبب خاص له كقوله تعالى (وما أبرئ  
نفسى إن النفس لأماره بالسوء) كأنه قيل هل النفس أماره بالسوء فقيل  
إن النفس لأماره بالسوء (٣) وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم كما مر فى باب  
مخدوف وقيل إنه خبر ثان على تأويل سهر بساهر فلا يكون فيه شاهد  
وهو بعيد .

(١) ( وقد غرضت من الدنيا فهل زمنى . البيتين ) قد نسبنا إلى أبى  
العلاء المعرى ، وغرضت ضجرت ، والغر الغافل ، وألف غرضا مزيدة  
للروى لأنه فعل ماض بمعنى ضجر أيضا ، أما غرضا فى البيت الثانى  
فبمعنى حاجة ، يتمنى بعد أن ضجر من دنياه أن تعطى حياته لغر لم يضجر  
بعد منها لأنه جرب الناس فسم الحياة معهم وقطع الأمل فيهم .  
(٢) ( وإما عن سبب خاص ) ضابط ذلك أنه إذا لوحت الجملة السابقة  
أو سياقها بالاستئناف فالسؤال المقدر عن سبب خاص وإلا فهو عن  
سبب عام وهذا كما فى البيت السابق ( قال لى كيف أنت قلت عليل ) فلا  
يدل هذا إلا على وجود العلة المستدعية لسبب ما بخلاف آية (وما أبرئ  
نفسى) فإن الذهن ينصرف فى هذا إلى سبب خاص وهو أنها أماره بالسوء .  
(٣) ( وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم ) لأن السؤال فيه عن حكم  
تصديقى بخلاف السؤال عن السبب العام فهو سؤال عن حقيقته ما هى  
وهذا تصور لا يكون محلا لشك حتى تطلب إزالته بالتأكيد كما تطلب هنا  
وقد يترك التأكد فى السؤال عن السبب الخاص ويؤكد فى السؤال عن

أحوال الاسناد (١) وإما عن غيرهما كقوله تعالى ( قالوا سلاما قال سلام ) .  
 كأنه قيل فماذا قال إبراهيم عليه السلام فقيل قال سلام ومنه (٢) قول الشاعر  
 زعم العواذل أتني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي

السبب العام لا مكان رد التصديق إلى التصور ورد التصور إلى التصديق .  
 فيهما ولكن ذلك نادر وقد قيل إن منه قول الشاعر :

إذا ما الدهر جر على أناس كلا كله أناخ بأخريتنا  
 فقل للشامتين بنا أفيقوا سيلقى الشامتون كما لقينا

ولكن هذا كما ترى ليس من هذا الباب وإنما هو من كمال الانقطاع .  
 لاختلاف الجملتين في الخبر والانشاء .

(١) ( وإما عن غيرهما ) أى عن شيء آخر له تعلق بالجملة الأولى غير  
 التعلق بالسببية وهو أيضا إما عام كما في المثال الأول وإما خاص كما في  
 المثال الثاني والسؤال عن الخاص هنا يقتضى التأكيد أيضا ومن هذا كما  
 قيل قول الشاعر :

فغنها وهى لك الفداء إن غناء الأبل الحداء

فليس السؤال هنا عن السبب العام أو الخاص لأن كون غناء الأبل  
 الحداء ليس سببا للأمر بالغناء وإنما تقدير السؤال هكذا هل غناء الأبل  
 الحداء لأن هذا هو الذى تتجه إليه النفس بعد الأمر بالغناء للأبل في  
 الشطر الأول ولا يخفى أن الفصل هنا لكامل الانقطاع لاختلاف الجملتين  
 في الخبر والانشاء اللهم إلا أن يقال إنه للأمرين معا .  
 ومن ذلك أيضا قول الآخر :

يرى البخيل سبيل المال واحدة إن الكريم يرى فى ماله سبلا  
 وقد يترك التأكد أيضا هنا لنحو ما سبق فى السؤال عن السبب الخاص .  
 كما سيأتى .

(٢) ( قول الشاعر : زعم العواذل أتني فى غمرة . البيت ) ذكر شارح

فانه لما أبدى الشكاية من جماعات العذال كان ذلك مما يحرك السامع ليسأل أصدقوا في ذلك أم كذبوا فأخرج الكلام مخرجه اذا كان ذلك قد قيل له ففصل ومثله قول جندب بن عمار .

(١) زعم العواذل أن ناقة جندب بن جنوب خبت عريت وأجمت . كذب العواذل لو رأينا مناخنا بالقادسية قلن لج وذلت وقد زادها أمر الاستئناف تأكيذا بأن وضع الظاهر موضع المضمهر من حيث وضعه وضعاً لا يحتاج فيه الى ما قبله وأني به مأتى ما ليس قبله . كلام ومن الأمثلة (٢) قول الوليد .

عرفت المنزل الخالي عفا من بعد أحوال

الشواهد أنه لا يعرف قائله ، والزعم يستعمل في الاعتقاد الباطل كثيراً وقد يستعمل في القول مطلقاً كما هنا ، والعواذل جمع عاذل كفوارس جمع فارس وجمع فاعل للعاقل على فواعل سماعي وقد ذكر السبكي أنه لا مانع من أن يكون منه جمع عاذل على عواذل وقال السعد التفتازاني إنه جمع لعاذلة فجعل العواذل بمعنى الجماعات العواذل ليتفق مع تذكير الضمير العائد اليه في صدقوا وهو تكلف ظاهر ، والغمرة الشدة ، وانجلاؤها انكشافها ، وإنما لم يؤكد مع أن السؤال تصديقي كما سبق لتنزيله ذلك منزلة الظاهر الذي لا يشك فيه ولا ينكر .

(١) ( زعم العواذل أن ناقة جندب . البيتين ) عريت أزيل عنها رحلها ، وأجمت تركت فلم تتركب وكلاهما كناية عن قعوده بهذا المكان دون غرضه ، ولج جد في السير ، وذلت انقادت له .

(٢) ( قول الوليد . عرفت المنزل الخالي . البيتين ) هو الوليد بن يزيد وعفا درس من بعد أحوال سعد فيها بسكانه ، والحنان السحاب ، وعسوف . الوبل شديد المطر .



عفاه كل حنان عسوف الوبل هطال

فانه لما قال عفا وكان العفاء بما لا يحصل للمنزل بنفسه كان مظنة أن يسأل عن الفاعل ومثله قول أبي الطيب .

(١) وما عفت الرياح له محلا عفاه من حدا بهم وساقا

فانه لما نفى الفعل الماوجود عن الرياح كان مظنة أن يسأل عن الفاعل وأيضا من الاستثناف ما يأتي باعادة اسم ما استثنى عنه كقولك أحسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته كقولك أحسنت الى زيد صديقك القديم أهل لذلك وهذا أبلغ<sup>(٢)</sup> لانطوائه على بيان السبب ،<sup>(٣)</sup> وقد يحذف صدر الاستثناف لقيام قرينة كقوله تعالى ( يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ) فيمن قرأ يسبح مبنيا للمفعول وعليه نحو قولهم نعم الرجل أو رجلا زيد وبئس الرجل أو رجلا عمرو على القول بان المخصوص خبر مبتدأ محذوف أي هو زيد كأنه لما قيل ذلك فأبهم الفاعل بجعله معهودا ذهنيا مظهرا أو مضمرا سئل عن تفسيره ف قيل هو زيد ثم حذف المبتدأ وقد يحذف الاستثناف كله ويقام ما يدل عليه مقامه<sup>(٤)</sup> كقول الحماسي :

(١) ( وما عفت الرياح له محلا . البيت ) عفت محت ، ومن حدا بهم من غنى للابل التي سارت بهم .

(٢) ( لا نطوائه على بيان السبب ) يعني به الصفة التي دعت الى الاحسان اليه وهذا بخلاف الاول فان فيه بيان سبب لا يشتمل على تلك الصفة التي دعت الى ذلك .

(٣) ( وقد يحذف صدر الاستثناف ... ) وقد يحذف عجزه كما في نعم الرجل زيد علي القول بان المخصوص مبتدأ والخبر محذوف .

(٤) ( كقول الحماسي : زعمتم أن إخوانكم قريش . البيت ) هو مساور

زعمتم أن إخوانكم قريش لهم ألف وليس لكم إلا ألف  
 حذف الجواب الذي هو كذبتهم في زعمكم وأقام قوله لهم ألف وليس  
 لكم إلا ألف مقامه لدلالته عليه ويجوز أن يقدر قوله لهم ألف وليس لكم  
 إلا ألف جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كأنه لما قال المتكلم كذبتهم  
 قالوا لم كذبنا فقال لهم ألف وليس لكم إلا ألف فيكون في البيت استثنافان  
 وقد يحذف ولا يقام شيء مقامه كقوله تعالى نعم العبد أي أيوب أو هو  
 لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه ونحوه قوله فنعم الماهدون أي نحن  
 ابن هند بن قيس بن زهير العبسي يهجو بذلك بني أسد ويكذبهم في  
 انتسابهم إلى قريش ، وإلف مصدر ألف وإلاف مصدر آلف يريد بهذا  
 رحلتي الشتاء والصيف إلى اليمن والشام ، ويجوز أن يكون ترك العطف  
 في البيت لدفع إيهام عطفه على أن إخوانكم قريش فيكون من شبه كمال الانقطاع  
 هذا وقد يدخل على الجملة المستأنفة لام التعليل أو فاقوه ولكن التعليل  
 بالاستئناف أبغ وأدق ومن ذلك قول أبي تمام :

لا تنكرى عطل الكريم من الغنى فالسيل حرب للمكان العالي  
 وقول العباس بن الأحنف :

أيها الراقدون حولي أعينوا في علي الليل حسبة وائجارا  
 حدثوني عن النهار حديثاً أوصفوه فقد نسيت النهارا  
 وقد قيل إن الواو قد تأتي في هذا مكان الفاء واللام وتسمى واو  
 الاستئناف وهي غير واو العطف مثل قول الشاعر :

أرى بصرى عن كل يوم وليلة بكل وخطوى عن مدي الخطو يقصر  
 ومن يصحب الأيام تسعين حجة يغيرنه والدهر لا يتغير  
 وقيل إن الواو في هذا ونحوه للعطف على محذوف مفصول عما قبله  
 كأنه قيل في هذا من يقاسي مثل أهوالى يكون حاله مثل حالى ومن يصحب  
 الأيام تسعين حجة يغيرنه مثلى .

وإن لم يكن بين الجملتين شيء من الأحوال الأربع تعين الوصل (١) إما لدفع إيهام خلاف المقصود كقول البلغاء لا وأيدك الله وهذا عكس الفصل للقطع ، وإما للتوسط بين حالتى كمال الانقطاع وكمال الاتصال (٢) وهو ضربان أحدهما أن يتفقا خبرا أو إنشاء لفظا ومعنى كقوله تعالى (إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم) وقوله (يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) (٣) وقوله (يخادعون الله وهو خادعهم) وقوله تعالى

(١) (إما لدفع إيهام خلافت المقصود) ووجوب الوصل فى هذا من جهة البلاغة لأنه يمكن دفع ذلك بالسكوت بين الجملتين أو بمعونة القرائن وهو إنما يكون فى كمال الانقطاع بين الجملتين كما فى المثال المذكور (لا وأيدك الله) لأن هذه الصورة من الوصل تقابل ما اشترطوه فى الفصل لكمال الانقطاع من عدم تأديته الى إيهام خلاف المقصود وقيل إنه يمكن اعتبار الوصل لدفع الإيهام فى كمال الاتصال أيضا كما تقول لمن سألك هل تشرب خمرًا لا وتركت شربه وقيل إنه يتعين الفصل فى كمال الاتصال مطلقا ويدفع الإيهام فى مثل هذا بطريق آخر فيقال لا قد تركت شربه أو نحوه ، هذا والخلاف فى أن هذه الواو عاطفة أو زائدة لدفع الإيهام أو استئنافية مما لا يصح الاشتغال به فى هذا العلم وقد سبق أن عبد القاهر يرى فى الواو التى بؤتى بها لوصل الجمل أنها تأنى لاعتبارات الوصل فقط وأنها تفيد من ذلك غير ما تفيده واو العطف .

(٢) (وهو ضربان أحدهما أن يتفقا خبرا ..) أى مع وجود الجامع الآتى فى الضربين لأن هذه الصورة من الوصل تقابل صورة الفصل فى كمال الانقطاع لعدم وجود الجامع فيما سبق ووجوب الفصل فى هذا أيضا من جهة البلاغة وهو ظاهر

(٣) (وقوله يخادعون الله وهو خادعهم) وهو من آية سورة النساء (إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وإذا قاموا الى الصلاة قاموا

(كلوا واشربوا ولا تسرفوا) والثاني أن يتفقا كذلك معنى لالفاظا<sup>(١)</sup> كقوله تعالى (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا) عطف قوله وقولوا على قوله لا تعبدون لأنه بمعنى لا تعبدوا وأما قوله وبالوالدين إحسانا فتقديره إما وتحسنون بمعنى وأحسنوا وإما وأحسنوا<sup>(٢)</sup> وهذا أبلغ من صريح الأمر والنهي لأنه كأنه سورع الى الامتثال والانتفاء فهو يخبر عنه وأما قوله في سورة البقرة (وبشر الذين آمنوا) فقال الزمخشري فيه فان قلت علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهى يصح عطفه عليه قلت المراد ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشا كل من أمر أو نهى يعطف عليه<sup>(٣)</sup> إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرأ بالعمو والاطلاق ولك أن تقول هو معطوف على

كسالى يرامون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا) وهذا من العطف على ماله محل من الاعراب وليس كلامنا الآن فيه

(١) (كقوله تعالى وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون ..) أى قائلين لا تعبدون فهو معمول للقول في محل نصب وقد سبق في نظيره أنه يذكر هنا بالنظر الى المحكي في ذاته بقطع النظر عن حكايته .

(٢) (وهذا أبلغ من صريح الأمر والنهى) يعنى إثارة صيغة الخبر في لا تعبدون وفي تحسنون بمعنى لا تعبدوا وأحسنوا .

(٣) (إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ..) وهذا ما يسمونه عطف القصة على القصة أو عطف مضمون كلام على مضمون كلام آخر فتعتبر فيه المناسبة بين القصتين ولا يمنع مثل هذا من عطف إحداهما على الأخرى .

فاتقوا كما تقول يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بنى أسد  
باحسانى اليهم<sup>(١)</sup> هذا كلامه وفيه نظر لا يخفى على المتأمل وقال أيضا في  
قوله تعالى فى سورة الصف وبشر المؤمنين أنه معطوف على تؤمنون  
لأنه بمعنى آمنوا<sup>(٢)</sup> وفيه أيضا نظر لأن المخاطبين فى تؤمنون هم المؤمنون  
وفى بشر هو النبي عليه السلام ثم قوله تؤمنون بيان لما قبله على سبيل

(١) (هذا كلامه وفيه نظر) قد أرجع السبكي هذا النظر الى تجويزه  
العطف على فاتقوا لا الى ما قبله ووجهه أنه لا مناسبة بينهما لا اختلاف  
المخاطب فى الأمرين ولأن الأمر الاول مقيد بالشرط قبله (فان لم  
تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة) فلو عطف  
وبشر الذين آمنوا عليه لكان هذا الشرط قيدا فيه مثله وأجيب عن الاول  
بأن اختلاف المخاطب فى الأمرين لا يمنع تناسبهما لما بينهما من مناسبة  
التقابل وعن الثانى بأن التقييد بالشرط فى الثانى لا ضرر فيه لأنه يكون  
مقيدا بعدم فعلهم ما أمروا به من الاتيان بسورة مثله وهم لا يمكنهم أن  
يفعلوا ذلك حتى يضر هذا فى تقييد تلك البشارة بعدم فعله .

(٢) (وفيه أيضا نظر ..) قد عرفت أن اختلاف الخطاب لا يمنع  
المناسبة كما مر وكذلك مضمون هذه الجملة بما يصح أن يستأنف به عما  
قبل تؤمنون أيضا .

هذا ويمكن أن يكون من عطف القصة على القصة لما بينهما من المناسبة  
قول الشاعر :

إن الكبير اذا تناهت سنه      أعيت رياضته على الرواض  
واذا دفعت الى الصغير فانما      تكفيك منه إشارة الايماض  
وقول الآخر :

لولا أميمة لم أجزع من العدم      ولم أقاس الدجى فى حندس الظلم  
وزادنى رغبة فى العيش معرفتي      ذل اليتيمة يحفوها ذوو الرحم

الاستئناف فكيف يصح عطف بشر المؤمنين عليه وذهب السكاكي الى  
أنهما معطوفان على قل مرادا قبل يا أيها الناس ويا أيها الذين آمنوا لأن  
إرادة القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه غير عزيزة في القرآن.  
وذكر صورا كثيرة منها قوله تعالى ( وأنزلنا عليكم المن والسلوى كلوا )  
وقوله ( وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ) وقوله ( وإذ جعلنا  
البيت مثابة للناس وأمنا واتخذوا ) أى وقلنا أو قائلين والاقرب أن يكون  
الامر في الآيتين معطوفا على مقدر يدل عليه ما قبله وهو في الآية  
الأولى فأنذر أو نحوه أى فأنذرهم وبشر الذين آمنوا وفي الآية الثانية  
فابشروا نحوه أى فابشريا محمد وبشر المؤمنين وهذا كما قدر الزمخشري قوله  
تعالى ( واحجرتني مليا ) معطوفا على محذوف يدل عليه قوله لا أرجحك أى  
فاحذرنى واحجرتني لأن لا أرجحك تهديد وتقريع .

(١) والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند اليه في هذه  
والمسند اليه في هذه وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعا .  
كقولك يشعر زيد ويكتب ويعطى ويمنع وقولك زيد شاعر  
وعمره كاتب وزيد طويل وعمره قصير اذا كان بينهما مناسبة كأن يكونا  
أخوين أو نظيرين بخلاف قولنا زيد شاعر وعمره كاتب اذا لم يكن  
(١) (والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند اليه ..) قد  
اعتبر الخطيب الجامع في المسند اليه والمسند في الجملتين ولم يعتبره في  
متعلقاتها وقد اعتبره بعضهم فيها أيضا وقيل إنه لا يعتبر فيها إلا اذا كان  
القيد مقصودا بالذات في الجملتين كما في قوله تعالى ( يا قوم ما لى أدعوكم  
الى النجاة وتدعوننى الى النار ) ونحو :

ظل يسعى الى المعالي بجِد      والعلا لا ينال إلا بكِد  
أريد حياته ويريد قتلي      عذيرك من خليلك من مراد

بينهما مناسبة وقولنا زيد شاعر وعمر وطويل كان بينهما مناسبة أولا وعليه قوله تعالى ( إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ) قطع عما قبله لأنه كلام في شأن الذين كفروا وما قبله كلام في شأن القرآن (١) وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في موضع من

(١) ( وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي .. ) يريد الخطيب ألا يجعل خلافا بينه وبين السكاكي في وجوب اعتبار الجامع في المسند اليه والمسند في الجملتين جميعا وأن يحمل ما يشعر به ظاهر كلامه من خلاف هذا على السهو بدليل تصريحه بامتناع العطف في مثل خفى ضيق وخاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر وقد خالف السبكي الخطيب في هذا وذكر أن الذي يظهر من كلام السكاكي وغيره من أهل هذا الفن أن الجامع المعتبر في الوصل هو التناسب بين الجملتين لا غير ولكن هذا التناسب له سبب وله مظنة فاما سببه فاجتماعهما في القوة المفكرة بطريق العقل أو الوهم أو الخيال على ما يأتي وأما مظهره فحصول الاتحاد بين الطرفين حقيقة أو بتأويل قريب أو بعيد ولا شك أن المظنة غير ملازمة للمظنون فقد يحصل التناسب مع الاتحاد في الطرفين نحو يعطى زيد ويمنع وقد يحصل مع الاتحاد في أحدهما كمن يذكر في مجلسه الحركة والبياض فتقول له الحركة عرض نقلة والبياض لون مفرق للبصر فالتناسب موجود ولم يحصل الاتحاد في المسند وإنما حصل في المسند اليه بالجامع الخيالي وقد يقع الاتحاد في الطرفين ولا يحصل التناسب كقولك انظر الى علم زيد وانظر الى هذا القطع في ثوبك وإنما يمنع السكاكي نحو خاتمي ضيق وخفى ضيق حيث لم يجمع بينهما ذكر في مجلس أو نحو ذلك فانه فرض الأمر فيما اذا جرى ذكر خوانيم ولم يتقدم للخف ذكر فالمعول عليه في كل ذلك هو وجود التناسب بين الجملتين حصل الاتحاد بين الطرفين أو لم يحصل كما في قوله تعالى ( مسنا وأهلنا الضر وجئنا ببضاعة مزجاة ) فالمسندان المس والمجيء.

كتابه أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيودهما فإنه منقوض بما مر وبنحو قولك هزم الأمير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبى فيه ولعله سهو فانه صرح فى موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل خفى ضيق على قوله خاتمى ضيق مع اتحادهما فى الخبر .  
ثم قال الجامع بين الشئين عقلى ووهمى وخيالى (١) أما العقلى فهو أن

والمسند اليه فيهما الضر وإخوة يوسف ومع هذا حصل الوصل بين الجملتين لوجود التناسب بينهما لأن المس سبب فى المجيء فاتحد المسندان فى ذلك وإن لم يتحد المسند اليه فيهما .

وقد ذهب السيد الجرجانى الى نحو ما ذهب اليه السبكي فى هذا فرأى أن مجرد الاتحاد أو التناسب فى الغرض الذى تصاع له الجملة يكفي فى صحة العطف ولو لم يتحد الطرفان فى الجملتين وهذا كما يأخذ شخص فى ذكر ما وقع فى يوم من الأفعال فيقول انطلق زيد وطاب الطعام وهكذا والذى أراه أن هذا يصح فى قوانين النحو لا فى قوانين البلاغة لأن واو الوصل غير واو العطف كما سبق واذا فصلنا فى هذا فالمعنى النحوى المستفاد من الواو حاصل بدونها أيضا فلا يكون هناك فائدة فى ذكرها وإنما يؤتى بواو الوصل لدفع الإيهام أو للدلالة على التناسب البلاغى بين الجملتين وهو لا يكون إلا بذلك الاتحاد بين أطرافهما أما الاتحاد فى الغرض الذى يساق له الكلام فهذا واجب فى حالة الفصل أيضا على ما قدمنا وأما الآية السابقة فالمسند اليه فيهما متحد أيضا لملازمة الضر لإخوة يوسف فى ذلك القحط الذى حصل لهم .

(١) (أما العقلى فهو أن يكون بينهما اتحاد فى التصور . . . ) هذا فى الحقيقة تقسيم لا تعريف وقد عرفوه بأنه أمر بسببه يجمع بين الشئين جمعا حقيقيا بأن يكون فى الواقع ونفس الأمر ، والمراد بالاتحاد فى التصور



يكون بينهما اتحاد في التصور أو تماثل فإن العقل بتجريده المثلين عن  
التشخص في الخارج يرفع التعدد أو تضاييف كما بين العلة والمعلول والسبب  
والمسبب والسفل والعلو والاقول والاكثر فإن العقل يأبى أن لا يجتمعا  
في الذهن (١) وأما الوهمى فهو أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلون  
أن يكونا شيئا واحدا حقيقة بالشخص والنوع كاتحاد المسند اليه في  
قول الشاعر :

سافر تجد عوضا عمن تفارقه وانصب فان لذيد العيش في النصب  
ولا يمكن اتحاد المسند في الجملتين مع اختلاف المسند اليه ويمكن  
اتحاده مع اتحاد المسند اليه فيهما ولكن هذا يكون من باب كمال الاتصال  
لا مما نحن فيه .

والمراد بالتماثل أن يتفقا في الحقيقة ويختلفا بالشخص مع اشتراكهما  
في وصف له نوع اختصاص بهما من صداقة أو نحوها كما سبق في زيد  
شاعر وعمر و كاتب وكتماثل المسند في قول الشاعر :

فيبكي إن نأوا شوقا اليهم ويبكى إن دنوا خوف الفراق  
وكتماثل المسند اليه في قول الآخر :

ولولا كثرة الباكين حولي على إخوانهم لقتلت نفسي  
وما سيكون مثل أخى ولكن أعزى النفس عنده بالتأسي  
والمراد بالتضاييف أن يكونا بحيث لا يمكن تعقل كل منهما بدون  
الآخر كما بين المبادرة الى الفرصة والنهوض الى المراد في قول الشاعر :  
بادر الى الفرصة وانفض لما تريد فيها فهي لا تلبث  
وكما بين الدنيا والقصوى في قوله تعالى ( إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم  
بالعدوة القصوى ) .

(١) (وأما الوهمى فهو أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل .) عرفوا  
الجامع الوهمى أيضا بأنه أمر بسببه يجمع بين الشيئين جمعا اعتباريا غير

بياض ولون صفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله :

(١) ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وأبو إسحق والقمر  
أو تضاد كالسواد والبياض والهمس والجهارة والطيب والنن والحلاوة  
والحموضة والملاسة والخشونة وكالتحرك والسكون والقيام والقيود  
والذهاب والمجيء والاقرار والانكار والايمان والكفر وكالمتصفات  
محسوس باحدى الحواس الظاهرة ، فالجمع بين لوني البياض والصفرة إنما  
هو باعتبار الوهم أما العقل فهو يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت  
جنس اللون مثل البياض والسواد وكذلك الجمع بين الضدين إنما هو  
باعتبار الوهم وأما العقل فيدرك كلا منهما بدون الآخر والمراد بتقابل  
التضاد ما يشمل تقابل الضدين الوجوديين كالسواد والبياض وتقابل  
الايجاب والسلب وتقابل العدم والمملكة كتقابل العمى والبصر والمراد  
بشبه التضاد تقابل الشئيين اللذين لا يتنافيان في ذاتهما ولكن يستلزم كل  
منهما معنى ينافي ما يستلزمه الآخر وقيل إن تقابل التضاد خاص بتقابل  
الضدين الوجوديين وهما اعداهما يدخل في شبه التضاد والخطب في ذلك سهل .  
ومن أمثلة الجامع الوهمي قوله تعالى ( فليضحكوا قليلا وليبكموا  
كثيرا ) ( إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم ) ومنها قول الشاعر :  
المـرـ يـأمل أن يعيش وطول عيش قد يضره  
تفنى بشاشته ويبقى بعد حلو العيش مره  
وقول الآخر :

إذا كنت ذارأي فيكن ذاعزيمه ولا تك بالترداد للرأى مفسدا  
(١) ( ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها . البيت ) هذا من عطف المفردات  
وكلامنا في عطف الجمل .

بذلك كالأبيض والمؤمن والكافر أو شبه تضاد كالسما والارض والسهل والجبل والأول والثاني فإن الوهم ينزل المتضادين والشبهين بهما منزلة المتضادين فيجمع بينهما في الذهن ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد (١) والخيالى أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق وأسبابه مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم صور تتعاقب في خيال وهى فى آخر لا تتراى وكم صورة لا تكاد تلوح فى خيال وهى فى غيره نار على علم كما يحكى أن صاحب سلاح ملك وصائغا وصاحب بقر ومعلم صبية سافروا ذات يوم وواصلوا سير النهار بسير الليل فينبههم فى وحشة الظلام ومقاساة خوف التخبط والضلال طلع عليهم البدر بنوره فأفاض كل منهم فى الثناء عليه وشبهه بأفضل ما فى خزانه صوره فشبهه السلاحى بالترس المذهب يرفع عند الملك والصائغ بالسبيكة من الابريز تفتقر عن وجهها البوتقة والبقر بالجن الأبيض يخرج من قالبه طريا والمعلم برغيف أحمر يصل اليه من بيت ذى مروءة وكما يحكى عن وراق يصف حاله : عيشى أضيق من محبرة

(١) (والخيالى أن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال سابق) أى على العطف فىأتى العطف باعتباره وقد عرفوه أيضا بأنه أمر بسببه يجمع بين الشيئين جمعا اعتباريا مسندا إلى إحدى الحواس الظاهرة ، وهذا كما فى الآية الآتية (أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت) ونحو قول الشاعر:

أعز مكان فى الدنيا سرج سابع وخير جليس فى الزمان كتاب  
وقول الأرجانى :

فبت من وصلك فى لذة	حتى جلا الصبح بحياه
والنجم قد أظبق أجفانه	والنوم قد أطلق أسراه
والليل سيف الفجر فى فرقه	يقتله والديك ينعاه

وجسمي أدق من مسطرة وجاهي أرق من الزجاج وحظي أخفى من شق  
القلم وبدني أضعف من قصبة وطعامي أمر من العفص وشرابي أشد  
سوادا من الخبر وسوء الحال لي ألزم من الصمغ .

ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى التنبيه لأنواع الجامع لاسيما الخيالي  
فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب مانه عقد الأسباب في ذلك كالجمع بين  
الابل والسماء والجبال والارض في قوله تعالى (أفلا ينظرون الى الابل كيف  
خلقت والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض كيف  
سطحت ) بالنسبة الى أهل الوبر فان جل ارتفاعهم في معاشهم من الابل  
فتكون عنايتهم مصروفة اليها وارتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب  
وذلك بنزول المطر فيكثر تقلب وجوههم في السماء ثم لا بد لهم من  
مأوى يؤويهم وحصن يتحصنون به ولا شيء لهم في ذلك كالجبال ثم  
لاغنى لهم لتعذر طول مكثهم في منزل عن التنقل من أرض الى سواها  
فاذا فتش البدوى في خياله وجد صور هذه الاشياء حاضرة فيه على الترتيب  
المذكور بخلاف الحضري فاذا تلا قبل الوقوف على ما ذكرنا ظن الذسق  
لجهله معيبا .

(١) ومن محسنات الوصل تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية وفي المضى

(١) ( ومن محسنات الوصل تناسب الجملتين في الاسمية ... ) قد سبق  
أن الجملة تكون اسمية لافادة الثبوت وتكون فعلية لافادة التجدد وأنه  
متى كان المراد إفادة الثبوت وجبت اسمية الجملة ومتى كان المراد إفادة  
التجدد وجبت فعليتها فلا يراد من عد تناسب الجملتين في ذلك من محسنات  
الوصل إلا أنه إذا اتفق ذلك عند وجود داعيه يكون حسنا في ذاته مع  
وجوبه بالنظر إلى ذلك الداعي الذي يقتضيه لأن واجبات البلاغة يستند  
أكثرها إلى التحسين ولهذا كان كل ماوجب لغة وجب بلاغة ولم يكن كل

والمضارعة إلا لمانع (١) كما إذا أريد بأحدهما التجدد وبالأخرى الثبوت  
كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد دون عمرو وقلت قام زيد  
وعمرو قاعد كما سبق .

ما وجب بلاغة وجب لغة كما هنا فإن العطف مع عدم التناسب في ذلك  
جائز عند النحويين مطلقا وهو المشهور الصحيح عندهم وقيل إن المراد  
من ذلك الاستحسان البديعي وأن محله عند قصد النسبة في الجملتين في  
ضمن أي خصوصية كانت فيجوز في هذا رعاية التناسب وعدمه وتكون  
رعاية التناسب من المحسنات البديعية ولكن هذا إنما يجرى على القول  
بأن الجملة الاسمية لا تفيد الدوام إلا بالقرائن وبأن الجملة الفعلية لا تفيد  
التجدد إلا بالقرائن أيضا فلا يكون لها في ذاتها دلالة على أكثر من الثبوت  
كالجملة الاسمية .

ومن أمثلة رعاية التناسب في ذلك :

أسود إذا ما أبدت الحرب نابها وفي سائر الدهر الغيوث المواطر  
أعطيت حتى تركت الريح حاسرة وجدت حتى كأن الغيث لم يجد  
أخوك الذي إن تدعه للمدة يحبك وإن تغضب إلى السيف يغضب

(١) ( كما إذا أريد بأحدهما التجدد ... ) وقد سبق ذلك في قوله تعالى  
( وإن تدعوهم إلى الهدى لا يتبعوكم سواء عليكم أَدْعَوْتُمْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ )  
أي سواء أجددتم الدعوة أم استمروا عليكم صمتكم عن دعائهم يريد الله  
تعالى معبوداتهم لأن حالهم المستمرة السكوت عن دعوتهم إلى الهدى  
لأنهم يعرفون أنها لا تجيبهم إلى ذلك وإنما هو فرض يقدر الله تعالى  
حدوثه منهم ، وكذلك قوله تعالى ( قالوا أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ )  
لأنهم كانوا يزعمون أن اللعب حالة مستمرة له صلى الله عليه وسلم  
فاستفهموا عن تجدد مجيئه بالحق لهم ، ومنه قول الشاعر :

أَهْدَى إِلَى أَبَوِ الْحُسَيْنِ يَدَا أَرْجُو الثَّوَابَ بِهَا لَدَيْهِ غَدَا

ومما يتصل بهذا الباب القول في الجملة اذا وقعت حالا منتقلة (١) فانها تجيء تارة بالواو وتارة بغير الواو فنقول (٢) أصل الحال المنتقلة أن تكون

وكذاك عادات الكريم إذا أولى يدا حسبت عليه يدا  
ومن محسنات الوصل أيضا التناسب في الاطلاق والتقيد والتناسب  
في الاطلاق كثير ومن التناسب في التقيد :

دنوت تواضعا وعلوت مجدا فشأنك انحدار وارتفاع  
تمام عيني وعين النجم ساهرة وتستحيل وصبغ الليل لم يحل  
بدت قمرًا ومالت خطوط بان وفاحت عنبرا ورنّت غزالا

(١) (فانها تجيء تارة بالواو وتارة بغير الواو) قال بعض الكتّاب في الفصل والوصل إن مجيء الحال كذلك يجري على مقتضى أحكامه النحوية لا على مقتضى مقامات بيانية يصح بها ذكره هنا والحق أن مجيء الحال كذلك يجري على مقتضى مقامات بيانية يجب بها منه بلاغة مالا يجب نحوها وأن كل جملة وقعت حالا ثم امتنعت من الواو فذلك كما قال عبد القاهر لأنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممتها إلى الفعل الأول في إثبات واحد نحو قولك جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة قولك جاءني زيد مسرعا وهذا بخلاف كل جملة وقعت حالا ثم اقتضت الواو فانها لا تكون إلا حيث تكون مستأنفا بها خبرا وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في إثبات واحد وهذا إنما يكون عند قصد الاهتمام بها أو إزالة شك أو إنكار أو نحوهما ولا شك أن مراعاة هذا في الحال من صميم البلاغة وأما النحو فيجعل قولك جاء زيد مسرعا مثل قولك جاء زيد يسرع وجاء زيد وهو يسرع ويصح فيه أن يقال جميعا في حالة واحدة .

(٢) (أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو) تنقسم الحال إلى منتقلة ولازمة نحو جاء زيد يضحك خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وتنقسم أيضا إلى مؤسسة ومؤكدة نحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها

بغير واو لوجوه : الأول أن إعرابها ليس يتبع وما ليس إعرابه يتبع لا يدخله الواو وهذه الواو وإن كانت تسمى واو الحال فإن أصلها العطف الثاني أن الحال في المعنى حكم على ذى الحال كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالاصالة لا في ضمن شيء آخر والحكم بها إنما يحصل في ضمن غيرها فإن الركوب مثلاً في قولنا جاء زيد راكباً محكوم به على زيد لكن لا بالاصالة بل بالتبعية بأن وصل بالمجيء وجعل قيداً له بخلافه في قولنا زيد راكب . الثالث أنها في الحقيقة وصف لذى الحال فلا يدخلها الواو كالنعت فثبت أن أصلها أن تكون بغير واو لكن خوفاً الأصل فيها إذا كانت جملة لأنها بالنظر إليها من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فتحتاج إلى ما يربطها بما جعلت حالاً عنه وكل واحد من الضمير والواو صالح للربط (١) والأصل الضمير بدليل الاختصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت .

وإذا تمهد هذا فنقول الجملة التي تقع حالاً ضربان خالية عن ضمير ماتقع حالاً عنه وغير خالية أما الأولى فيجب أن تكون بالواو لثلاث تصير

هو الحق لا شبهة فيه ، والحال المؤسسة منتقلة أو لازمة هي التي تكون بغير واو في الأصل الغالب والحال المؤكدة هي التي تمتنع الواو فيها وقد قيد الخطيب بالمنتقلة ليحترز من أجل هذا عنها ولكن التي يصح الاحتراز بها عنها هي الحال المؤسسة لا المنتقلة كما لا يخفى .

(١) (والأصل الضمير) يعنى في نظر البلغاء فلا يعدل عنه إلا لنكتة تدعوا إلى زيادة ارتباط بغيره من قصد اهتمام بالحال ونحوه فيؤتي به في جملة مستقلة وتربط بالواو وحدها أو معه أما النجاة فيستوى عندهم الحال المفرد والجملة والربط بالضمير وغيره .

منقطعة عنه غير مرتبطة به <sup>(١)</sup> وكل جملة خالية عن ضمير مايجوز أن ينتصب عنه حال يصح أن تقع حالا عنه اذا كانت مع الواو إلا المصدرة بالمضارع المثبت كقولك جاء زيد ويتكلم عمرو على أن يكون ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتى أن ارتباط مثلها يجب أن يكون بالضمير وحده ، وأما الثانية فتارة يجب أن تكون بالوار وتارة يمتنع ذلك وتارة يترجح أحدهما وتارة يستوي الأمران والواو غير مناف للضمير في إفادة الربط فتعين التنبيه على أسباب الاختلاف فنقول الجملة إن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع الواو كقوله تعالى ( ونذرهم في طغيانهم يعمهون ) وقوله <sup>(٢)</sup> ( ولا تمنن تستكثر ) وقوله ( وسيجنبها الأتقى الذى يؤتى ماله يتزكى ) <sup>(٣)</sup> لأن أصل الحال

(١) ( وكل جملة خالية ... ) يقصد بهذا تقييد وجوب الربط بالواو في الجملة الخالية عن ضمير ذى الحال بأن محله اذا كانت صالحة للربط بالواو بأن تكون غير مصدرة بمضارع مثبت لأن الجملة اذا صدرت به لا يصح ربطها بالواو ويجب ربطها بالضمير .

(٢) ( وقوله ولا تمنن تستكثر ) أى بالرفع على القراءة المتواترة وقد قرئ بالجزم على البدلية .

(٣) ( لأن أصل الحال المفردة أن تدل ... ) هذه نكتة نحوية لا معنى لذكرها هنا وقد سبقت نكته البلاغية عن عبد القاهر ولا يقدر وجوب ربطه بالضمير في بلاغته لأنه ينظر إليه في البلاغة من جهة أنه كان يمكن أن يؤدي بحال مفردة أو جملة إسمية فالعدول اليه لما سبق من نكته البلاغية ولا يفوتنا هنا أن ننبه الى أن نحو جاء زيد يسرع أقوى في إثبات معنى الحال من جاء زيد مسرعا وأن نحو جاء زيد وهو يسرع أقوى في إثبات ذلك منهما وأن كل واحد من ذلك يرجع الى مقام يقتضيه كما قدمنا ، وما



المفردة أن تدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيداً له والمضارع المثبت كذلك أما دلالة على حصول صفة غير ثابتة فلا نه فعل مثبت (١) والفعل المثبت يدل على التجدد وعدم الثبوت كما مر وأما دلالة على المقارنة (٢) فلكونه مضارعاً فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة ولهذا امتنع نحو جاء زيد ويتكلم عمرو كما مر وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب قت وأصك عينه أو وجهه وقول عبد الله بن همام السلولى (٣) فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

ف قيل على حذف المبتدأ أى وأنا أصك عينه وأنا أرهنهم وقيل الأول شاذ والثانى ضرورة وقال الشيخ عبد القاهر ليست الواو فيهما للحال بل هى للعطف وأصك وأرهن بمعنى صككت ورهنت ولكن الغرض من إخراجهما على لفظ الحال أن يحكيما الحال فى أحد الخبرين ويدعيا الآخر على أصله كما فى قوله .

ذكره من دلالة الحال . المفردة على حصول صفة غير ثابتة مبنى على ما قدمه من جعل الكلام فى الحال المنتقلة وقد علمت ما فيه .

(١) ( والفعل المثبت يدل على التجدد ... ) أى على حصول التجدد ودلالته على الحصول بكونه مثبتاً وعلى التجدد بكونه فعلاً .

(٢) ( فلكونه مضارعاً ) والمضارع يدل على الحال فيدل على تلك المقارنة وقد رد هذا بأن تلك المقارنة معناها أن يكون الحال مقارناً لزمان عامله ماضياً كان أو حالاً أو استقبالياً فإن هى من دلالة المضارع على ذلك ؟ .

(٣) ( فلما خشيت أظافيرهم . البيت ) الأظافير جمع أظفار وهى جمع ظفر والمراد به الشوكة والقوة كناية عن الظفر به ، وأرهنهم بضم النون كما رواه الأصمعى والذى أنشده الجوهري وأرهنهم على أن أرهنته بمعنى رهنته .

ولقد أمر علي اللثيم يسبني فضيت ثمت قلت لا يعنيني  
 يبين ذلك أن الفاء قد تجيء مكان الواو في مثله كما في خبر عبد الله بن  
 عتيك فانه ذكر دخوله على أبي رافع اليهودي حصنه ثم قال فانهيت اليه  
 فاذا هو في بيت مظلم لا أدري أين هو من البيت قلت أبا رافع قال من  
 هذا فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف وأنادهش ، فان قوله فأضربه  
 مضارع عطفه بالفاء على ماض لأنه في المعنى ماض ، وإن كان الفعل  
 مضارعا منفيًا فيجوز فيه الأمران من غير ترجيح <sup>(١)</sup> لدلالته على المقارنة  
 لكونه مضارعا وعدم دلالاته على الحصول لكونه منفيًا أما مجيئه بالواو  
 فكقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان <sup>(٢)</sup> بتخفيف النون وقول بعض  
 العرب كنت ولا أخشى بالذيب وقول مسكين الدرامي .

ومما جاء بدون الواو من الشعر في المضارع المثبت :  
 وقد علوت قتود الرحل يسفعي يوم قديمة الجوزاء مسموم  
 ولقد أغتدي يدافع ركني أحوزي ذو ميعة إضريح  
 (١) ( لدلالته على المقارنة . . . ) قد سبق بيان ضعف هذه النكتة  
 والحق أن دخول حرف النفي على المضارع أبعد عن دخوله مع ما قبله  
 في إثبات واحد فلماذا جاز دخول الواو فيه دون المضارع المثبت على أن  
 جمهور النحاة على أن المضارع المنفي لا تدخله الواو كالمضارع المثبت  
 وتأويل ما دخلت عليه من ذلك بتقدير مبتدأ وقد تبع الخطيب في تجويز  
 دخولها عليه صاحب المفصل .

(٢) ( بتخفيف النون ) أما بتشديدها فهو نهي معطوف على ما قبله  
 والحق أن الواو مع التخفيف للعطف أيضا لأنه نفي في معنى النهي  
 ولا يصح أن تكون للحال لأنها تكون حينئذ حالا مؤكدة كما هو ظاهر  
 والحال المؤكدة لا يصح دخول الواو عليها كما سبق .

(١) أكسبته الورق البيض أبا ولقد كان ولا يدعى لأب  
 وقول مالك بن ربيع وكان قد جنى جناية فطلبه مصعب بن الزبير  
 (٢) بغاني مصعب وبنو أبيه فأين أحيد عنهم لا أحيد  
 أقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنني الوعيد  
 وأما مجيئه بغير واو فكقوله تعالى (ومالنا لا تؤمن بالله) وقول  
 عكرمة العبسي .

(٣) مضوا لا يريدون الرواح وغالهم من الدهر أسباب جرين على قدر  
 وقول خالد بن يزيد بن معاوية .  
 لو أن قوما لا ارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا أحجب  
 (٤) وقول الأعشى :

أتينا أصهبان فزلتنا وكنا قبل ذلك في نعيم  
 وكان سفاهة مني وجهلا مسيرى لأسير إلى حميم

(١) (أ كسبته الورق البيض أبا . البيت) الورق بكسر الراء المال  
 من الدراهم ويجمع على أوراق وقد وصف هنا بالجمع كما يقال الدرهم  
 البيض لتعددده في المعنى .

(٢) (بغاني مصعب وبنو أبيه . البيتين) بغاني طلبني ، وأحيد أتحنى ،  
 وأقادوا من دمي قتلوا بدل قتلهم ، وينهنني يزجرني .

(٣) ( مضوا لا يريدون الرواح وغالهم . البيت ) الرواح الرجوع ،  
 وغالهم أهلكتهم ، وقدر باسكان الدال من قدرته قدرا بمعنى قدرته  
 تقديرا يعني أسبابا مقدرة .

(٤) (وقول الأعشى: أتينا أصهبان فزلتنا . البيتين) هو أعشى همدان  
 وكان قد صحب عباد بن ورقاء إلى أصهبان فلم يحمده ، وهزلتنا أضعفتنا ،  
 والحميم الصديق .

كانه قال وكان سفاهة منى وجهلا أن سرت غير سائر الى حميم ، وإن كان ماضيا لفظا أو معنى فكذلك يجوز الأمران من غير ترجيح أما مجيئه بالواو فكقوله تعالى ( أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر ) وقوله تعالى ( أنى يكون لى غلام وكانت امرأتى عاقرا ) وقول امرئ القيس .

(١) أيقنتلى وقد شعفت فؤادها كما شعف المهنوءة الرجل الطالى

وقوله :

(٢) فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل وقوله تعالى ( أوقال أوحى الى ولم يوح اليه شيء ) وقوله ( أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ) (٣) وقول كعب :

لا تأخذنى بأقوال الوشاة ولم أذنب وإن كثرت فى الأفاويل وقوله تعالى ( أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ) (٤) وقول الشاعر :

بانت قطام ولما يحظ ذو مقة منها بوصل ولا إنجاز ميعاد

(١) ( أيقنتلى وقد شعفت فؤادها . البيت ) رواية الديوان أيقنتلى أنى شعفت فؤادها أى غلب حبى قلبها وخالطه ، والمهنوءة المطلية بالقطران ، وشعفها طلائها به يعنى أن حبه بلغ منها كما يبلغ القطران من الناقة المهنوءة فانه يسرى فى جسمها حتى يوجد طعمه فى لحمها .

(٢) ( فجئت وقد نضت لنوم ثيابها . البيت ) نضت نزعت ، واللبسة بكسر اللام اسم هيئة ، والمتفضل الذى يبقى فى ثوب واحد لينام أو يعمل عملا .

(٣) ( وقول كعب : لا تأخذنى بأقوال الوشاة ولم . البيت ) هو لكعب ابن زهير من قصيدته :

بانت سعاد فقلبى اليوم متبول متمم إثرها لم يفد مكبول (٤) ( وقول الشاعر : بانت قطام ولما يحظ ذو مقة . البيت ) قطام

وأما مجيئه بلا واو فكقوله تعالى ( أو جاؤوكم حصرت صدورهم )  
(١) وقول الشاعر

وإني لتعروني لذكراك هـزة      ما انتفض العصفور بلاء القطر  
(٢) وقوله :

أتيناكم قد عمكم حذر العدى      فلتتم بنا أمنا ولم تعدموا نصرا  
(٣) وقوله :

متى أرى الصبح قد لاحت مخاييله      والليل قد مزقت عنه السراويل  
وكقوله تعالى ( فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء ) وقوله  
(ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا) (٤) وقول امرئ القيس .  
فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه

---

اسم امرأة ، والمقمة اسم من ومقه يمقه ومقا ومقه أحبه .

(١) (وقول الشاعر : وإني لتعروني لذكراك هزة . البيت ) هو أبو  
صخر الهزلي ، وهزة بكسر الهاء اسم هيئة .

(٢) (وقوله : أتيناكم قد عمكم حذر العدى . البيت ) حذر العدى خوفهم  
من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والعدى بكسر العين وضمها الاعتداء .

(٣) ( وقوله : متى أرى الصبح قد لاحت مخاييله . البيت ) هو حنيدج  
ابن حنيدج المري ، ومخايل الصبح طلأته ، وسراويل الليل ظلامه شبه بها .

(٤) ( وقول امرئ القيس : فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه ) هو من  
قصيدته ( خليلي مرأى على أم جندب ) :

فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه      يمر كخذروف الوليد المثقب

وهو مما جاء منها في وصف فرسه يعني أنه أدرك طريدته بغير مشقة  
في أول شأوه ، والشأواطلق ، والخذروف الدوارة التي يلعب بها الصبيان .

(١) وقول زهير :

كَأَنَّ فِتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ      نَزَلَ بِهِ حُبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يَحْطَمْ  
(٢) والسبب في أن جاز الأمران فيه إذا كان مثبتاً دلالة على حصول  
صفة غير ثابتة لكونه فعلاً وعدم دلالة على المقارنة لكونه ماضياً ولهذا  
اشتراط أن يكون مع قد ظاهرة أو مقدرة حتى تقر به إلى الحال فيصح  
وقوعه حالا وظاهر هذا يقتضي وجوب الواو في المنفى لا انتفاء المعنيين  
لكنه لم يجب فيه بل كان مثله أما المنفى بلما (٣) فلائها للاستغراق وأما  
المنفى بغيرها فلائها لما دل على انتفاء متقدم وكان الأصل استمرار ذلك  
حصلت الدلالة على المقارنة عند إطلاقه بخلاف المثبت فإن وضع الفعل  
على إفادة التجدد وتحقيق هذا أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب  
بخلاف استمرار الوجود كما بين في غير هذا العلم، وإن كانت الجملة اسمية  
فالمشهور أنه يجوز فيها الأمران ومجيء الواو أولى (٤) أما الأول فلعكس.

(١) ( وقول زهير : كَأَنَّ فِتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ . الْبَيْت ) هو من  
معلقاته ( أَمِنْ أَوْ فِي دِمْنَةٍ لَمْ تَكْلَمْ ) والفتات اسم لما انفقت وتقطع من  
الشيء ، والعين الصوف المصبوغ ، والفناء غيب الثعلب واحده فناء ، يريد  
تشبيه قطع الصوف المصبوغ الذي زينته به الهوادج بحب غيب الثعلب  
في حمرة قبل تحطيمه لئنه إذا حطم تزول حمرة .

(٢) ( والسبب في أن جاز الأمران فيه . . . ) قد سبق بيان ضعفه  
هذه النكتة والحق أن دخول قد أو حرف النفي في ذلك أبعد عن  
دخوله مع ما قبله في إثبات واحد كالمضارع المنفى .

(٣) ( فلائها للاستغراق ) يعني امتداد النفي إلى زمن التكلم .

(٤) ( أما الأول فلعكس ما ذكرناه . . . ) يريد بالأول جواز  
الأمرين فيها وعكس ما ذكره في المصدرة بالماضي المثبت هو أن الجملة

ما ذكرناه في المصدرة بالماضي المثبت فجىء الواو كقوله تعالى (فلا تجعلوا  
 لله أنداداً وأنتم تعلمون) وقوله (ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد)  
 وقول امرئ القيس .

أيقطنني والمشر في مضاجعي ومسونة زرق كأناب أغوال  
 (١) وقوله :

ليالى يدعوني الهوى وأجيبه وأعين من أهوى الى روان  
 والخلو منها كما رواه سيبويه كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه  
 بالرفع وما أنشده أبو على في الاغفال

(٢) ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق  
 (٣) وقول الآخر

ما بال عينك دمعها لا يرقأ

(٤) وقول الآخر

الاسمية تدل على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة  
 لدلالاتها على الدوام والثبوت وقد عرفت ضعف هذه النكتة .

(١) (وقوله : ليالى يدعوني الهوى فأجيبه . البيت) يعنى قول امرئ  
 القيس من قصيدته (لمن طلل أبصرته فشجاني) وروانى جمع رانية وهن  
 مديئات النظر .

(٢) (ولولا جنان الليل ما آب عامر . البيت) هو لسلامة بن جندل  
 وجنان الليل ظلمته ، وسرباله فى الأصل قيضه استعاره لنفسه يعنى أنه  
 لولا ظلمة الليل لقتل ولم يرجع إليه .

(٣) (وقول الآخر: ما بال عينك دمعها لا يرقأ) البال الحال، ولا يرقأ  
 من رقا الدمع أو الدم جف وانقطع .

(٤) (وقول الآخر: ثم راحوا عبق المسك بهم) هو طريقة بن العبد:

ثم راحوا عقب المسك بهم

(١) وأما الثاني فلعدم دلالة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها لاستقلالها بالفائدة فتحسن زيادة رابطتين كدالربط،<sup>(٢)</sup> وقال الشيخ عبد القاهر إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال وجب الواو كقولك جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يحصل بدون هذا الضمير بأن يقال جاءنى زيد يسرع أو مسرعا فالإتيان

ثم راحوا عقب المسك بهم يلحقون الأرض هدا ب الأزر وعقب المسك مصدر عقب بمعنى لصق ، وهداب الأزر ما استرسل منها الى الأرض .

(١) (وأما الثاني فلعدم دلالة الاسمية ...) يعنى بالثاني كون مجيء الواو أولى والمهم فى نكته ظهور قصد الاستئناف فيهما وأما دلالتها على الثبوت فلا تأثير له فى ذلك وكان الأولى عدم ذكره فيه .

(٢) ( وقال الشيخ عبد القاهر إن كان المبتدأ ... ) ماضى من جواز الأمرين فى الجملة الاسمية هو مذهب علماء النحو وهم كما سبق ينظرون الى صحة الكلام فى ذاته ولا خلاف بينهم وبين عبد القاهر فى ذلك كما توهموه لأنه ينظر فيه من جهة البلاغة ويبنى الإتيان بالواو وتركها فى الجملة الاسمية على قصد الاستئناف وعدمه على نحو ما سبق فى الجملة الفعلية ولكن الأصل عنده فى الاسمية أن تكون مبنية على قصد الاستئناف ولا فرق فى هذا عنده بين الجملة المبتدأة بضمير ذى الحال والمبتدأة بغيره إلا بأن الأولى تكون دائماً مقصوداً منها استئناف الإثبات أما الثانية فيجوز أن تأتى على خلاف الأصل فيها فتكون فى تأويل المفرد نحو كلمته فوه الى فى وما أشبه ذلك وكل هذا كما سبق يجرى على اختلاف حال المخاطب فى الإنكار وغيره وهذه اعتبارات أخرى غير تلك الاعتبارات النحوية .



به يشعر بقصد الاستئناف المنافي للاتصال فلا يصلح لأن يستقل بإفادة الربط فتجب الواو وقال أيضا (١) إن جعل نحو على كتفه سيف بتقديم الظرف حالا عن شئ. كما في قولنا جاء زيد على كتفه سيف كثر فيها أن تجي. بغير واو كقول بشار :

(٢) إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازي على سواد  
يعنى على بقية من الليل وقول أبي الصلت عبد الله الثقفي يمدح ابن  
ذى يزن .

(٣) فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفقاً فى رأس غمدان داراً منك محلاً لا  
(٤) وقول الآخر

لقد صبرت للذل أعواد منبر تقوم عليها فى يدك قضيب  
ثم قال والوجه أن يقدر الاسم فى الأمثلة مرتفعاً بالظرف فانه جائز  
باتفاق من صاحب الكتاب وأبى الحسن (٥) لاعتماده على ما قبله ثم اختار  
(١) (إن جعل نحو على كتفه سيف) أى من كل جملة اسمية خبرها  
جار ومجرور متقدم .

(٢) (إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها . البيت) أنكر ونكر بكسر العين  
واستنكر بمعنى كره ، وخروجه مع البازي كناية عن تبكيه فتكون جملة  
على سواد حالا مؤكدة له وقد سبق أن موضوع هذا الفصل الحال .  
المؤسسة لا المؤكدة .

(٣) ( فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفقاً . البيت ) مرتفقاً متكئاً  
ومحلاً لا كثير حلولها لكرم صاحبها .

(٤) (وقول الآخر : لقد صبرت للذل أعواد منبر . البيت) هو لأبى  
وائله بن خليفة السدوسي يهجو به عبد الملك بن المهلب .  
(٥) ( لاعتماده على ما قبله ) يعنى به صاحب الحال .

أن يكون الظرف هنا خاصة في تقدير اسم فاعل وجوز أيضا أن يكون في تقدير فعل ماض مع قد ومنع أن يكون في تقدير فعل مضارع ولعله إنما اختار تقديره باسم فاعل لرجوع الحال حينئذ إلى أصلها في الأفراد ولهذا كثر مجيئها بلا واو وإنما جوز التقدير بفعل ماض أيضا لمجيئها بالواو قليلا (١) وإنما منع التقدير بفعل مضارع لأنه لو جاز التقدير به لامتنع مجيئها بالواو ثم قال وربما يحسن مجيء الاسم بلا واو لدخول حرف على المبتدأ (٢) كما في قوله :

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنى حوالى الأسود الحوارد  
فانه لولا دخول كأن عليه لم يحسن الكلام إلا بالواو كقولك عسى  
أن تبصريني وبنى حوالى الأسود ثم قال وشبيه بهذا أن تقع حالا بعقب  
المفرد (٣) فيلطف مكانها بخلاف مالهو أفردت كقول ابن الرومي :  
(٤) والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم

- 
- (١) ( وإنما منع التقدير بفعل مضارع ... ) الحق أنه يجوز تقديره أيضا وأن هذا لا يمنع منه كما لم يمنع من تقدير المفرد .  
(٢) ( كما في قوله : فقلت عسى أن تبصريني كأنما . البيت ) هو الفرزدق يخاطب امرأة عزلته في اعتناؤه يذنيه ، والحوارد الغضاب .  
(٣) ( فيلطف مكانها ) يعنى بغير الواو .  
(٤) ( والله يبقيك لنا سالما . البيت ) يدعو له بأن يبقى سالما مشتملا عليه .  
التبجيل والتعظيم اشتغال البرد على لابسها وقد ثناه باعتبار لفظ التبجيل والتعظيم وإن كان معناهما واحدا .

## القول في الایجاز والاطناب والمساواة

(١) قال السكاكي أما الایجاز والاطناب فليكونهما نسبیین لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفی مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم ولا بد من الاعتراف بذلك مقيسا عليه ونسبه متعارف الأوساط وإنه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم (٢) فالایجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات

## الایجاز والاطناب والمساواة

(١) ( قال السكاكي أما الایجاز والاطناب ... ) إنما كان الایجاز والاطناب نسبیین لأن الكلام الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة الى كلام أزيد منه والكلام المطنّب إنما يكون مطنّبا بالنسبة الى كلام أنقص منه وكذلك المساواة أيضا من الأمور النسبية مثل الایجاز والاطناب ولما كان هذا شأن هذه الأمور لم يتيسر الكلام فيها إلا بترك التحقيق والتعيين إذ لا يمكن تعيين مقدار من الكلام للایجاز ومقدار منه للاطناب إذ رب كلام موجز يكون مطنّبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس فلا بد من شيء يضبطهما في الجملة وأقرب شيء يرجع اليه في ذلك هو الكلام العرفي وهو كلام أوساط الناس في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند معاملاتهم ومحاوراتهم ولا بد من الاعتراف بكلامهم لأن أكثر الناس منهم ولا شك أن قياس الایجاز والاطناب به يعينهما في الجملة لانضباطه وقلة التفارقات بين أفرادهم وأوساط الناس هم الذين لم يصلوا الى رتبة البلاغة ولم ينحطوا الى حالة الفهاة فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الاعراب من غير مراعاة ما يقتضيه الحال في البلاغة والفصاحة .

(٢) ( فالایجاز هو أداء المقصود ... ) لم يذكر السكاكي المساواة هنا

متعارف الأوساط والاطناب هو أداؤه بأكثر من عباراته سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة الى الجمل أو الى غير الجمل (١) ثم قال الاختصار لكونه من الأمور النسبية يرجع في بيان دعواه الى ما سبق تارة والى كون

وفيما سبق لأنها على ذلك تكون هي متعارف الأوساط وهو يرى أنه لافضيلة لكلام الأوساط وأنه لا يحمد منهم ولا يذم فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون بليغا مثله لعدم اشتماله على نكتة يعتد بها وهذا إنما يمنع بلاغته من جهة المساواة ولا يمنع بلاغته من جهات البلاغة الأخرى اذا اشتمل عليها وقيل إن المساواة من البليغ اذا اقتضاها المقام بأن كان المخاطب من الأوساط تعد من البلاغة مثل الإيجاز والاطناب والحق أنه لا بلاغة فيها لأنها كما سيأتي عبارة عن دلالة المطابقة وهي دلالة وضعية لا شأن فيها للبلاغة وقال ابن يعقوب إن عدول البليغ عن الإيجاز الى المساواة يصيرها إطنابا وعن الاطناب اليها يصيرها إيجازا فتخرج في الحالين عن أن تكون متعارف الأوساط ولا تكون من البليغ مثلها من غير البليغ ولا يخفى ضعف ذلك أيضا لأن المساواة ذات حقيقة مستقلة عن الإيجاز والاطناب فلا يمكن أن تصير منهما بهذا الاعتبار (١) ثم قال الاختصار لكونه من الأمور النسبية يرجع في بيان دعواه (٠٠٠) أى معناه فيعرف بتمريف آخره كون الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر كما في قوله تعالى (رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيئا) فهو إيجاز بالنسبة الى ما يقتضيه ظاهر مقام انقراض الشيب من بسط الكلام فيه غاية البسط وإن لم يكن إيجازا بالنسبة الى متعارف الأوساط في ذلك وهو قولهم يارب شخت بل هو إطناب بالنسبة اليه وإنما اعتبر فيه أن يكون أقل مما يقتضيه المقام ظاهرا لأنه اذا كان أقل مما يقتضيه المقام تحقيقا لم يكن من البلاغة فى شيء .

المقام خليقا بأبسط مما ذكر الخصى (١) وفيه نظر لأن كون الشيء نسبيا لا يقتضى أن لا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي ثم البناء على متعارف الأوساط والبسط الذي يكون المقصود جديرا به (٢) رد إلى جهالة فكيف يصلح للتعريف والأقرب أن يقال المقول من طرق التعبير عن المعنى هو (٣) تأدية أصل المراد بالفظ مساو له أو ناقص

(١) (وفيه نظر لأن كون الشيء نسبيا...) (يعنى بهذا أن كون الشيء نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه كما صرح بذلك فى التلخيص وقد أجاب عنه السعد التفتازانى بأن السكاكى لم يرد بذلك تعسر بيان معناه بدليل أنه بين بعد هذا معناها بما بينه به وإنما أراد كما سبق تعسر التحقيق والتعيين فى أن هذا القدر إيجاز وذلك إطناب ولا يخفى أنه بعد البناء على متعارف الأوساط يتعين الإيجاز والإطناب من هذه الناحية أيضا فلا يصح حمل تعسر التحقيق عليها كما لا يصح حمله على بيان معناها .

(٢) (رد إلى جهالة) لأن متعارف الأوساط يختلف باختلاف طبقاتهم وكذلك المقامات المقتضية لبسط الكلام غير منضبطة وقد أجيب عن الأول بأنه يراد من متعارف الأوساط حد معلوم من الكلام تجرى فيه الألفاظ على قدر المعانى لعدم قدرتهم على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات وإذا كان هذا هو المراد من متعارف الأوساط لم يكن هناك خلاف بين السكاكى والخطيب فيما يقاس به الإيجاز والإطناب ولا حاجة إلى إطالة الكلام فى تلك المباحثات كما أن الإطلاق الثانى الذى ذكره السكاكى للإيجاز ليس عندى إلا إطلاقا مجازيا ولا يراد به ذكر ضابط آخر للإيجاز بعد ضبطه بالاضافة إلى متعارف الأوساط كما فهم الخطيب وأفد كفا فى غنى عن كل هذا التطويل لو لم يشته عليه الأمر فيما حكاه من كلام السكاكى .

(٣) (هو تأدية أصل المراد...) إضافة أصل إلى المراد إضافة يمانية

عنه واف أو زائد عليه لفائدة والمراد بالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لاناقصا عنه بحذف أو غيره كما سيأتى ولا زائدا عليه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض كما سيأتى وقوانا واف احتراز عن الإخلال وهو أن يكون اللفظ قاصرا عن أداء المعنى كقول عروة بن الورد :

عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعذرا

فانه أراد إذ يقتلون نفوسهم في السلم ، وقول الحرث بن حنظلة :

(١) والعيش خير في ظلال النوك ممن عاش كدا

فانه أراد العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في

وقيل إنما زاد لفظ الأصل لأن المعتبر في المساواة والإيجاز والاطناب هو المعنى الأول وهو المعنى الذى يقصد المتكلم إفادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار الخصوصيات ، وتأدية أصل المراد بلفظ مساو له هو المساواة ، وتأديته بلفظ ناقص عنه واف هو الإيجاز ، وتأديته بلفظ زائد عليه لفائدة هو الاطناب ، ولا يلزم في الاطناب أن يكون معناه مستفادا مما قبله وإنما المعول فيه على إفادته من المعنى ما يزيد على متعارف الأوساط وقد ذكر السبكي أن الخطيب في حكمه بقبول المساواة كالأيجاز والاطناب يخالف السكاكى فيما سبق من جعله لها غير مقبولة وأنها إنما يقاس بها الإيجاز والاطناب المقبولان والحق أن السكاكى لا يخالف الخطيب في قبول المساواة إذا اقتضاها المقام وهو لم يحكم فيما سبق إلا بأنها لا تحمد في باب البلاغة ولا تدم وهذا لا ينافى قبولها وصحتها عنده إذا كان المقام مقتضيا لها لأن قبولها بهذا المعنى لا يمنع كونها غير محمودة في باب البلاغة .

(١) (والعيش خير... البيت) النوك الحق والجهالة وإضافة الظلال

إليه من إضافة المشبه به إلى المشبه .

ظلال العقل فأخل كما ترى وقولنا لفائدة احتراز من شيئين أحدهما التطويل وهو أن لا يتعين الزائد في الكلام (١) كقوله :

وألفى قولها كذبا ومينا

فان الكذب والمين واحد ، وثانيهما ما يشتمل على الحشو والحشو ما يتعين أنه الزائد وهو ضربان أحدهما ما يفسد المعنى كقول أبي الطيب (٢) ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب

فان لفظ الندى فيه حشو يفسد المعنى لأن المعنى أنه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى لأن الشجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أعاذل عاجل ما أشتهى أحب من الأكرار

لأنه أراد عاجل ما أشتهى مع القلة أحب إلى من الأكرار المبطيء . (١) ( كقوله : وألفى قولها كذبا ومينا ) هو عدى بن زيد العبادى :

وقد دت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذبا ومينا

وقد دت قطعت ، والأديم الجلد ، والراهشان عرقان في باطن الذراعين ، وروى كذبا مينا فلا يكون فيه تطويل وقيل إنه لا تطويل فيه على الرواية الأولى لأن القصد منه التأكيد والمقام يقتضيه .

(٢) ( ولا فضل فيها للشجاعة والندى . البيت ) شعوب علم جنس للمنية فهو ممنوع من الصرف وإنما جر بالكسرة لاجل القافية وقد ذكر السبكي أن لفظ الندى في البيت ليس زيادة لفظ لمعنى مدلول لغيره حتى يكون حشوا وإنما هو إتيان بلفظ لمعناه وإن كان في مقامه فاسدا وقد أجيب عنه بأن المراد من الحشو أن يؤتى بما لا يحتاج إليه ولو لم يكن معناه مدلول لغيره فيشمل هذا ونحوه .

الاقدام فلم يكن لشجاعته فضل بخلاف الباذل ماله فانه اذا علم أنه يموت  
هان عليه بذله ولهذا يقول اذا عوتب فيه كيف لا أبذل مالا أبقي له أني  
أثق بالتمتع بهذا المال وعليه قول طرفة :

فان كنت لا تستطيع دفع منيتي فذرني أبادرها بما ملكت يدي  
وقول ميار :

فكل إن أكلت وأطعم أخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل  
فلو علم أنه يخلد ثم جاد بماله كان جوده أفضل فالشجاعة لولا الموت  
لم تحمد والندى بالضد وأجيب عنه بأن المراد في البيت بذل النفس لا بذل  
المال كما قال مسلم بن الوليد :

يجود بالنفس إن ضن الجواد بها والجود بالنفس أقصى غاية الجود  
ورد بأن لفظ الندى لا يكاد يستعمل في بذل النفس وإن استعمل  
فعلى وجه الاضافة فأما مطلقا فلا يفيد إلا بذل المال ، والثاني مالا يفسد  
المعنى (١) كقوله .

ذكرت أخى فعاودنى صداع الرأس والوصب  
فان لفظ الرأس فيه حشو لا فائدة فيه لأن الصداع لا يستعمل إلا  
في الرأس وليس بمفسد للمعنى وقول زهير  
وأعلم علم اليوم والامس قبله ولكنى عن علم مافى غد عمي  
فان قوله قبله مستغنى عنه غير مفسد (٢) وقول أبى عدى :

(١) (كقوله : ذكرت أخى فعاودنى . البيت) هو أبو العيال الهذلى  
والصداع وجع الرأس ، والوصب المرض والوجع الدائم ، وقد أخذ  
عليه أيضا أن اذا كر لما فات من محبوب يوصف بألم القلب واحتراقه  
لا بصداع الرأس .

(٢) (وقول أبى عدى : نحن الرؤوس وما الرؤوس إذا سمت . البيت) .



نحن الرؤوس وما الرؤوس اذا سمت في المجد للآقوام كالأذئاب  
فان قوله للآقوام حشولا فائدة فيه مع أنه غير مفسد ، واعلم أنه قد تشبه  
الحال على الناظر لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته فيعد من الزائد على  
أصل المراد ما ليس منه كما مثله بعض الناس <sup>(٢)</sup> بقول القائل :

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو مسح  
وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادى الذى هو رائح  
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطى الأباطح  
يبين أنه ليس منه ما ذكره الشيخ عبيد القاهر فى شرحه قال أول  
ما يلقاك من محاسن هذا الشعر أنه قال ولما قضينا من منى كل حاجة فعبر  
عن قضاء جميع المناسك فرائضها وسننها بطريق العموم الذى هو أحد  
طرق الاختصار ثم نبه بقوله ومسح بالأركان من هو مسح على طواف  
الوداع الذى هو آخر الأمر ودليل المسير الذى هو مقصوده من الشعر ثم  
قال وشدت البيت فوصل بذكر مسح الأركان ما أوليه من زم الركاب  
هو عبد الله بن عمر بن عبد الله العبلى الأموى ، والرؤوس جمع رأس وهو  
ما يلى الرقبة من أعلاها أو أعلى الشئ مطلقا .

(١) (بقول القائل : ولما قضينا من منى كل حاجة . الأبيات ) هو  
كثير عزة وقيل إنه ابن الطثرية وقد زعم من عده من الزائد على أصل  
المراد أن أصل المراد فيه ولما رجعنا من منى أخذنا فى الكلام ، ودهم  
المهاري سودها جمع مهريه لأن أصلها من مهرة ، والغادى الذى يسير  
فى أول النهار ضد الرائح ، والأباطح جمع بطحاء وهى كل مسيل واسع  
فيه رمل ودقاق الحصى .

هذا وقد قيد ابن مالك فى المصباح هذا الحشو بما ليس فيه بديع  
فان كان فيه بديع حسن كقول المتنبي .

وركوب الركبان ثم دل بلفظ الأطراف على الصفة التي تختص بها الرفاق في السفر من التصرف في فنون القول وشجون الحديث أو ماهو عادة المتطرفين من الإشارة والتلويح والرمز والایماء وأنبا بذلك عن طيب النفوس وقوة النشاط وفضل الاغتباط كما توجهه ألفة الأصحاب وأنسة الاحباب ويأيق بحال من وفق لقضاء العباداة الشريفة ورجا حسن الاياب وتنسم روائح الاحبة والأوطان واستماع النهای والتجایا من الحلان والاخوان ثم زان ذلك كله باستعارة لطيفة حيث قال وسالت بأعناق المطى الأباطح فنبه بذلك على سرعة السير ووطاة الظهر وفي ذلك ما يؤكد ما قبله لأن الظهور اذا كانت وطية وكان سيرها سهلا سريعا زاد ذلك في نشاط الركبان فيزداد الحديث طيبا ثم قال بأعناق المطى ولم يقل بالمطى لأن السرعة والبطء في سير الابل يظهر ان غالبا في أعناقها ويتبين أمرها

وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما

وأما قوله في كافور :

ترعرع الملك الأستاذ مكتملا قبل اكتمال أديبا قبل تأديب  
ف قيل فيه إن ذكر الأستاذ بعد الملك مفسد ينقص المدح وقد  
اعتذر عنه بأن الأستاذ صار لكافور كاللقب الذي لا يريد تغييره لأنه  
كان مدبر الأمر ولد الاخشيذ يفتخر بخدمته .

وكان على الخطيب أن يذكر مقام كل من المساواة والايجاز  
والاطناب ، ومقام المساواة هو مقام الاتيان بالاصل حيث لا مقتضى  
للعُدول عنه وقد عرفت قيمة هذه النكتة وأنها لا تلحق بالبلاغة المساواة  
ولا غيرها ، ومقام الايجاز هو مقام حذف أحد المسندين أو المتعلقات ،  
ومقام الاطناب يكون بضد ذلك من قصد التقرير أو زيادة الايضاح  
أو رعاية الفاصلة أو بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب ولذلك مواضع

من هوائها وصدورها وسائر أجزائها تستند اليها في الحركة وتتبعها في  
الثقل والخفة

### القسم الأول المساواة

كقوله تعالى ( ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله ) وقوله ( وإذا رأيت  
الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره )  
وقول النابغة الذبياني :

(١) فانك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المتأى عنك واسع

كالمدح والهجم والوعظ والارشاد ونحو ذلك .

(١) ( فانك كالليل الذي هو مدركي . البيت ) المتأى مكان الانتفاء  
وهو البعد وإطلاق السعة عليه مجاز مرسل علاقته المجاورة لأن الموصوف  
بالسعة في الحقيقة هو مسافة ما بين المخاطب ومكان البعد الذي لجأ إليه الشاعر .  
هذا ولا يقدح في المساواة حذف المستثنى منه كما في الآية الأولى  
ولا حذف جواب الشرط على نحو ما في البيت ولا نحو ذلك مما يكون  
اعتبار الحذف فيه لرعاية الاعراب ولا يفتقر إليه في تأدية أصل المراد  
بحيث إنه لو صرح به يكون من الحشو نعم يقدح في عدم ما في الآية من  
المساواة أنه تذييل لقوله قبله ومكر السيئ . اللهم إلا أن ينظر إليه في ذاته  
بقطع النظر عما قبله .

وهذه أمثلة شعرية من المساواة :

ومهما يكن عند امرئ من خليقة	وإن خالها تخفى على الناس تعلم
إذا أنت لم تقصر عن الجهل والخنا	أصبحت حليماً أو أصابك جاهل
ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلاً	ويأتيك بالأخبار من لم تزود
ما زال يسبق حتى قال حسده	له طريق إلى العلياء مختصر

## القسم الثاني الايجاز

وهو ضربان (١) أحدهما إيجاز القصر وهو ما ليس بحذف كقوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) (٢) فانه لا حذف فيه مع أن معناه كثير يزيد على لفظه لأن المراد به أن الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعياله قويا الى أن لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم وفضله على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل أنفى للقتل من وجوه أحدها أن عدة حروف ما يناظره منه وهو في القصاص حياة عشرة في التلفظ وعدة حروفه أربعة عشر وثانيها ما فيه من التصريح بالمطلوب الذي هو الحياة بالنص عليها فيكون أجز عن القتل بغير حق لكونه أدعى الى الاقتصاص وثالثها ما يفيد تنكير حياة من التعظيم أو النوعية كما سبق ورابعها اطراده بخلاف قولهم فان القتل الذي ينفي القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره وخامسها سلامته من التكرار الذي هو من عيوب الكلام بخلاف قولهم وسادسها استغناؤه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم (٣) فان تقديره القتل أنفى للقتل من

---

(١) (أحدهما إيجاز القصر ...) بكسر القاف وفتح الصاد وإن كان المشهور فتح القاف وسكون الصاد وكثرة المعاني مع قصر الالفاظ تأتي من أن اللفظ لا يقتصر على دلالة واحدة بل تتنوع دلالاته ويدل بالتضمن أو الالتزام على أكثر مما يدل عليه بالمطابقة .

(٢) (فانه لا حذف فيه) أى ليس فيه شئ محذوف مما يؤدي به أصل المراد أما متعاق الجار والمجرور فان تقديره لرعاية الاعراب على نحو ما سبق.

(٣) (فان تقديره أنفى للقتل من تركه) اعترض هذا بأنه تقدير

تركه وسابعها أن القصاص ضد الحياة فالجمع بينهما إطباق كما سيأتي وثامنها جعل القصاص كالمنبع والمعدن للحياة بإدخال في عليه على ما تقدم ومنه قوله تعالى (هدي للمتقين) أي هدي للضالين الصائرين إلى الهدى بعد الضلال وحسنه التوصل إلى تسميه الشيء باسم ما يؤول إليه وإلى تصدير السورة بذكر أولياء الله تعالى وقوله (أتنبثون الله بما لا يعلم) أي بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلق بثبوتة نفيا للملزوم بنفي اللازم وكذا قوله تعالى (مالظالمين من حليم ولا شفيع يطاع) أي لا شفاعة ولا طاعة على أسلوب (١) قوله

على لاحب لا يهتدى بمناره

أي لا منار ولا اهتداء، (٢) وقوله :

ولا ترى الضب بها ينجحر

إعراي كتقدير متعلق الجار والمجرور في الآية على أن أفعل التفضيل ليس على بابه في هذا التقدير فلا يكون هناك حاجة إليه فالأحسن أن يقدر أنفى للقتل من كل زاجر فلا يكون تقديرا إعرايا فقط بل يتوقف عليه أصل المراد أيضا ويكون أفعل التفضيل فيه على بابه .

(١) (قوله : على لاحب لا يهتدى بمناره) هو لامرئ القيس من قصيدته (سما لك شوق بعد ما كان أقصرا) .

على لاحب لا يهتدى بمناره إذا سافه العود النباطي جرجرا واللاحب الطريق يمشى على جهة ، ومناره ما يجعل عليه من علامة ، وسافه شمه ، والعود الجمل المسن ، والنباطي الضخم منسوب إلى النبط ، وجرجر رغا وضج وإنما يرغو الجمل لمعرفة يبعد الطريق .

(٢) (وقوله : ولا ترى الضب بها ينجحر) هو لأوس بن حجر :

لا يفزع الأرنب أهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر

أى لا ضب ولا انبحار ومن أمثلة الايجاز أيضا قوله تعالى فيما  
يخاطب به النبي عليه الصلاة والسلام (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض  
عن الجاهلين) فانه جمع فيه مكارم الأخلاق لأن قوله خذ العفو أمر  
باصلاح قوة الشهوة فان العفو ضد الجهد <sup>(١)</sup> قال الشاعر :

خذى العفو منى تستديمي مودتى

أى خذ ما تيسر أخذه وتسهل وقوله (وأعرض عن الجاهلين) أمر  
باصلاح قوة الغضب أى أعرض عن السفهاء واحلم عنهم ولا تكافئهم  
على أفعالهم هذا ما يرجع اليه منها وأما ما يرجع الى أمته فدل عليه بقوله  
وأمر بالعرف أى بالمعروف والجميل من الأفعال ولهذا قال جعفر الصادق  
رضى الله عنه فيما روى عنه أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم بمكارم  
الأخلاق وليس فى القرآن آية أجمع لها من هذه الآية ومنها قول  
الشرىف الرضى :

<sup>(٢)</sup> مالوا الى شعب الرحال وأسندوا أيدى الطعان الى قلوب تخفق  
فانه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة فى أثناء وصفهم بالغرام

يصف مفازة عناها فى شعره بأنها غير مطروقة للناس فلا يوجد ما يفرع  
أرانبها أو ينجر به ضبها أى يدخل فى جحره

(١) (قال الشاعر: خذ العفو منى تستديمي مودتى) هو أسما بن خارجة  
الفزارى وقيل إنه أبو الأسود الدؤلى وليس بصحيح :

خذ العفو منى تستديمي مودتى ولا تنطقى فى سورتى حين أغضب  
وسورة الشىء شدته

(٢) (مالوا الى شعب الرحال وأسندوا البيت) شعب الرحال خشبها  
وميلهم اليها عبارة عن ارتحالهم وركوبهم عليها ، وتخفق تضطرب لفراق  
الأحبة .

عبر عن ذلك بقوله أيدى الطعان ومنه ما كتب عمرو بن مسعدة عن المأمون لرجل يعنى به الى بعض العمال حيث أمره أن يختصر كتابه ما أمكن : كتابي اليك كتاب واثق بمن كتب اليه معنى بمن كتب له ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله .

والضرب الثانى إيجاز الحذف وهو ما يكون بحذف والمحدوف إما جنم جملة أو جملة أو أكثر من جملة والأول إما مضاف كقوله تعالى (واسأل القرية) أى أهلها وكقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) أى تناولها لأن الحكم الشرعى إنما يتعلق بالأفعال دون الأجرام وقوله (حرمناعليهم طيبات أحلت لهم) أى تناول طيبات أحل لهم تناولها وتقدير التناول أولى من تقدير الأكل ليدخل فيه شرب ألبان الابل فانها من جملة ما حرمت عليهم وقوله (وأنعام حرمت ظهورها) أى منافع ظهورها وتقدير المنافع أولى من تقدير الركوب لأنهم حرموا ركوبها وتحميلها وكقوله تعالى (لمن كان يرجو الله) أى رحمة الله وقوله (يخافون ربهم) أى عذاب ربهم وقد ظهر هذان المضافان فى قوله (يرجون رحمة ويخافون عذابه) وإما موصوف (١) كقوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

أى أنا ابن رجل جلا ، وإما صفة نحو (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة

(١) ( كقوله : أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ) هو عبد الله بن عمر العرجى

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى

والثنايا جمع ثنية وهى الطريق فى أعلى الجبال أو المرقى الصعب منها ، والعمامة عمامة الحرب وهى البيضة ، وتقديره أنا ابن رجل جلا مبنى على القول بجواز حذف موصوف الجملة مطلقا وقيل إنه لا يجوز إلا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى نحو قولهم مناظن أى فريق ظنن ، وهذا

غصبا) أى كل سفينة صحيحة أو صالحة أو نحو ذلك بدليل ما قبله وقد جاء ذلك المذكور فى بعض القراآت قال سعيد بن جبير كان ابن عباس رضى الله عنهما يقرأ وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا،<sup>(١)</sup> وإما شرط كما سبق ، وإما جواب شرط وهو ضربان أحدهما أن يحذف لمجرد الاختصار كقوله تعالى ( وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون ) أى أعرضوا<sup>(٢)</sup> بدليل قوله بعده إلا كانوا عنها معرضين وكقوله تعالى ( ولو أن قرآنا سیرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى ) أى لكان هذا القرآن وكقوله تعالى ( قل أرايتم إن كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من بنى إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم ) أى أستم الظالمين بدليل قوله بعده إن الله لا يهدى القوم الظالمين<sup>(٣)</sup> والثانى أن يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف أولتذهب نفس السامع كله على أن جلا فعل وفاعل وقيل إنه علم لرجل فلا يكون فيه حذف ولكنه بعيد .

(١) ( وإما شرط كما سبق ) أى فى باب الانشاء من تقدير الشرط فى جواب التمنى والاستفهام والأمر والنهي .

(٢) ( بدليل قوله بعده إلا كانوا عنها معرضين ) قيل إنه على هذا يكون تقدير الجواب رعاية للأعراب فيكون من المساواة كما سبق فى بيت النابغة وأجيب بأن جواب الشرط فى البيت دليله متقدم عليه فأغنى عنه عرفا حتى إن الكوفيين يرون فى مثله أن الجواب هو المتقدم وهذا بخلاف جواب الشرط فى الآية .

(٣) ( والثانى أن يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف ) وهذه النكتة تفوت مع التصريح به ولا يفيدها ما يقدرونه فى ذلك من نحو تقديرهم لرأيت أمرا عظيما فى قوله تعالى ( ولو ترى إذ وقفوا )



كل مذهب ممكن فلا يتصور مطلوباً أو مكروهاً إلا يجوز أن يكون الأمر أعظم منه ولو عين شيء اقتصر عليه وربما خف أمره عنده كقوله (وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طيِّبتم فادخلوها خالدين) وكقوله (ولو ترى إذ وقفوا على النار) (ولو ترى إذ وقفوا على ربهم) (ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم) ، قال السكاكي رحمه الله ولهذا المعنى حذف الصلة من قولهم <sup>(١)</sup> جاء بعد اللتيا والتي أي المشار إليه بهما وهي المحنة والشدائد قد بلغت شدتها وفضاعة شأنها مبلغاً يبهت الواصف معه حتى لا يحير بينت شفة <sup>(٢)</sup> وإما غير ذلك كقوله تعالى (لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل) أي ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده ومن هذا الضرب قوله تعالى (رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً) لأن أصله يارب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً <sup>(٣)</sup> وعده السكاكي من القسم الثاني لأنه تقدير تقريبي والجواب الحقيقي شيء مخصوص حذف لإظهار فظاعته

(١) (جاء بعد اللتيا والتي) اللتيا تصغير التي ويكنى بها عن الداهية الكبيرة ويكنى بالتي عن الداهية الصغيرة وذلك مثل أصله فيما قيل أن رجلاً من جدس تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها شدائد وكان يعبر عنها بالتصغير ثم تزوج امرأة طويلة فقاسى منها ضعف ما قاساه من الصغيرة فطلقها وقال بعد اللتيا والتي لا أنزوج أبداً

(٢) (وإما غير ذلك ...) أي من أجزاء الجملة كالمسند إليه والمسند والمفعول وغير هذا مما مر في الأبواب السابقة ، والمحذوف في قوله تعالى (لا يستوى منكم ...) الواو مع ما عطفت ودليله بعده قوله (أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا)

(٣) (وعده السكاكي من القسم الثاني من الإيجاز) وهو الذي يكون

من الایجاز علی مافسره ذاهبا الی أنه وإن اشتمل علی بسط فان انقراض الشباب وإمام المشیب جديران بأبسط منه ثم ذکر فیہ لطائف یتوقف بیانها علی النظر فی أصل المعنی ومرتبه الأولى ثم أفاد أن مرتبه الأولى یاربی قد شخت فان الشیخوخة مشتملة علی ضعف البدن وشیب الرأس ثم ترکت هذه المرتبه لتوخی مزید التقرير الی تفصیلها فی ضعف بدنی وشاب رأسی ثم ترک التصريح بضعف بدنی الی الکناية بوهنت عظام بدنی لما سیأتی أن الکناية أبلغ من التصريح ثم لقصد مرتبه رابعة أبلغ من التقرير بنیت الکناية علی المبتدأ فحصل أنا وھنت عظام بدنی ثم لقصد مرتبه خامسة أبلغ أدخلت إن علی المبتدأ فحصل إني وھنت عظام بدنی ثم لطلب تقرير أن الواھن عظام بدنه قصد مرتبه سادسة وهی سلوک طریقى الاجمال والتفصیل فحصل إني وھنت العظام من بدنی ثم لطلب مزید اختصاص العظام به قصد مرتبه سابعة وهی ترک توسیط البدن فحصل إني وھنت العظام منى ثم لطلب شمول الوھن العظام فردا فردا قصدت مرتبه ثامنة وهی ترک الجمع الی الافراد (١) لصحة حصول وھن المجموع بوهن البعض دون کل فرد فحصل ماترى وھكذا ترکت الحقیقة فی شاب رأسی الی الاستعاره فی اشتعل شیب رأسی لما سیأتی أن الاستعاره أبلغ من الحقیقة ثم ترکت هذه المرتبه الی تحویل الاسناد الی الرأس

مقامه خلیقا بأبسط مما ذکر فیہ

(١) ( لصحة حصول وھن المجموع بوهن البعض . . . ) یعنی أنه لو قیل وھن العظام منى لصح مع وھن بعض العظام بخلاف وھن العظام لأن آل فیہا للاستغراق فلا یخرج عنها فرد من الافراد

وتفسيره بشيئا لأنها أبان من جهات إحداها إسناد الاشتعال الى الرأس  
 لافادة شمول الشيب الرأس إذ وزان اشتعل شيب رأسى واشتعل رأسى  
 شيئا وزان اشتعل النار فى بيتى واشتعل بيتى نارا والفرق نير وثانيتها  
 الاجمال والتفصيل فى طريق التمييز وثالثتها تنكير شيئا لافادة المبالغة ثم  
 ترك اشتعل رأسى شيئا لتوخى مزيد التقرير الى اشتعل الرأس منى شيئا  
 على نحو وهن العظم منى ثم ترك لفظ منى لقرينة عطف اشتعل الرأس  
 على وهن العظم منى لمزيد التقرير وهو إيهام حوالة تأدية مفهومه على  
 العقل دون اللفظ ، ثم قال عقب هذا الكلام واعلم أن الذى فتق  
 أحكام هذه الجهات عن أزاهير القبول فى القلوب هو أن مقدمة هاتين  
 الجملتين وهى رب اختصرت ذلك الاختصار بأن حذفت كلمة النداء وهى  
 يا وحذفت كلمة المضاف اليه وهى ياء المتكلم واقتصر من مجموع الكلمات  
 على كلمة واحدة فحسب وهى المنادى والمقدمة للكلام كما لا يخفى على  
 من له قدم صدق فى نهج البلاغة نازلة منزلة الاساس للبناء فكما أن البناء  
 الحاذق لا يرى الاساس إلا بقدر ما يقدر من البناء عليه كذلك البليغ  
 يصنع بمبدأ كلامه فتمى رأيته قد اختصر المبدأ فقد آذنتك باختصار ما يورد ،  
 انتهى كلامه وعليك أن تتنبه لشيء وهو أن ما جعله سببا للعدول عن  
 لفظ العظام الى لفظ العظم فيه نظر <sup>(١)</sup> لانا لانسلم صحة حصول وهن  
 المجموع بوهن البعض دون كل فرد فالوجه فى ذكر العظم دون سائر  
 ما تتركب منه البدن وتوحيده ما ذكره الزمخشري قال إنما ذكر العظم

---

(١) (لأنا لانسلم صحة حصول وهن المجموع بوهن البعض) لأنه  
 اذا كانت ال فيه للاستغراق فقد سبق أنه لا فرق بين استغراق المفرد  
 واستغراق الجمع فى الاثبات .

لأنه عمود البدن وبه قوامه وهو أصل بنائه وإذا وهن تداعى وتساقطت قوته ولأنه أشد مافيه وأصلبه فاذا وهن كان ماوراءه أوهن (١) ووحده لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى أن هذا الجنس الذى هو العمود والقوام وأشد ماتركب منه الجسد قد أصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى آخر وهو أنه لم يهن بعض عظامه ولكن كلها ، واعلم أن المراد بشمول الشيب الرأس أن يعم جملة حتى لا يبقى من السواد شئ أو لا يبقى منه إلا ما لا يعتد به . والثانى أغنى ما يكون جملة إما مسبب ذكر سببه كقوله تعالى ( ليحق الحق ويبطل الباطل ) (٢) أى فعل ما فعل وقوله ( وما كنت بجانب الطور إذ نادينا ولكن رحمة من ربك ) أى اخترناك وقوله ( ليدخل الله فى رحمته من يشاء ) أى كان الكف ومنع التعذيب ومنه قول أبى الطيب :

أتى الزمان بنوه فى شيبته فسرهم وأتيناها على الهرم

أى فساءنا ، أو بالعكس كقوله تعالى ( فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم ) أى فامتثلتم فتاب عليكم وقوله ( فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ) أى فضربه بها فانفجرت (٣) ويجوز

(١) ( ووحده لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية . . . ) يريد أنه قصد الحكم على حقيقة العظم فإن الحكم عليها يستلزم الحكم على أفرادها ولو جمع لقصد الحكم على الأفراد من أول الأمر والأول أبلغ لما يشير اليه مما ذكر الخطيب فى بيان المعنى فيه .

(٢) ( أى فعل ما فعل ) ويجوز أن يعلق قوله ليحق الحق بيقطع من قوله قبله ( يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ) فلا يكون فى ذلك حذف .

(٣) ( ويجوز أن يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت ) فيكون المحذوف

أن يقدر فإن ضربت بها فقد انفجرت أو غير ذلك كقوله تعالى ( فنعم الماهدون )<sup>(١)</sup> على مامر ، والثالث كقوله تعالى ( فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى ) أى فضرِبوه ببعضها فحيي فقلنا كذلك يحيي الله الموتى وقوله ( أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون يوسف ) أى فأرسلوني إلى يوسف لاستعبره الرؤيا فأرسلوه إليه فأتاه وقال له يا يوسف وقوله ( فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم تدميرا ) أى فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم وقوله ( فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين أن أرسل معنا بنى إسرائيل قال ألم نربك ) أى فأتياه فأبلغاه ذلك فلما سمعه قال ألم نربك ويجوز أن يكون التقدير فأتياه فأبلغاه ذلك ثم يقدر فماذا قال فيقع قوله قال ألم نربك استثناء ونحوه قوله ( اذهب بكتاتي هذا فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون قالت يا أيها الملا )

جزء جملة هو الشرط وأداته وإنما قدرت قد في الجواب لا أجل الفاء لأنها لا تدخل على الماضي الواقع جوابا إلا مع قد ولكن يلزم على هذا التقدير أن يكون الجواب ماضيا لفظا ومعنى مع أن الشرط مستقبل في المعنى اللهم إلا أن يكون ذلك على معنى فإن ضربت بها حكمنا بأنها قد انفجرت .  
(١) ( على مامر ) من أنه على حذف المبتدأ والخبر في قول بعضهم فيكون تقديره هم نحن بخلاف قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره فإن المحذوف جزء جملة لا جملة .

هذا وقد ذكر السبكي أن الإيجاز ينقسم إلى جائز وواجب كحذف الخبر في باب نعم على أحد الأقوال وحذف العامل في الإغراء والتحذير ونحو ذلك وقد عرفت أن مثل هذا من الاعتبارات النحوية فيجب قصر الإيجاز هنا على الإيجاز الجائز وهو الذى يكون للمتكلم أن يعدل عنه إلى المساواة أو غيرها فإنه هو الذى تظهر فيه مزية البلاغة دون غيره .

أى ففعل ذلك فأخذت الكتاب فقرأته ثم كأن سائلا سأل قال فماذا قالت فقيل قالت يا أيها الملاء وأما قوله تعالى (ولقد آتينا داود وسليمان علما وقالوا الحمد لله) فقال الزمخشري في تفسيره هذا موضع الفاء كما يقال أعطيته فشكر ومنعته فصبر وعطفه بالواو إشعارا بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما العلم كأنه قال فعملنا به وعلما به وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة وقالوا الحمد لله وقال السكاكي يحتمل عندي أنه تعالى أخبر عما صنع بهما وعما قالوا كأنه قال نحن فعلنا إيتاء العلم وهما فعلا الحمد من غير بيان ترتبه عليه اعتمادا على فهم السامع كقولك قم يدعوك بدل قم فانه يدعوك واعلم أن الحذف على وجهين <sup>(١)</sup> أحدهما أن لا يقام شيء مقام المحذوف كما سبق والثاني أن يقام مقامه ما يدل عليه كقوله تعالى (فان تولوا فقد أبلغتكم ما أرسلت به اليكم) ليس الابلاغ هو الجواب لتقدمه على توليهم والتقدير فان تولوا فلا لوم على لاني قد أبلغتكم أو فلا عذر لكم عند ربكم لاني قد أبلغتكم وقوله (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) أى فلا تحزن واصبر فانه قد كذبت رسل من قبلك وقوله (وإن يعودوا فقد مضت سنة الأولين) أى فيصيبهم مثل ما أصاب الأولين <sup>(٢)</sup> وأدلة الحذف كثيرة منها أن يدل العقل على الحذف

(١) (أحدهما ألا يقام شيء مقام المحذوف) فيكتفى فيه بالقرينة اللفظية أو الحالية كما سبق في الأمثلة .

(٢) (وأدلة الحذف كثيرة) المراد القسم الأول من الحذف لانه هو الذى يحتاج إلى دليل يدل عليه بخلاف القسم الثانى فان الذى يقوم مقامه يدل عليه ، وقد ذكر هنا من أدلة الحذف دليل العقل ودليل العادة مستقلين أو منضمين إلى غيرهما ذكره وهناك أدلة أخرى منها القرائن

(١) والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف كقوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ) الآية وقوله ( حرمت عليكم أمهاتكم ) الآية فإن العقل يدل على الحذف لما مر والمقصود الأظهر يرشد الى أن التقدير حرم عليكم تناول الميتة وحرم عليكم نكاح أمهاتكم لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها ومن النساء نكاحهن ومنها أن يدل العقل على الحذف والتعيين كقوله ( وجاء ربك ) أى أمر ربك أو عذابه أو بأسه وقوله ( هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظلل من الغمام ) أى عذاب الله وأمره ومنها أن يدل العقل على الحذف (٢) والعادة على التعيين كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز ( فذلكن الذى لم تننى فيه ) دل العقل على الحذف لأن الانسان إنما يلام على كسبه فيحتمل أن يكون التقدير فى حبه لقوله قد شغفها حبا وأن يكون فى مرأوده لقوله ( تراود فتاها عن نفسه ) وأن يكون فى شأنه وأمره فيشملهما والعادة دلت على تعيين المرادة لأن الحب المفرط لا يلام الانسان عليه فى العادة لقهره صاحبه وغلبته وإنما يلام على المرادة الداخلة تحت كسبه التى يقدر أن يدفعها عن نفسه ومنها أن تدل العادة على الحذف والتعيين كقوله تعالى ( لو نعلم قتالا لا تبغنا ) مع أنهم كانوا أخبر الناس بالحرب فكيف يقولون بأنهم لا يعرفونها فلا بد من حذف قدره مجاهد رحمه الله مكان قتال أى إنكم تقاتلون فى موضع لا يصلح للقتال ويخشى اللفظية وهى الاغلب وقوعا كما سبق .

- (١) (والمقصود الأظهر) أى بحسب العرف المقرر فى استعمال الكلام  
 (٢) (والعادة على التعيين) المراد بالعادة الأمر المقرر فى نفسه من غير نظر الى دلالة الكلام عليه عرفا كتقرر كون الحب الغالب لا يلام عليه وبهذا تفرق دلالة العادة هنا عن دلالة المقصود الأظهر هناك .

عليكم منه ويدل عليه أنهم أشاروا على رسول الله ﷺ أن لا يخرج من المدينة وأن الحزم البقاء فيها <sup>(١)</sup> ومنها الشروع في الفعل كقول المؤمن (بسم الله الرحمن الرحيم) كما اذا قلت عند الشروع في القراءة بسم الله فانه يفيد أن المراد بسم الله أقرأ وكذا عند الشروع في القيام أو القعود أو أى فعل كان فان المحذوف يقدر ما جعلت التسمية مبدءاً له <sup>(٢)</sup> ومنها اقتران الكلام بالفعل فانه يفيد تقديره كقولك لمن أعرس <sup>(٣)</sup> بالرفاء والبنين فانه يفيد بالرفاء والبنين أعرست .

### القسم الثالث الاطناب

وهو إما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين .  
أو ليتمكن في النفس فضل تمكن فان المعنى اذا ألقى على سبيل  
الاجمال والابهام تشوقت نفس السامع الى معرفته على سبيل  
التفصيل والايضاح فتوجه الى ما يرد بعد ذلك فاذا ألقى كذلك تمكن

(١) (ومنها الشروع في الفعل) هذا دليل على تعيين المحذوف ودليل  
الحذف فيه هو أن الجار والمجرور لا بد لهما من متعلق يتعلقان به فيرجع  
الى العقل أيضاً وكذا يقال في دليل الاقتران الآتي .

(٢) (ومنها اقتران الكلام بالفعل) أى فعل المخاطب بخلاف الشروع  
في الفعل السابق فانه فعل المتكلم

(٣) ( بالرفاء والبنين) الرفاء الوفاق وهى جملة دعائية وهذه أمثلة من  
الشعر في الایجاز :

كل امرئ سئس من	هـ العرس أو منها يثيم
أري بصري قد خائني بعد صحة	وحسبك داء أن تصح وتسلم
وإن هولم يحمل على النفس ضيمها	فليس الى حسن الثناء سبيل
لا تدفنوني إن دق محرم	عليكم ولكن خامري أم عامر



فيها فضل تمكن و كان شعورها به أتم أو لتكمل اللذة بالعلم به فان الشيء اذا حصل كمال العلم به دفعة لم يتقدم حصول اللذة به ألم واذا حصل الشعور به من وجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم بالمجهول فيحصل لها بسبب المعلوم لذة وبسبب حرمانها عن الباقي ألم ثم اذا حصل لها العلم به حصلت لها لذة أخرى واللذة عقيب الألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم أو لتفخيم الأمر وتعظيمه كقوله تعالى ( قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري ) فان قوله اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ماله وقوله صدري يفيد تفسيره وبيانها وكذلك قوله ويسر لي أمري والمقام مقتضى للتأكيد للارسال المؤذن بتلقى المكارة والشدائد وكقوله تعالى ( وقضينا اليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ) ففي إيهامه وتفسيره تفخيم الأمر وتعظيم له ، ومن الايضاح بعد الإيهام باب نعم وبئس (١) على أحد القولين إذ لو لم يقصد الاطناب (٢) لقليل نعم زيد وبئس عمرو ووجه حسنه سوى الايضاح بعد الإيهام أمران آخران أحدهما إبراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى إطنابه من وجه والى اختصاره من آخر (٣) وهو حذف المبتدأ في الجواب (٤) والثاني إيهام الجمع بين

---

(١) ( على أحد القولين ) وهو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ومثله قول من يجعله مبتدأ محذوف الخبر بخلاف قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبره فلا يكون من الايضاح بعد الإيهام لأن المخصوص فيه مقدم في التقدير

(٢) ( لقليل نعم زيد ... ) الصواب نعم الرجل وبئس الرجل لأن فاعل نعم وبئس يجب أن يكون بأل أو مضافا لما فيه أل أو ضميرا محسرا بتمييز .

(٣) ( وهو حذف المبتدأ في الجواب ) لأنها جملة استثنائية واقعة في جواب سؤال مقدر على ما سبق في الفصل والوصل .

(٤) ( والثاني إيهام الجمع بين المتنافين ) يعني الايجاز والاطناب

المتنافيين ، ومنه التوشيع <sup>(١)</sup> وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر  
باسمين أحدهما معطوف على الآخر كما جاء في الخبر يشيب ابن آدم ويشيب  
فيه خصلتان الحرص وطول الأمل <sup>(٢)</sup> وقول الشاعر :

سقتني في ليل شبيهه بشعرها      شبهة خديها بغير رقيب  
فما زلت في ليلين شعر وظلمة      وشمسين من خمر ووجه حبيب  
وقول البحترى :

<sup>(٣)</sup> لما مشين بذى الأراك تشابهت      أعطاف قضبان به وقدود  
في حلتى حبر وروض فالتقى      وشيان وشى ربي ووشى برود  
وسفرن فامتلات عيون راقها      وردان ورد جنى وورد خدود

وإنما كان ذلك إيهاما لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يثبت لذات واحدة  
وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة  
وهو محال .

(١) ( وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى ... ) لا يلزم في التوشيع أن  
يكون في عجز الكلام بل قد يكون في أوله أو وسطه ولا أن يكون  
بمثنى بل مثله الجمع

(٢) ( وقول الشاعر : سقتني في ليل شبيهه بشعرها . البيتين ) هما  
لابن المعتز ، وشبهة خديها الخمر في إشراقها ، والرقب الذي يرقبهما  
ليقدر صفوهما .

(٣) ( لما مشين بذى الأراك تشابهت . الأبيات ) الأعطاف الجوانب  
جمع عطف ، والقضبان الأغصان ، والقدود القامات ، والحلة كل ثوب  
جديد أو الثوب عموما ، والخبر ضرب من برود النين ، والوشى النقش ،  
والرني جمع ربوة ما ارتفع من الأرض ، والبرود جمع برد وهو كساء  
مخطط ، والجني مصدر جني الثمر تناوله من شجرته .

وإما بذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات كقوله تعالى (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) وقوله تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) وقوله (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى).

وإما بالتكرير لنكتة كتأكيد الانذار في قوله تعالى (كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) <sup>(١)</sup> وفي ثم دلالة عن أن الانذار الثاني أبلغ وأشد وكزيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول في قوله تعالى (وقال الذي آمن يا قوم اتبعون أهدم سبيل الرشاد يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع) وقد يكرر اللفظ لطول في الكلام كما في قوله تعالى (ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم) وفي قوله تعالى (ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم) وقد يكرر لتعدد المتعلق كما كرره الله تعالى من قوله (فبأى آلاء ربكما تكذبان) لأنه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة وعقب كل نعمة بهذا القول ومعلوم أن الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة أخرى فإن قيل قد عقب بهذا القول ما ليس بنعمة كما في قوله (يرسل عليكنا شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران) وقوله (هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون يطوفون بينها وبين حميم آن) قلنا العذاب وجهنم وإن لم يكن (١) (وفي ثم دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ) وذلك باعتبار اهتمام المذنب به فلا ينافي هذا أنه تكرر لما قبله وقد نزل فيه بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت بهذا ثم في مجرد التدرج في درج الارتقاء.

يكونا من آلاء الله تعالى فان ذكرهما ووصفهما على طريق الزجر عن المعاصي والترغيب في الطاعات من آلائه تعالى ونحوه قوله (ويل يومئذ للكاذبين) لأنه تعالى ذكر قصصاً مختلفة وأنبع كل قصة بهذا القول فصار كأنه قال عقب كل قصة ويل يومئذ للكاذبين بهذه القصة .

وإما بالايغال واختلف في معناه فقليل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قول الخنساء :

(١) وإن صخرًا لتأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار

لم ترض أن تشبهه بالعلم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت في رأسه ناراً وقول ذي الرمة :

(٢) قف العيس في أطلال مية واسأل رسوماً كأنه لاق الرداء المسلسل  
أظن الذي يجدي عليك سؤالها دموعاً كتبذير الجمال المفصل  
(٣) وكتحقيق التشبيه في قول امرئ القيس :

(١) (وإن صخرًا لتأتم الهداة به . البيت) الهداة الذين يهدون الناس إلى المعالي وإذا اقتدت به الهداة فالمهتدون من باب أولى .

(٢) (قف العيس في أطلال مية واسأل . البيت) العيس الأبل البيض يخالط بياضها سواد خفيف واحداً أعيس ، والأطلال جمع طلل وهو الشاخص من الآثار ، والرسوم جمع رسم وهو ما كان لاحقاً بالأرض منها ، والأخلاق جمع خلق بفتحين وهو البالي ، والمسلسل الردى . النسج ، ويجدى من أجدى بمعنى أعطى وأفاد ، والتبذير التفريق ، والجمان المفصل اللؤلؤ المنظم ، وزيادة المبالغة بالوصفين في البيت .

(٣) (وكتحقيق التشبيه) أي إثبات التساوي بين الطرفين في وجه الشبه بخلاف المبالغة السابقة فإن المقصود منها بيان علو المشبه به في وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه الملحق به .

(١) كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب  
فانه لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة  
في قوله لم يثقب لأن الجزع اذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون ومثله  
قول زهير :

كان فتاة العهن في كل منزل فزلن به حب الفنا لم يحطم  
فان حب الفنا أحمر الظاهر أبيض الباطن فهو لا يشبه الصوف الأحمر  
إلا ما لم يحطم وكذا قول امرئ القيس :

(٢) حملت ردينيا كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان  
كاسياني ، وقيل لا يختص بالنظم ومثل بقوله تعالى (اتبعوا من لا يسألكم  
أجرا (٣) وهم مهتدون) .

وإما بالتذييل وهو (٤) تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد

(١) ( كأن عيون الوحش حول خبائنا . البيت ) يريد بالوحش  
الظباء . وبقر الوحش يصيدونها ويرمون عيونها حول خبائهم ، والخباء  
ما كان من وبر أو صوف ولا يكون من شعر وهو على عمودين أو ثلاثة وما فوق  
هذا يقال له بيت ، والأرحل عطف تفسير له ، والجزع خرزفيه سواد وبياض  
(٢) ( حملت ردينيا كأن سنانه . البيت ) ردينيا رمحا منسوبا إلى ردينة  
وهي امرأة اشتهرت بتقويم الرماح ، وسنا اللهب ضوءه ، وسيأتي هذا  
البيت في باب التشبيه ولا شك أن قوله لم يتصل بدخان يفيد تحقيق التشبيه .  
(٣) ( وهم مهتدون ) فهذا من الايغال الذي يتم المعنى بدونه لأن الرسل  
مهتدون قطعاً وقد قصد به زيادة الحث على اتباعهم .

(٤) ( وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى . . . ) لا محل لها من الاعراب  
وقيل بالاطلاق والمراد باشتغالها على معناها إفادتها بفجواها لما هو مقصود  
من الأولى لا دلالتها عليه بالمطابقة لأن هذا هو التكرير السابق والتأكيد

وهو ضربان ضرب لا يخرج مخرج المثل لعدم استقلاله بإفادة المراد. وتوقفه على ما قبله كقوله تعالى ( ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا الكفور ) <sup>(١)</sup> إن قلنا إن المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء وقال الزمخشري وفيه وجه آخر وهو أن الجزاء عام لكل مكافأة تستعمل تارة في معنى المعاقبة وأخرى في معنى الإثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله ( جزيناهم بما كفروا ) بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل ( وهل يجازى إلا الكفور ) بمعنى وهل يعاقب <sup>(٢)</sup> فعلى هذا يكون من الضرب الثاني <sup>(٣)</sup> وقول الحماسي :

فدعوا نزال فكنت أول نازل      وعلام أركبه إذا لم أنزل  
وقول أبي الطيب :

(٤) وما حاجة الأظمان حولك في الدجي      إلى قر ما واجد لك عادمه  
هنا غير التأكيد هناك لأنه هنا بمعنى اللغوى وهو التقوية وفي التكرير بمعنى الاصطلاحى والفرق بين التذييل والإيغال أن التذييل يكون لخصوص التأكيد بخلاف الإيغال .

(١) ( إن قلنا إن المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء ) فيكون الجزاء بمعنى العقاب وهو أحد إطلاقيه والإطلاق الثانى فى الوجه الذى ذكره الزمخشري .  
(٢) ( فعلى هذا يكون من الضرب الثانى ) الحق أنه يجوز أن يكون من الضرب الأول أو الثانى على كل من الإطلاقين لأنه فيهما إن أريد وهل يجازى ذلك الجزاء فهو من الضرب الأول وإلا فهو من الثانى بل الظاهر أنه إذا أريد بالجزاء المكافأة مطلقا أن يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء ليكون بمعنى العقاب فيصح حصره في الكفور .

(٣) ( وقول الحماسي : فدعوا نزال فكنت أول نازل البيت ) هوربيعة ابن مقروم الضبي ، ونزال اسم فعل بمعنى انزل يريد النزول إلى الحرب .  
(٤) ( وما حاجة الأظمان حولك فى الدجي . البيت ) الظبية المرأة

وقوله أيضا:

(١) تسمى الأمانى صرعى دون مبلغه فما يقول لشيء ليت ذلك لى  
وقول ابن نباتة السعدي :

لم يبق جودك لى شيئا أومله تركتني أصحاب الدنيا بلا أمل  
قيل نظر فيه الى قول أبى الطيب وقد أربي عليه فى المدح والأدب  
مع الممدوح حيث لم يجعله فى حيز من تمنى شيئا ، وضرب يخرج منخرج  
المثل كقوله تعالى ( وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا )  
وقول الذبياني :

(٢) ولست بمستبق أخا لا تله على شعث أي الرجال المهذب  
وقول الخطيئة :

تزور فنى يعطى على الحمد ماله ومن يعطى أثمان المكارم محمد  
وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى ( وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد  
أفان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت ) فان قوله ( أفان مت فهم  
الخالدون ) من الاول وما بعده من الثانى وكل منهما تذييل على ما قبله ، وهو

فى الهودج وتجمع على ظعائن وظعن وجمع الجمع أظمان ، وما نافية والمعنى  
ليس الواجد لك عادم القمر لأنك تقومين مقامه .

(١) ( تسمى الأمانى صرعى دون مبلغه . البيت ) يعنى أن الأمانى لا تصل إلى  
قلبه فتستميله ولا إلى لسانه فتجرى عليه لأنه لا يحتاج أن يتمنى شيئا فالأمانى  
تقصر عن بلوغ قدره ولكنه جعله بهذا فى حيز من يتمنى فقصر به وإن نفي ذلك عنه  
(٢) ( ولست بمستبق أخا لا تله . البيت ) لا تله لا تضمنه حال بما قبله ،  
والشعث فى الأصل انتشار شعر الرأس وتغيره فتكثر أوساخه والمراد  
به هنا الأوساخ المغنوية على طريق الاستعارة .

أيضا إما (١) لتأكيد منطوق كلام كقوله تعالى (وقل جاء الحق) الآية وإما لتأكيد مفهومه كبيت النابغة فان صدره دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال فحقق ذلك وقرره بعجزه .

وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف المقصود بما يدفعه وهو ضربان ضرب يتوسط الكلام كقول طرفة :

(٢) فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمل

(٣) وقول الآخر :

لو أن عزة خاصمت شمس الضحى في الحسن عند موثق لقضى لها

(١) ( لتأكيد منطوق كلام ) المراد بالمنطوق هنا المعنى الذي نطق به لفظه بأن تشترك ألفاظ الجملتين مع اختلاف النسبة فيهما حتى لا يكون ذلك من التكرير والمراد بالمفهوم خلاف ذلك وليس المراد بهما هنا ما اصطلاح عليه الأصوليون فيهما .

(٢) (فسقى ديارك غير مفسدها . البيت) ديارك بفتح الكاف لأنه من قصيدة له في مدح قتادة بن مسلمة الحنفي وهذا دعاء له ، وصوب الربيع مطره وهو في الأصل انصبابه ، والديمة المطر المسترسل ، وتهمل تسيل ، والاحتراس في قوله غير مفسدها لأن المطر المسترسل قد يخرب الديار ومن أجل هذا عيب على القائل :

ألا يا أسلى يا دارمى على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر  
وقيل إنه لا عيب فيه لأن الدعاء قرينة على أن المراد ما لا يضر وللشاعر أن يكتفى بذلك فلا يحترس فيه وألا يكتفى به فيضم إليه الاحتراس أيضاً .  
(٣) ( وقول الآخر : لو أن عزة خاصمت شمس الضحى . البيت ) هو كثير وعزة محبوبته ، وقضى لها حكم لها على الشمس .



إذ التقدير عند حاكم موفق فقوله موفق تكميل وقول ابن المعتز :  
 (١) صبيننا عليها ظالمين سياطنا فطارت بها أيد سراع وأرجل  
 وضرب يقع في آخر الكلام كقوله تعالى (فسوف يأتي الله بقوم  
 يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين) فانه لو اقتصر على  
 وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم أن ذلتهم لضعفهم فلما قيل أعزة على  
 الكافرين علم أنباء منهم تواضع لهم ولذا عدى الذل بعلى لتضمينه معنى  
 العطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع (٢) ويجوز أن  
 تكون التعدية بعلى لأن المعنى أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على  
 المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم ومنه قول ابن الرومي فيما كتب به إلى  
 صديق له : إني وليك الذي لا يزال تنقاد إليك مودته عن غير طمع  
 ولا جزع وإن كنت لدى الرغبة مطلباً ولدى الرهبة مهرباً ، وكذا  
 (٣) قول الحماسي :

رهنت يدي بالعجز عن شكر بره وما فوق شكرى للشكور مزيد  
 وكذا قول كعب بن سعد الغنوي :  
 حليم إذا ما الحلم زين أهله مع الحلم في عين العدو مهيب

(١) (صبيننا عليها ظالمين سياطنا . البيت) الضمير في عليها للابل وفي  
 بها للسياط وقوله ظالمين تكميل لأن ضربها إنما يكون غالباً عن تناقل في  
 السير فدفعه بذلك .

(٢) (ويجوز أن تكون التعدية بعلى . . .) فلا يكون في أذلة تضمين  
 وإنما يكون التجوز في استعمال على موضع اللام .

(٣) (قول الحماسي : رهنت يدي بالعجز عن شكر بره البيت) لم يبين  
 قائله في الحماسة ، ورهنت حبست ، وقد جاء بعده فيها :  
 ولو أن شيئاً استطاع استطاعته ولكن ما لا استطاع شديداً

فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهم أن حلمه عن عجز فلم يكن صفة مدح فقال اذا ما الحلم زين أهله فأزال هذا الوهم وأما بقية البيت فتأكد للآزم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين أهله من كونه غير حلیم حين لا يكون الحلم زينا لأهله فان من لا يكون حلما حين لا يحسن الحلم لأهله يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فعلم أن بقية البيت ليست تكميا كما زعم بعض الناس ومنه (١) قول الحماسي :

وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل  
فانه لو اقتصر على وصف قومه بشمول القتل إياهم لأوهم أن ذلك لضعفهم وقتلهم فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وكذا قول أبي الطيب :

(٢) أشد من الرياح الهوج بطشا وأسرع في الندى منها هبوبا  
فانه لو اقتصر على وصفه بشدة البطش لأوهم ذلك أنه عنف كله ولا لطف عنده فأزال هذا الوهم بوصفه بالسماحة ولم يتجاوز في ذلك كله صفة الريح التي شبهه بها وقال إنه أسرع في الندى منها هبوبا كأنه من قول ابن عباس رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان كان كالريح المرسلة .

(١) (قول الحماسي : ومات منا سيد في فراشه . البيت ) هو السموءل ابن عاديا . وفي رواية حتف أنفه يعني من غير قتل ولا ضرب ، وطل أهدر دمه .

(٢) (أشد من الرياح الهوج بطشا . البيت) الهوج جمع هوجاء وهي الريح التي لا تستوى في هبوبها وتقلع البيوت من شدتها .

وإما بالتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود <sup>(١)</sup> بفضلة  
تفيد نكتة كالمبالغة في قوله تعالى ( ويطعمون الطعام على حبه ) أى مع  
حبه والضمير للطعام أى مع اشتهاؤه والحاجة إليه ونحوه ( وآتى المال على  
حبه ) <sup>(٢)</sup> وكذا ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) وعن فضيل بن  
عباض على حب الله <sup>(٣)</sup> فلا يكون مما نحن فيه <sup>(٤)</sup> وفى قول الشاعر :  
إنى على ما ترين من كبرى أعرف من أين يؤكل الكتف  
وفى قول زهير :

<sup>(٥)</sup> من يلق يوماً على علاقته هرماً يلقى السباحة منه والندى خلقاً  
وإما بالاعتراض <sup>(٦)</sup> وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين  
(١) بفضلة تفيد نكتة كالمبالغة ( المراد بالفضلة المفعول ونحوه  
وبهذا يكون الايغال أعم من التميم لأنه لا يتقيد بها .  
(٢) ( وكذا لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) لأن أصل المعنى  
يتم بقوله حتى تنفقوا أى يقع منكم إنفاق .  
(٣) ( فلا يكون مما نحن فيه ) لأن معناه على هذا يدخل في تأدية أصل  
المراد فالإنفاق لا يمدح شرعاً إلا إذا كان لله لا لرياء . وسمعة بخلافه على  
الأول لأن الإنفاق يمدح شرعاً مع حب المال وعدم حبه غاية الأمر  
أن الإنفاق مع حب المال أبلغ في المدح لحاجتهم إليه عند حبه .  
(٤) ( وفى قول الشاعر : إنى على ما ترين من كبرى . البيت ) الكتف  
تؤكل من أسفلها ويشق أكلها من أعلاها وهو تكميل للأول يريد به أن  
عجزه عن ذلك ليس لتقصير منه .

(٥) ( من يلق يوماً على علاقته هرماً . البيت ) العلات جمع علة وهى ما يتعلل  
به وأصله من عل إذا شرب مرة بعد مرة ، وعطف الندى على السباحة عطف تفسير  
(٦) ( وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين . . . ) بأن

متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى ما ذكر  
في تعريف التكميل كالتنزيه والتعظيم في قوله تعالى (ويجعلون لله البنات  
سبحانه ولهم ما يشتهون) والدعاء في قول أبي الطيب :

(١) وتحتقر الدنيا احتقار مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا  
فان قوله وحاشاك دعاء حسن في موضعه ونحوه قول عوف بن  
محلم الشيباني :

(٢) إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعى الى ترجمان  
والتنبيه (٣) في قول الشاعر :

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

بأن يكون ثانيهما يانا للاول أو تا كيدا أو بدلا أو معطوفا عليه والاعتراض  
بهذا التعريف يبان الايغال لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام ويبان  
التميم لأنه فضلة معربة ويبان التكميل لأنه يكون لدفع الابهام ويشمل  
بعض صور التذييل فيجتمعان في كل جملة معترضة مشتملة على معنى  
ما قبلها إذ تكون لنكتة التوكيد فيجتمع فيها الاعتراض والتذييل .

(١) (وتحتقر الدنيا احتقار مجرب . البيت) المجرب المختبر ، والاستثناء  
اعتراض بين المفعولين وهو استثناء للممدوح مما يفنى لأن ذكره مما يبقى  
ولا يفنى .

(٢) (إن الثمانين وبلغتها . البيت) هو من قصيدة له في شكوى ضعفه  
الى عبد الله بن طاهر وكان قد دخل عليه فسلم عليه فلم يسمع لضعفه  
وكبره ، والترجمان في الأصل هو الذي يفسر لغة بلغة أخرى والمراد به  
هنا مطلق المفسر والمكرر .

(٣) (في قول الشاعر : واعلم فعلم المرء ينفعه . البيت) هذا البيت  
نشده أبو علي الفارسي ولم يعزه لأحد .

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما كقوله تعالى ( ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك ) والمطابقة مع الاستعطاف في قول أبي الطيب :

(١) وخفوق قلب لورأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما

والتنبيه على سبب أمر فيه غرابة كما في (٢) قول الآخر :

فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يبدو لنا فنكارمه

فان قوله فلا هجره يبدو يشعر بأن هجر الحبيب أحد مطلوبيه وغريب أن يكون هجر الحبيب مطلوباً للمحب فقال وفي اليأس راحة لينبه على سببه وقوله تعالى ( لو تعلمون ) في قوله ( فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم ) اعتراض في اعتراض لأنه اعتراض به بين الموصوف والصفة واعتراض بقوله ( وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ) بين القسم والمقسم عليه ومما جاء بين كلامين متصلين معنى قوله ( فأتوهن من من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم ) فان قوله ( نساؤكم حرث لكم ) بيان لقوله ( فأتوهن

(١) ( وخفوق قلب لو رأيت لهيبه . البيت ) خفوق القلب اضطرابه .

من الحب ونحوه والواو عطف على ما قبله من قوله :

كفني أراني وبك لومك ألوما هم أقام على فؤاد أنجما

وخيال جسم لم يخل له الهوى لهما فينخله السقام ولادما

(٢) ( قول الآخر : فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة . البيت ) هو

الرماح بن أبرد المعروف بابن ميادة ، وقد روى فلا صرمة يبدو ، ونكارمه . بمعنى يكرمنا ونكرمه .

من حيث أمركم الله) يعنى أن المأتى الذي أمركم به هو مكان الحرث دلالة على أن الغرض الأصلي في الاتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن إلا من حيث يتأتى فيه هذا الغرض <sup>(١)</sup> وهو مما جاء في أكثر من جملة أيضا ونحوه في كونه أكثر من جملة قوله تعالى (قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم) فان قوله (والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى) ليس من قول أم مريم وكذا قوله ( ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ) إن جعل من الذين ييانا الذين أوتوا نصيبا من الكتاب لأنهم يهود ونصارى أو لأعدائكم فانه على الأول يكون قوله والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا اعتراضا وعلى الثانى يكون وكفى بالله وكفى بالله اعتراضا ويجوز أن يكون من الذين صلة لنصيرا أى ينصركم من الذين هادوا كقوله (ونصرناه من القوم الذين كذبوا) وأن يكون كلاما مبتدأ على أن يحرفون صفة مبتدأ محذوف تقديره من الذين هادوا قوم يحرفون <sup>(٢)</sup> كقوله : وما الدهر إلا تارتان فنهما أموت وأخرى ابتغي العيش أكدح

(١) (هو مما جاء في أكثر من جملة أيضا) لأن قوله ويحب المتطهرين جملة ثانية معطوفة على ما قبلها وإن كانت في محل مفرد لأنها معطوفة على خبر إن ويجوز أن تجعل معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ولكن الأول أظهر .

(٢) ( كقوله : وما الدهر إلا تارتان فنهما . البيت ) هو تميم بن مقبل وتقدير الكلام فتارة منهما أموت ، وأكدح أجهد نفسى فى العمل .

وقد علم مما ذكرنا أن الاعتراض كما يأتي بغير واو ولا فاء (١) قد يأتي بأحدهما (٢) ووجه حسن الاعتراض على الإطلاق حسن الافادة مع أن مجيئه مجيئاً مالا معول عليه في الافادة فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لا ترتقبها ومن الناس من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكرناه بل يجوز أن تكون دفع توهم ما يخالف المقصود وهؤلاء فرقان فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعا في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بل يجوز أن يقع في آخر كلام لا يليه كلام أو يليه كلام غير متصل به معنى وبهذا يشعر كلام الزمخشري في مواضع من الكشف فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل ومن التكميل مالا محل له من الاعراب جملة كان أو أكثر من جملة ، وفرقة تشترط فيه ذلك لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان واقعا في أحد الموقعين ومن التكميل ما كان واقعا في أحدهما ولا محل له من الاعراب جملة كان أو أقل من جملة أو أكثر .

وإما بغير ذلك كقولهم رأيت به بعيني ومنه قوله تعالى (إذ تلقونه بالسنتكم

(١) (قد يأتي بأحدهما) وتسمى الواو اعتراضية وكذا الفاء ، والواو الاعتراضية غير واو العطف وواو الحال وقد تشبه بواو الحال في نحو قوله تعالى (ثم اتخذتم العجل من بعده وأتم ظالمون ثم عفونا عنكم . الآية ) فلا يعين أحدهما إلا القصد فان قصد تقييد العامل بالجملة فهي حالية وإلا فهي اعتراضية ومعنى الآية على الأول ثم اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين باتخاذها ومعناها على الثاني وأنتم قوم عادتم الظلم فيكون تأكيداً لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل قبله .

(٢) ( ووجه حسن الاعتراض ... ) هذه نكتة بدعية للاعتراض يمكن أن يعد بها من فنون البديع كما جرى عليه بعضهم .

وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم) أي هذا الالفك ليس إلا قولاً  
يجرى على السنتكم ويدور في أفواهكم من غير ترجمة عن علم في القلب  
كما هو شأن المعلوم إذا ترجم عنه اللسان وكذا قوله ( تلك عشرة كاملة )  
لإزالة توهم الإباحة كما في نحو قولنا جالس الحسن وابن سيرين وليعلم  
العدد جملة كما علم تفصيلاً ليحاط به من جهتين في تأكد العلم وفي أمثال  
العرب علمان خير من علم وكذا قوله كاملة تأكيدي آخر وقيل أريد به تأكيد  
الكيفية لا الكمية حتى لو وقع صوم العشرة على غير الوجه المذكور<sup>(١)</sup> لم  
تكن كاملة وكذا قوله (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد  
ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا) فإنه لو لم يقصد الاطناب لم  
يذكر ويؤمنون به لأن إيمانهم ليس مما ينكره أحد من مثبتهم وحسن ذكره  
إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه وكذا قوله (إذا جاءك المنافقون قالوا  
نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين  
الكاذبون)<sup>(٢)</sup> فإنه لو اختصر أترك قوله (والله يعلم إنك لرسوله) لأن  
مساق الآية لتكذيبهم في دعوى الإخلاص في الشهادة كما مروحه وحسنه دفع  
توهم أن التكذيب للمشهود به في نفس الأمر ونحوه قول البلغاء لا وأصلحك  
الله وكذا قوله تعالى (هي عصا أتوكأ عليها وأهش بها علي غنمي ولي  
فيها ما آرب أخرى) وحسنه أنه عليه السلام فهم أن السؤال يعقبه أمر  
عظيم يحدثه الله تعالى في العصا فينبغي أن يتنبه لصفاتها حتى يظهر له التفاوت

(١) (لم تكن كاملة) أي شرعاً وإن كانت كاملة في العدد .

(٢) (فانه لو اختصر...) أي ترك الاطناب فيشمل المساواة لأنه

عند ترك هذا يكون الكلام من المساواة لا من الإيجاز ، والاختصار كما  
يطلق على الإيجاز يطلق على ما يشمل المساواة والإيجاز .



بين الحالين وكذا قوله (نعبد أئمتنا ما فنزل لها عاكفين) وحسنه إظهار الابتهاج بعبادتها والافتخار بمواظبتها ليزداد غيظ السائل .

(١) واعلم أنه قديو صف الكلام بالإيجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه . وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له في أصل المعنى كالشطر الأول من قول أبي تمام :

(٢) يصد عن الدنيا اذا عن سودد ولو برزت في زى عذراء ناهد (٣) وقول الآخر :

ولست بنظر الى جانب الغنى اذا كانت العليا في جانب الفقر  
ومنه قول الشماخ :

اذا ماراية رفعت لمجد تلقاها عراة باليمن  
وقول بشر بن أبي خازم :

(٤) اذا ما المكرمات رفعن يوما وقصر مبتغوها عن مداها

(١) (واعلم أنه قديو صف الكلام بالإيجاز والاطناب . . .) الواو بمعنى أو فيقال للأكثر حروفاً إنه مطناب وإن كان على التفسير السابق مساواة أو إيجازاً ويقال للأقل حروفاً إنه موجز كذلك .

(٢) (يصد عن الدنيا اذا عن سرود . البيت) يصد يعرض ، والعذراء البكر ، والناهد بارزة الثدي .

(٣) (وقول الآخر : ولست بنظر الى جانب الغنى . البيت) هو المعذل ابن غيلان وقيل إنه أبو سعيد الخزومي ، ونظار صيغة مبالغة فالنفي وارد على أصلها حتى لا يكون أصل النظر الى الغنى موجوداً ويجوز أن تكون صيغة نسب كقطار ونحوها .

(٤) (اذا ما المكرمات رفعن يوما . البيت) مبتغوها طالبوها ، ومداها غايتها والمثرون أرباب الغنى والثروة .

وضاقت أذرع المثرين عنها سما أوس اليها فاحتواها  
(١) ويقرب من هذا الباب قوله تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون)  
(٢) وقول الحماسي :

وننكر إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول  
وكذا ما ورد في الحديث الحزم سوء الظن وقول العرب الثقة بكل  
أحد عجز .

(١) ( ويقرب من هذا الباب . . . ) إنما كان هذا قريبا منه ولم يكن  
مثله لأنهما لم يتساويا تماما في أصل المعنى لأن ما في الآية يشمل كل فعل  
والمراد بالفعل ما يشمل القول لأنه فعل أيضا وما في البيت خاص بالقول فقط  
(٢) ( وقول الحماسي : وننكر إن شئنا على الناس قولهم . البيت ) هو السموءل  
ابن عاديء من قصيدته المشهورة ( إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه ) .  
هذا وقد يتساوى اللفظان في الإيجاز فيكون أجودهما أشدهما إيضا  
للمعنى كقول أبي القاسم المطرز البغدادي :

وردت وقد حل لي ماؤه فلما بكيت عليه حرم

وقول مهيार بن مروزيه :

بكيت على الوادي فحرمت ماؤه وكيف يحل الماء أكثره دم  
فقد تقاربت ألفاظ البيتين وزاد مهيार على المطرز بذلك التفسير البديع  
فكان أعلى منه وأرق .

وهذه أمثلة شعرية لأنواع الاطناب السابقة :

والسر فاكتمه ولا تيطق به إن الزجاجة كسر ها لا يجبر  
السعى في الرزق والأرزاق قد قسمت بنى ألا أن بنى المرء يصرعه  
لقد علم الحي اليمانون أتى إذا قلت أما بعد أني خطيبها  
وجزيت أعلى رتبة مأمولة في جنة الفردوس غير معجل  
إني لأعلم واللبيب خبير أن الحياة وإن حرصت غرور

ج ٢ : م - ٢٣ الايضاح

إذا ما علت منا ذؤابة شارب      تمشيت به مشى المقيد في الوحل  
من يلق يوما على علاته هرما      يلقي السباحة منه والندی خلقا

### استدراكات على الجزء الأول : أخطاء مطبعية

ص	الخطأ	الصواب
٩	ليلي	ليلا
١٢	الهزليين	الهذليين
١٦٤	غداة غد	غداة غدا
١٦٦	وعزلت	وعذلت

### استدراكات أخرى

(١) جاء في كلام ابن سنان على الفصاحة والبلاغة ( فلم يميز بينهما إلا في الموضع الذي تفترق به ... ) فليكن هكذا ( فذكر أولاً وجوه الفصاحة والبلاغة في الألفاظ ثم ذكر المعاني فتكلم على وجوه بلاغتها ولكنه يخلط في ذلك فيذكر من أحد القسمين في الآخر )

(٢) جاء في المجاز العقلي هذا الشاهد :

« فنام ليلي وتجلى همي »

وهو من أرجوزة لرؤبة

(٣) وجاء فيه أيضا هذا الشاهد :

« ونمت وما ليل المطي بنائم »

وهو لجرير

(٤) وجاء في شواهد توكيد المسند إليه من الشرح :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب      يا ليت عدة حول كله رجب

وقد جاء في رواية شرح الكامل للبردج : ٧ ص ٢١٤ : بنصب رجب علي

روى قصيدته

(٥) وجاء في شواهد تقديم المسند إليه هذا الشاهد :

« ما كل رأي الفتي يدعو إلى رشد »

وقد نسب في البلاغة التطبيقية للشيخ مصطفى زيد إلى المتنبي ولكنني لم أجده في ديوانه .

## استدراكات على الجزء الثاني

## أخطاء مطبعية

ص	الخطأ	الصواب
٣٦	المحققان	المحققين
٦٢	ثانيها	ثانيتها

## استدراكات أخرى

(١) جاء في شواهد القصر :

وتعذلى أفناء سعد عليهم وما قلت إلا بالتي علمت سعد  
وهو للخطيئة وقد روى بالذى بدل التي وأبناء بدل أفناء ورجح هذا بأن أفناء  
الناس أخلاطهم ولا يريد الخطيئة  
(٢) وجاء فيه أيضا :

« ما أنت بالسبب الضعيف وإنما » البيت  
وقد نسبنا في معجم الأدباء إلى الباخري صاحب دمية القصر  
(٣) وجاء في الإيجاز هذا البيت :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني  
منسوباً في الشرح إلى العرجى ولكن الإيضاح سينسبه في التضمين  
إلى سحيم بن وثيل :

## فهرس الجزء الثاني

الصفحة	الفصل	الصفحة	الفصل
٢	القول في أحوال متعلقات الفعل	١٣٨	القول في الإيجاز والاطناب والمساواة
٢٤	القول في القصر	١٤٦	القسم الأول المساواة
٥٥	القول في الانشاء	١٤٧	القسم الثاني الإيجاز
٨٦	القول في الوصل والفصل	١٥٩	القسم الثالث الاطناب

تطلب هذه المطبوعات وغيرها من المكتبة المحمودية التجارية بميدان الجامع الأزهر بمصر

## البدايع جزئين : الطبعة الثانية سنة ١٩٣٥

صور وجدانية وأدبية واجتماعية بقلم الدكتور زكي مبارك ، وهو أحسن المؤلفات الانشائية المفيدة العصرية في هذا الوقت وفيه كثير من الأدب الجديد \* ثمنه ٢٠ قرش

## بستان الواعظين ورياض السامعين

للامام الواعظ ابن الجوزي رتبة على ( ستة عشر ) مجلسا في الترغيب ، والترهيب والوعظ ، والارشاد ، وتهذيب النفوس معززا ذلك كله بالأدلة ، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وآثار الصحابة ، وأقوال العلماء ، والصالحين ، وحكايات وأشعار تناسب المقام . . ورق جيد ناعم مقاس الكامل \* ثمنه ١٥ قرش  
علم اصول الشريعة الاسلامية :

الابهاج ونهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ١٠٥٠  
تأليف الشيخ الامام عبد الرحيم بن الحسن الاسنوي الشافعي  
والابهاج في شرح المنهاج للقاضي تقي الدين السبكي وولده ٣ أجزاء مقاس الكامل  
\* ثمنه ٥٠ قرش أصفر نباتي و ٦٠ قرشا أبيض عال

## مرآة النساء فيما حسن منهن وساء

هذا الكتاب يوصف النساء أتم وصف ويبين ما يجب منهن وما يكره مع بيان حقيقتهم ومزايانهم وأخلاقهم وما كان عليه النساء في الاسلام مؤيدا ذلك بالآيات والأحاديث والحكم والأمثال ومعه فهرست بأسماء من ذكر من النساء والرجاء مرتب على الحروف بقلم الاستاذ محمد كمال الدين الادهمي \* ثمنه ١٥ قرش

فلسفة ابن رشد : وكتاني فصل المقال : والكشف عن مناهج الأدلة  
تأليف القاضي محمد بن احمد بن رشد ومعهم بالذيل لكل صحيفة الرد تأليف  
شيخ الاسلام ابن تيمية \* ثمنهما ٦ قروش

## الدر المثقوب في أسرار الغيوب

الطبعة الثانية ١٩٣٥ تسعة رسائل من علوم الرمل والأوقاف والزائرجة والطوال  
الفلكية والجفرية وخلاف ذلك وهو موضح بفهرست الكتاب للعالم الروحاني الكبير  
الشيخ محمد بن محمد بن الطوسي الفيلسوف \* ثمنه ٢٠ قرشا - بعد أن كان ثمنه واحد جني

اطلبوا المهرسلنا (أمانة) بكتبنا باسماء مؤلفيها وأثمانها تطبع سنويا وترسل لكل طالب به